في الحاجة

إلى اقتصاد عالمي بديل

دراسة تحليلية لاختلالات النيوليبرالية وقراءة نقدية للمرتكزات الرأسمالية ودعوة لتجديد الأفكار الاقتصادية

د. نوفل الناصري

يوليوز 2020



الفهرس

الفهرس 3

مقدمة عامة 5

الفصل الأول

بوادر الانهيار التدريجي لنظام الاقتصاد العالمي.................................... 11

السياق العام.. 11

ركود الاقتصاد العالمي... 13

البورصات ورؤوس الأموال 16

السياحة والطيران 22

أسعار النفط... 27

الانتاج الصيني والعالمي.. 32

اضطراب التوازنات الاجتماعية العالمية... 38

المستقبل المجهول.. 44

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية ما بين توسع أدوار الدولة وصعود النيوليبرالية.......... 47

كورونا وتوسع دور الدولة في الاقتصاد 47

السياسات الاقتصادية وتطور أدوار الدولة 52

"توافق واشنطن" واعتماد سياسة الخوصصة.. 60

تقييم أثار ومحاذير عمليات الخصخصة... 65

الفصل الثالث

اختلالات ونواقص نظام الاقتصاد العالمي 73

سلاسل التوريد الدولية 73

المشتقات المالية والاقتصاد الحقيقي 77

المديونية العالمية 84

"التوسعية" و"التسيير الكمي" في السياسات النقدية..92

الحاجة إلى الموارد 97

الفصل الرابع

مساءلة أسس ونتائج السياسات النيوليبرالية...109

العدالة...109

الغاية..115

الفوائد "البسيطة والمركبة" 120

التغيرات المناخية..126

الفصل الخامس

تجديد الفكر الاقتصادي والحاجة لنظام اقتصادي عالمي بديل 135

دواعي تجديد الفكر الاقتصادي...135

مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي 141

أدوار الدولة وآليات السوق...147

اقتصاد إنساني..151

المهمة التاريخية 157

خاتمة 167

مقدمة عامة

عمقت جائحة كورونا التحديات العالمية، وأماطت الستار عن اختلالات الاقتصاد العالمي القائم على الحرية المطلقة للنشاط الاقتصادي كما تصورها آدم سميث من خلال اليد الخفية، أو من خلال كفاءة الأسواق كما ينظر لها النيوليبراليون؛ فلا صناع القرار ولا المفكرون الاقتصاديون ولا الخبراء الماليون قادرون اليوم على التنبؤ بالمستقبل أو توقع الخسائر المالية والاجتماعية التي يمكن أن يسببها انتشار هذا الفيروس. ترجع أسباب هذه الحيرة وعدم اليقين الحاد إلى تفكك الترابطات التي كانت تميز النظام المالي الدولي، وإلى انتفاء حالات الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، حيث ظهرت أعراض مرضية جديدة عمَّت غالبية الاقتصادات، تمثلت في عدم استجابة الاسواق المالية للإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الحكومات، وعدم انعكاس السياسات النقدية التوسعية وسياسات التيسير الكمي على أداء النظام المالي العالمي، واستمر النزيف المالي والاقتصادي إلى أن تعمقت الأزمة وتحولت إلى كارثة اجتماعية واقتصادية وسياسية عالمية.

بسبب هذه الأزمة، دخل العالم في أفظع كارثة عرفها التاريخ منذ سنة 1929، وسيعرف أكثر من 90 في المائة من الدول انكماشا في الدخل الفردي، ومن المتوقع أن يكون تأثير هذه الأزمة سلبيا 4 أضعاف ما عرفه الاقتصاد في الأزمة المالية العالمية سنة 2008. وقد أكد كبار مسؤولي البنك الدولي ظهور علامات وبوادر تصدع النظام المالي العالمي، ودَعَوا الدول إلى اعتماد صلاحيات وقت الحرب وطالبوها بالتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وإجراء عمليات تأميم انتقالية؛ كل هذه المقترحات تناقض وبشكل واضح الأسس

النيوليبرالية التي يقوم عليها نظام الاقتصاد العالمي، وهي تغيير جوهري للثوابت واليقينيات الرأسمالية التي حكمت العالم والقائمة على ابعاد تدخل الدولة وتحرير الأسواق والتجارة والخصخصة! .

علاوة على ذلك، ارتفعت عدة أصوات علمية وعالمية ومجموعة من المبادرات الدولية الداعية إلى إعادة التفكير في الكثير من المفاهيم والمسلمات الاقتصادية، وفي جملة من القواعد النقدية والمالية التي يعتبرونها المسبب الرئيسي لما وصل إليه العالم من أزمات اقتصادية ومالية متكررة ومفارقات اجتماعية صارخة. تتضاف هذه الدعوات الحديثة إلى المئات من الكتابات والآلاف من الدراسات التي فصّلت في مناقشة مساوئ النظام الرأسمالي، وهناك شبه إجماع –خصوصا في هذه الظروف– على ضرورة تصحيح هذه الأعطاب التي تعيب الاقتصاد العالمي وتهدد استقرار النظام المالي الدولي. وقد واجه صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير لشهر يونيو حول الاستقرار المالي العالمي هذه الدعوات بمطالبته الدول الأعضاء ب"*ضرورة إيجاد تعاون متعدد الأطراف لحماية النظام المالي العالمي، وينبغي تجنب أي تراجع عن التنظيم الدولي للنظام المالي أو تفتيت هذا النظام من خلال إجراءات محلية من شأنها تقويض المعايير الدولية*"[1].

لقد أسقطت هذه الأزمات المتكررة للاقتصاد العالمي وما واكبها من كوارث، أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما بانتصار الرأسمالية، إذ لم تستطع هذه الأخيرة – لحد الآن– انقاذ دول العالم من موجات التخلف والفقر وعدم الاستقرار، ولم تتمكن

---

[1] https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/06/25/global-financial-stability-report-june-2020-update

آليات السوق من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح اختلالاته، ولم تصل البشرية بعد إلى جنتها الاقتصادية، ولم تعالج آليات التحرير التجاري تراجعات النمو العالمي، ولم تستطع الخطط المالية والسياسات النقدية الحد من سرطان المديونية، ولم تتمكن البرامج الاجتماعية على محاربة الفقر والجوع والهشاشة وتحقيق العدالة والحماية الاجتماعية، ولم تنتصر الديمقراطية الليبرالية التمثيلية على كافة أشكال الحُكم الأخرى؛ بل تواجه الأيديولوجية الرأسمالية صراعا عالميا محتدما مع قوى صاعدة كالصين وروسيا التي طورت قدرات ومؤهلات من نفس جنس الاقتصاد الرأسمالي وتنافسها على الصدارة العالمية.

المواضيع والأفكار التي تطرق إليها الكتاب، لا تهدف فقط إلى كشف وتحليل وشرح الاختلالات الكامنة في الأسس النظرية لنظام الاقتصاد العالمي وواقعها التطبيقي الميداني والتحولات الجذرية في بنيته وآلياته، ولكنها دعوة إلى فتح حوار علمي هادئ وصريح حول مستقبل العالم وملامح النظام الاقتصادي العالمي الكفيل بتحقيق المصلحة العامة والتنمية العادلة والشاملة والمتوازنة والمستدامة؛ خصوصا ونحن أمام ترهل لكل الأسس التي قامت عليها المنظومة الاقتصادية الحالية، وأمام فقدان مصداقية المفاهيم الرأسمالية والمرتكزات النيوليبرالية التي غيرت نظام القيم الانسانية بنظام السوق الحر وأدت إلى اختلال التوازنات الاجتماعية وتحوُّل المال والربح والانتاج والاستهلاك من وسيلة إلى غاية بحد ذاتها، وقد سيطر هذا المنطق على كل المفاهيم الاقتصادية والقواعد المجتمعية، وتتسبب في خلق فجوات عديدة (فجوة اجتماعية، وفجوة طبيعية، وفجوة استهلاكية، وفجوة تنموية) واستنزاف حاد

لموارد الكرة الأرضية وانفصال كبير للاقتصاد الانتاجي الحقيقي عن الاقتصاد المالي.

ولمقاربة هذه الأفكار والمواضيع وتسليط الضوء على الاختلالات الكامنة في الأسس النظرية لنظام الاقتصاد العالمي وواقعها التطبيقي العملي، سنتطرق في هذا الكتاب لخمسة فصول هي كالتالي:

يتطرق الفصل الأول لأهم علامات تصدع النظام المالي وبوادر الانهيار التدريجي لنظام الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا، ومؤشرات الركود الاقتصادي الحالي والتوقعات المستقبلية، ونزيف البورصات العالمية وهروب تدفقات رؤوس أموال، ومظاهر تضرر قطاع السياحة وقطاع الطيران العالميين، وملامح وآثار الصدمة النفطية العالمية، وأثر تباطؤ النشاط الصيني على الاقتصاد العالمي ومؤشرات تراجع الانتاج الصناعي الدولي، ومظاهر اضطراب التوازنات الاجتماعية العالمية.

يتناول الفصل الثاني السياسات الاقتصادية ما بين توسع أدوار الدولة وصعود الأصولية النيوليبرالية، حيث تمت الاشارة إلى مظاهر بروز دور الدولة في الاقتصاد بعد جائحة كورونا، وتطور المسار التاريخي لهذه السياسات الاقتصادية وكيف تطورت أدوار الدولة خلالها. ويتطرق هذا الفصل كذلك إلى سياسة "توافق واشنطن" وأدوات إصلاح السياسة الاقتصادية أو ما يعرف بأدوات النيوليبرالية. كما تم عرض توصيات ومخرجات أبرز الدراسات التي قيّمت العلاقة بين القطاع العام والخاص والنتائج المباشرة لعمليات الخصخصة على الاقتصاد.

ويستعرض الفصل الثالث مظاهر اختلالات ونواقص نظام الاقتصاد العالمي من قبيل الارتهان لسلاسل التوريد الدولية، وآثار تضخم المشتقات المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي، وارتفاع ديون العالم لثلاث أضعاف ونصف ما ينتجه، ومحدودية السياسات النقدية "التوسعية" و"التسيير الكمي"، مع التطرق لآثار غياب التوازن بين العرض والطلب على موارد الارض وعلى إنتاجية أصولها.

ويُسائل الفصل الرابع مساوئ وإخفاقات السياسات النيوليبرالية، ويتطرق لمظاهر غياب العدالة والتركيز على الربح وآثارهما على الاستقرار العالمي. كما تطرق الفصل للمصائب الوخيمة لارتفاع نسب الفائدة البسيطة والمركبة على نظام الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى استعراض مسؤولية التصنيع العالمي على تعميق التغيرات المناخية وفقدان التوازن البيئي.

يبسط الفصل الخامس الدعوات العالمية لتجديد الفكر الاقتصادي وتصحيح أعطاب نظام الاقتصاد العالمي، ويتطرق لدواعي ومقاربات تجديد الفكر الاقتصادي، ويؤكد ضرورة إيجاد التوزان بين أدوار الدولة وآليات السوق، وتقريب الفرضيات والنظريات الاقتصادية من الواقع المعاش ووجوب تمحورها حول الإنسان؛ وفي نهاية هذا الفصل، تم التطرق لمقترح تجديد وإصلاح أسس الاقتصاد العالمي باعتماد تلقيح ثلاثي لها يعتمد توليفة من مبادئ ومرتكزات وقواعد ثلاث مدارس اقتصادية مختلفة ومتكاملة في الوقت ذاته.

د. نوفل الناصري

الرباط في 25 يونيو 2020 الموافق 4 ذو القعدة 1441

الفصل الأول
بوادر الانـهيار التدريجي لنظام الاقتصاد العـالمي

السياق العام

يعرف المشـهد العالمي الحالي عدة أعراض مرضية وجملة من التحولات المتسارعة، جعلت غالبية الدول تعيش حالة من "الهلع الشديد" و"عدم اليقين الحاد" وفقدت الشعوب إحساس الأمن والاستقرار، وأصبح مستقبل العالم مهدد بسبب تفشي فيروس كورونا "كوفيد 19" الذي قلب الموازين رأسا على عقب، ووقف الانسان الذي كان يعتبر نفسه سيدا على العالم ومالكا للطبيعة عاجزا عن محاصرته والحد من تداعياته. ورغم التقدم العلمي غير المسبوق الذي وصلت إليه البشرية، أصبح الحل هو الهروب والعزل الذاتي في البيوت. وها هو العالم أجمع يعيش مخاضا عسيرا ومركبا تختلط فيه الأزمة الصحية، بالركود الاقتصادي، وبالتهديد الاجتماعي، وبالصراعات السياسية، والتحولات الدولية. وباستقراء الأحداث وتتبع الوقائع، فإن هذا الهلع الشديد مردّهُ إلى 4 أسباب رئيسية:

(1) التغيرات المتسارعة وغير المنطقية التي طرأت في العالم في مختلف المجالات بسبب أزمة صحية لم يشهدها العالم أثرت على كل شيء وأدت إلى تراجع الطلب –عالميا ومحليا–، وانخفاض حاد في الاستهلاك العالمي، وتوقيف الحياة اليومية وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية وتوقف مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمات والسياحة والسفر والصناعة والنفط والغذاء. وقد أدت هذه الوقائع إلى

تهافت المواطنين –في حالة من الفزع الشديد– على شراء حاجياتهم الغذائية ومستلزماتهم المنزلية وورق صحي وشيوع مشاهد لرفوف المتاجر العالمية وهي خالية من البضائع.

(2) عدم التوصل للقاح يعالج الفيروس وارتفاع حالات المصابين وتزايد أعداد الوفيات بشكل متسارع، الأمر الذي تسبب في انهيار المنظومات الصحية في غالبية البلدان المتقدمة –أمريكا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، البرازيل، وتزايد مخوف انتشار موجة ثانية من الفيروس. وقد تزامن هذا الخوف مع غياب الكمامات الصحية ومستحضرات التنظيف والمواد الكحولية وعدم قدرة الدول على انتاجها وضعف تحقيق الامن الدوائي .

(3) بوادر تفكك الترابطات التي كانت تميز النظام المالي الدولي، وحالات الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، واضطراب المنظمات والمؤسسات المالية العالمية، مع عدم القدرة على التنبؤ بحركية الاسواق المالية خصوصا بعد عدم استجابة هذه الاخيرة لخطط التحفيز ولسياسات التيسير الكمي التي اتخذها غالبية الأبناك المركزية؛ وقد تحدث صندوق النقد الدولي في تقريره الاخير عن بوادر تصدع النظام المالي العالمي؛

(4) غياب خلية أزمة عالمية لمواجهة الجائحة بشكل منسق، وارتفاع حدة التوتر بين القوى العظمى، وبوادر تفكك التكتلات الدولية التي كانت سائدة قبل الجائحة خصوصا في الاتحاد الاوروبي الذي أدار ظهره لبعض الدول المتضررة، مع وبروز عدة تحولات وتغيرات طرأت على المجتمع الدولي، أبرزها غياب التضامن العالمي

مقابل تعزيز النزعة القومية الأنانية حتى بين التحالفات والاتحادات، وصعود دور الصين على حساب الزعامة الأمريكية.

وقد أدت هذه الاسباب إلى ردود أفعال مزلزلة وإلى حزمة من التحولات الهيكلية التي بدأت تغير بنية وشكل المشهد العالمي المرتقب لما بعد كورونا. وبالرغم من أن الأزمة عابرة، إلا أن انعكاساتها السياسية وتداعياتها الاقتصادية وآثارها الاجتماعية ستستمر لأجيال قادمة، بما سيغيّر الاقتصاد العالمي ومعه النظام العالمي للأبد كما عبر عن ذلك كيسنجر[2].

ركود الاقتصاد العالمي

في بداية الانتشار العالمي لفيروس كوفيد 19 –شهر يناير وفبراير– توقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تراجع متحكم فيه في النمو الاقتصادي العالمي، وحذرت في الوقت ذاته من خطورة انتشاره والعجز الحاصل في مواجهته وتأثير ذلك على الاقتصاد الدولي، وقد توقعت المنظمة أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة أقل من 2,4٪ ، وأكدت على أن مواصلة تفشي هذا الوباء لفترة أطول وبكثافة أكبر يمكن أن يخفض النمو إلى 1,5٪ في سنة 2020.

في سياق آخر، توقع قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد[3] سيناريوهات لتباطؤ النمو العالمي بسبب جائحة كورونا، وتحدث عن احتمال تراجع العجز

[2] هينز ألفريد كيسنجر ولد في 27 مايو 1923، هو سياسي أمريكي، ودبلوماسي، وخبير استشاري جيوسياسي، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي الأمريكي في ظل حكومة الرؤساء ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد

[3] الأونكتاد: أزمة بقيمة تريليون دولار قد يتسبب بها فيروس كورونا، فهل يمكن تجنبها؟
https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

بمقدار 2 تريليون دولار في الدخل العالمي، و220 مليار دولار في الدول النامية – باستثناء الصين– وتوقع أنه في أسوأ السيناريوهات سينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0,5%. وفي دول مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها سوف تشهد تباطؤا في النمو بين 0,7% و0,9% .

بعد شهر واحد، انقلبت التداعيات والآثار إلى أسوء مما توقعته سيناريوهات هذه المنظمات، حيث توقع تقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي العالمي والصادر في 14 أبريل 2020 أن النتائج المترتبة عن الجائحة ستكون أفظع كارثة عرفها التاريخ منذ سنة 1929[4]، وأن أكثر من 90 في المائة من الدول ستعرف انكماشا في الدخل الفردي.

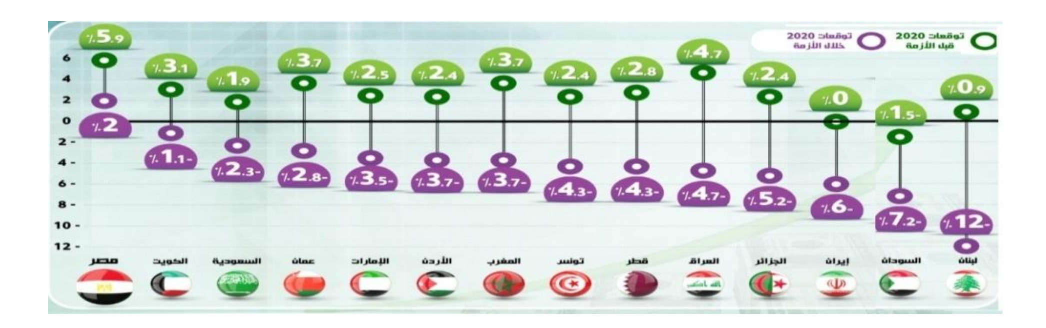
من جانبه توقع بنك غولدمان ساكس أن يتجاوز تأثير الجائحة السلبي على الاقتصاد العالمي على المدى القصير 4 أضعاف ما سببته الازمة المالية العالمية في 2008، فيما توقع تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي[5]، تحقيق الانتاج العالمي نموا سلبيا ب –3 متم سنة 2020 (أمريكا –5,9، منطقة اليورو –7,5، الشرق الاوسط وشمال افريقيا –3,3).

[4] صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، 14 أبريل 2020.
https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report-april-2020

[5] صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 14 أبريل 2020 .
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

	2019	توقعات 2020	توقعات 2021	الاختلاف عن توقعات عدد يناير 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد 2020	الاختلاف عن توقعات عدد يناير 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد 2021
الناتج العالمي	**2,9**	**−3,0**	**5,8**	**−6,3**	**2,4**
الاقتصادات المتقدمة	**1,7**	**−6,1**	**4,5**	**−7,7**	**2,9**
الولايات المتحدة	2,3	−5,9	4,7	−7,9	3
منطقة اليورو	1,2	−7,5	4,7	−8,8	3,3
ألمانيا	0,6	−7,0	5,2	−8,1	3,8
فرنسا	1,3	−7,2	4,5	−8,5	3,2
إيطاليا	0,3	−9,1	4,8	−9,6	4,1
إسبانيا	2	−8,0	4,3	−9,6	2,7
اليابان	0,7	−5,2	3	−5,9	2,5
المملكة المتحدة	1,4	−6,5	4	−7,9	2,5
كندا	1,6	−6,2	4,2	−8,0	2,4
اقتصادات متقدمة أخرى²′	1,7	−4,6	4,5	−6,5	2,1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النا	**3,7**	**−1,0**	**6,6**	**−5,4**	**2**
الاتحاد الأوروبي²′	1,7	−7,1	4,8	−8,7	3,1
البلدان النامية منخفضة الدخل	5,1	0,4	5,6	−4,7	0,5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0,3	−3,3	4,2	−5,9	1,2

وفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن التوقعات لعام 2020 هي بمثابة أسوأ أداء اقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك جميع الدول العربية وإيران، منذ عام 1978 عندما انكمش الاقتصاد بنسبة 4,7 في ظل اضطرابات إقليمية.



علاوة على ذلك، ستتأثر التجارة العالمية بشدة بتداعيات جائحة كورونا وسينكمش حجمها ب −11 في المائة، وهذا نذير لتعرض العالم لأسوء ركود منذ سنوات الكساد العظيم. ولأخذ فكرة عن خسائر العالم المالية، فسيفقد الاقتصاد العالمي ما

مقداره 9 تريليونات الدولارات بسبب فيروس كورونا، وهو ما يساوي خسارة توازي حجم اقتصادي ألمانيا واليابان. ويرى صندوق النقد أن العالم بحاجة ماسة لاستثمار 20 تريليون دولار خلال العقدين المقبلين للتعافي من تبعات كورونا.

وقد عاد صندوق النقد الدولي في آخر تقرير له حول الاستقرار المالي العالمي صدر في 24 يونيو 2020[6]، إلى التأكيد على ظهور حالة من الانفصال الواضح بين الأسواق المالية من ناحية، وتطور الاقتصاد العيني من ناحية أخرى، وهي نقطة ضعف يمكن أن تشكل تهديدا للتعافي إذا ما ضعف إقبال المستثمرين على المخاطرة. كما نبه التقرير إلى تبلور مواطن ضعف أخرى في النظام المالي بسبب جائحة كوفيد-19، وحذّر من مستويات الدين المرتفعة التي يمكن أن تخرج عن سيطرة بعض المقترضين، وحذّر كذلك من الخسائر الناجمة عن حالات الإعسار التي يمكن أن تختبر صلابة البنوك في بعض البلدان. وخلُص التقرير إلى حتمية مواجهة الأسواق الصاعدة والواعدة مخاطر إعادة التمويل، وإلى غياب فرص الاستعانة بتمويل السوق لبعض البلدان.

البورصات ورؤوس الأموال

عرفت البورصات العالمية أكبر نزيف لها منذ 2008، حيث أنهت الاسواق المالية تعاملاتها في الاثنين الاسود - 22 مارس 2020- على انخفاض عام وشامل، حيث تراجعت كل من الأسوق الخليج والآسيوية والأوروبية، في حين سجلت الأسهم الأميركية تراجعا حادا في مستهل تعاملاتها. وفي هذا الصدد، تراجع مؤشر

---

[6] صندوق النقد الدولي: مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي : تيسرت الأوضاع المالية، ولكن حالات الإعسار تلوح بقوة في الأفق. 24 يونيو 2020 https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/06/25/global-financial-stability-report-june-2020-update

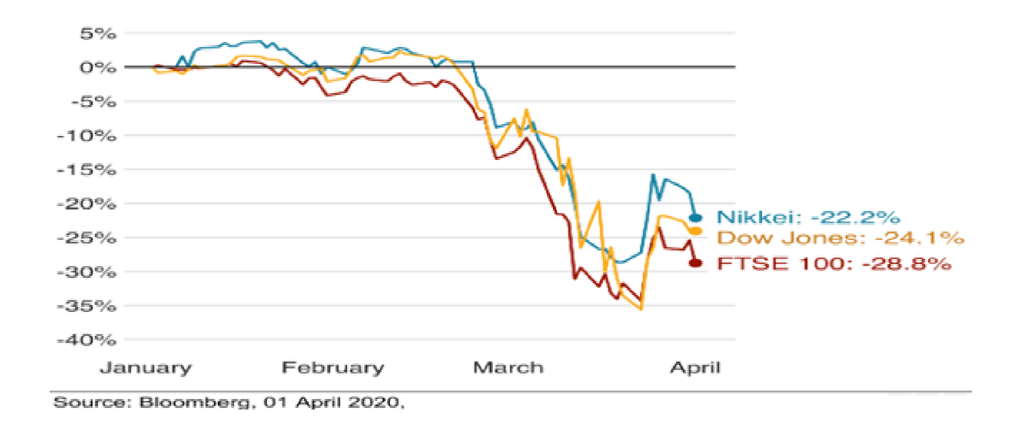
أبو ظبي بنسبة 3.1 % وانخفض المؤشر العام السعودي ب 2.9%، في حين هوى مؤشر بورصة قطر ب 3.9%. كما أغلق مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بانخفاض يقدر ب4.3% ، متبوعا بتراجع بورصة لندن ب 7٪، وهبوط مؤشر كاك 40 في باريس بشكل حاد هو الاسوأ منذ 2008 وصل ل 8.3٪ ، ونفس التراجع وسم بورصة فرانكفورت التي تراجعت ب 7.9٪[7] .

بدورها لم تسلم بورصة وول ستريت من هذا النزيف حيث تراجع مؤشر ناسداك بشكل غير مسبوق بنسبة 6٪ ، الأمر الذي أدى إلى تعليق التجارة لمدة ربع ساعة عند الافتتاح بهدف التخفيف من الذعر الذي أصاب البورصة؛ بالإضافة إلى ذلك شهد مؤشر FTSE وداو جونز الصناعي ونيكي انخفاضات هائلة منذ بدء تفشي المرض في 31 ديسمبر، وقد اعتبرت الأدنى منذ عام 1987. وبهذا التراجع محا مؤشر داو جونز الصناعي وحده مكاسب ثلاث سنوات في شهر واحد. وفي نفس السياق، عرفت بورصة هونغ كونغ تراجع مؤشر هانغ سينغ بنسبة 4.4%، وسجلت بورصة سنغافورة أيضا تراجعا بلغت نسبته 7.5%. وخسرت سيول 5.5%، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 3.11% ، وتراجعت سوق الأسهم المحلية الهندية بأكثر من 11%[8].

---

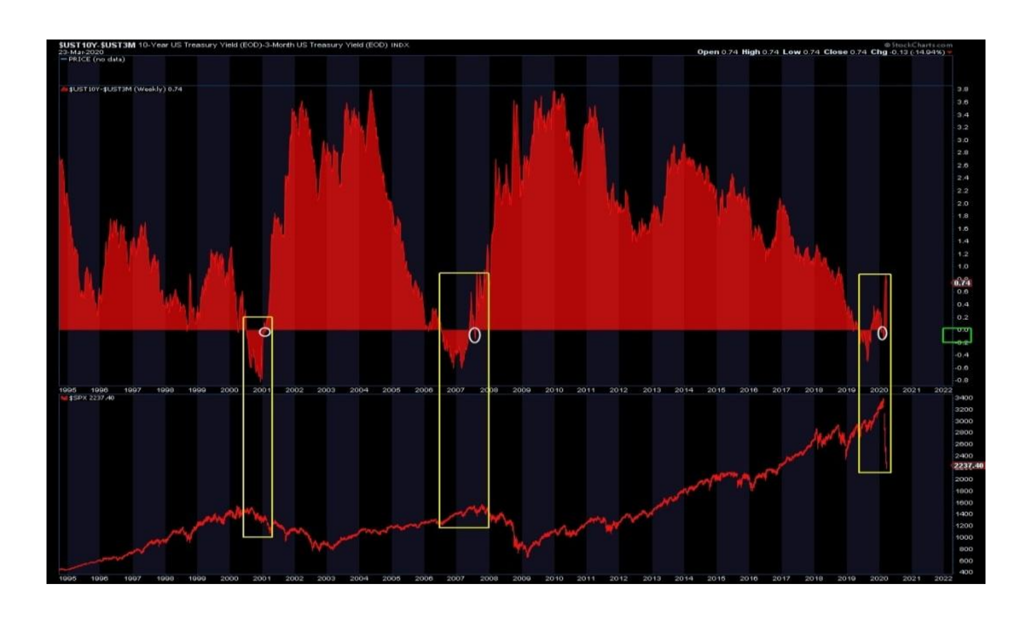
[7] https://fr.investing.com/markets/ Marchés financiers mondiaux 22 مارس 2020

[8] المصدر السابق

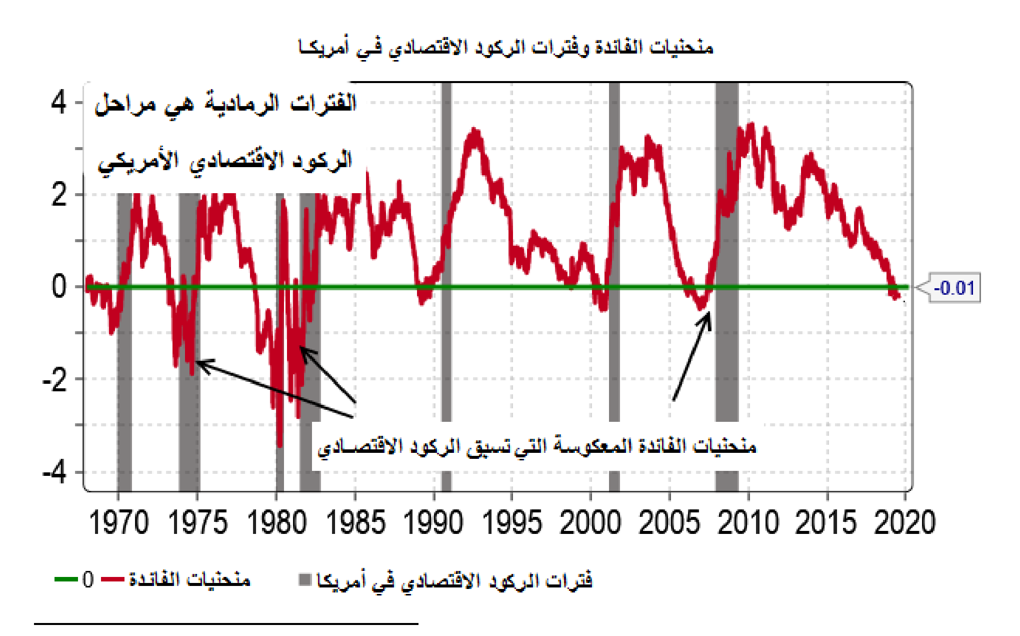


Source: Bloomberg, 01 April 2020.

وقد أكدت مؤشرات البورصات سالفة الذكر، في نفس اليوم –23 مارس 2020– احتمال كبيرة على دخول العالم في ركود اقتصادي حاد، وذلك على غرار ما وقع قبيل الازمة المالية العالمية 2008، وهو ما يوضحه المبيان أسفله بشكل جلي.



كما لوحظ في وول ستريت[9] في 14 غشت من السنة الماضية 2019، حدوث ظاهرة في سوق السندات الأمريكية تعتبر نذير شؤم على صحة الاقتصاد الأمريكي والعالمي، تتمثلت في انعكاس منحنى العائد على سندات الخزانة لعامين وعشر سنوات Yield Curve. يعكس هذا المنحنى الفرق في العائد الذي منحته الدولة الأمريكية للمستثمرين الذين يراهنون على ديونها القصيرة أو طويلة الأجل. بشكل عام يُعتبر انعكاس منحنى سعر الفائدة علامة متقدمة على بداية الركود في المدى المتوسط؛ فعلى سبيل المثال منذ الستينيات من بين تسع مرات انعكس منحنى العائد على سندات الخزانة الأمريكية، ثمانية منها كانت متبوعة بركود اقتصادي. وقد انخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى ما دون أسعار الفائدة قصيرة الأجل كما يوضحه الشكل أسفله.



[9] L'INVERSION DE LA COURBE DES TAUX DU TRÉSOR AMÉRICAIN INQUIÈTE WALL STREET: TRADINGSAT https://www.tradingsat.com/actualites/marches/l-inversion-de-la-courbe-des-taux-du-tresor-americain-inquiete-wall-street-875503.html. 14 غشت 2019.

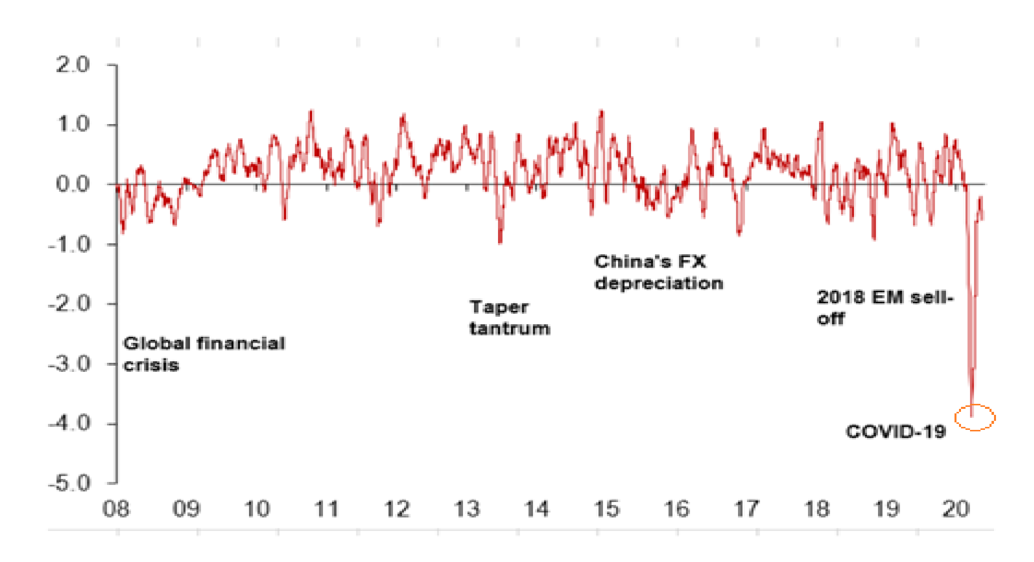
وقد عرفت أسواق الأسهم الأوروبية وسوق وول ستريت انتعاشة جيدة وحققت البورصة الامريكية مكاسب تجاوزت 11٪ عند إغلاق يوم الثلاثاء 24 مارس – مباشرة بعد يوم واحد من خسائر غير مسبوقة– وذلك على خلفية لقاء الرئيس الامريكي ونائبه مع كبار مستثمري سوق الأسهم الأميركية لطمأنتهم والتعهد بمساعدتهم وعدم السماح بانهيار الشركات الامريكية الكبرى، وكذلك بفضل نجاح مجلس الشيوخ الأميركي في تمرير خطة البيت الأبيض لإنقاذ الاقتصاد بأكثر من تريليوني دولار، وذلك بإنشاء صندوق بقيمة خمس مئة مليار دولار لمساعدة الصناعات والولايات المتضررة بشدة من تداعيات فيروس كورونا. بالإضافة إلى قيام الحكومة الأمريكية بإحداث صندوق بقيمة خمسين مليار دولار من الدعم لشركات الطيران، وتخصيص 367 مليار دولار لتأمين القروض للشركات الصغيرة، و150 مليار دولار للمستشفيات والقطاع الصحي، و250 مليار دولار لتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة، مع الاستعداد لتوجيه دعم مالي مباشرة للأسر الأميركية يُقدر ب 1200 دولار لكل راشد، و500 دولار لكل طفل وتأجيل الضرائب. وحسب خبراء الاسواق المالية فإن هذا الرجوع السريع لن يكون إلا مرحليا ولن تدوم مكاسبه إلا أياما معدودة فقط[10].

وحسب توبياس أدريان[11]، رئيس إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وفابيو ناتالوتشي[12]، المسؤول عن "تقرير الاستقرار المالي العالمي" في

[10] Stephanie Denning: Why The $2 Trillion Stimulus Package Is Putting Dollars In The Wrong Place. 8 أبريل 2020.
https://www.forbes.com/sites/stephaniedenning/2020/04/08/why-the-2-trillion-stimulus-package-is-putting-dollars-in-the-wrong-place/#28b6a4fc6777

[11] توبياس أدريان يشغل منصب المستشار المالي ورئيس إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي. وبهذه الصفة، يتولى قيادة عمل الصندوق المعني بالرقابة على القطاع المالي والسياسات النقدية

الصندوق، فقد شهدت الأسواق الصاعدة خروج تدفقات رؤوس أموال تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي –المبيان أسفله–، وهو ما يعادل (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) حوالي ضِعْف ما شهدته أثناء الأزمة المالية العالمية[13]. هذا التقلب الحاد هو أبرز التحديات التي تواجه إدارة تدفقات الحافظة المتقلبة وهي الخطر الحقيقي الذي يواجه الاستقرار المالي العالمي.



والاحترازية الكلية والتنظيم المالي وإدارة الدين والأسواق الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، يشرف السيد أدريان على أنشطة بناء القدرات في البلدان الأعضاء بالصندوق. وقبل انضمامه إلى الصندوق، كان نائبا أقدم لرئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمدير المشارك لمجموعة البحوث والإحصاء.

[12] فابيو ناتالوتشي يعمل نائبا لمدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وهو مسؤول عن "تقرير الاستقرار المالي العالمي" الذي يتضمن تقييم الصندوق للمخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى الصندوق، كان مديرا مشاركا أقدم في قسم الشؤون النقدية بمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبين أكتوبر 2016 ويونيو 2017، كان نائبا لمساعد الوزير لشؤون الاستقرار والتنظيم الماليين الدوليين، في وزارة الخزانة الأمريكية

[13] توبياس أدريان ، فابيو ناتالوتشي صندوق النقد الدولي: جائحة كوفيد-19 تُفاقِم مواطن الضعف المالي السابقة عليها. 22 ماي 2020

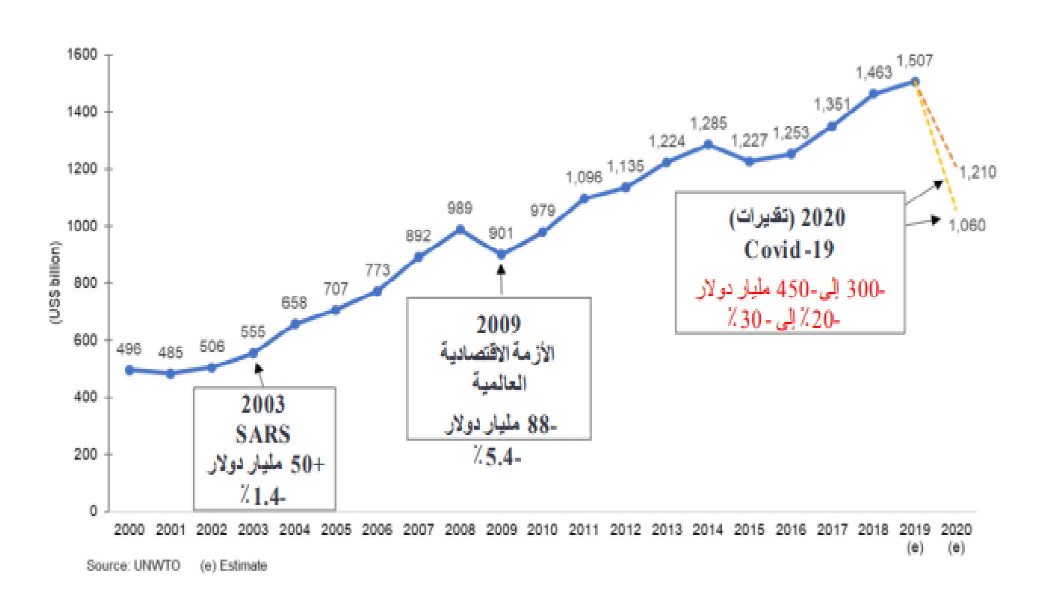
علاوة على ذلك، تسببت هذه التحولات الكبيرة والمتسارعة في أسواق الأسهم إلى فقدان قيمة الأسهم العالمية ما يقارب 1 تريليون دولار نتيجة المخاوف المتزايدة من فيروس كورونا، مما أثر سلبا وبشكل مباشر على العديد من الاستثمارات في المعاشات التقاعدية وحسابات التوفير الفردية، فحسب تقارير وكالة التصنيفات الائتمانية "موديز" فإن الصناديق تواجه خسائر استثمارية بنحو 21% في المتوسط[14]، وكمثال خسرت صناديق التقاعد العامة الأميركية نحو تريليون دولار، وإذا لم يتم تعويض هذه الخسائر الاستثمارية فإن الحكومات قد تواجه زيادة بنحو 60% في مساهمات التقاعد للسنة المالية 2021.

السياحة والطيران

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بفيروس كورونا، إذ تسببت سرعة انتشاره وخروج الأمور عن السيطرة وتوقف الرحلات وإقفال حدود الدول فيما بينها وارتفاع حالات الحجر الصحي لكل دولة على حدة، إلى توقف 70 ٪ من قطاع الضيافة إلى حدود منتصف مارس حول العالم وانخفضت صناعة السياحة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وحسب معهد منتدى السياحة العالمي فإن الخسائر الاقتصادية التي مني بها هذا القطاع بلغت أزيد من 600 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل الخسائر إلى تريليون دولار هذه السنة. من جانبها، تتوقع منظمة السياحة العالمية، تراجع العائدات السياحية بما يقدر –300 إلى –450 مليار دولار، وأن يعادل الانخفاض الإجمالي خسارة ثالثة أشهر من النشاط (فقدان 5 إلى 7 سنوات من النمو).

---

[14] رويتز: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN21B3AP. 24 مارس 2020



كما أكدت منظمة السياحة العالمية أنه من المتوقع أن يشهد سوق السفر والسياحة العالمي خسارة قدرها 75,2 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم في عام 2020[15]. وحسب المنظمة، فمن المفترض أن تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر خسارة حيث فقدت ما يقرب من 48,7 مليون وظيفة، في حين من المتوقع أن تكون أوروبا ثاني أكبر تضرر حيث يُتوقع فقدان 10,1 مليون وظيفة، تليها منطقة أمريكا الشمالية بمقدار 6,8 مليون وظيفة، ثم منطقة أفريقيا بمقدار 4,4 مليون وظيفة، ثم منطقة أمريكا اللاتينية بمقدار 2,7 مليون وظيفة، ثم منطقة الشرق الأوسط بمقدار 1,8 مليون وظيفة، ثم منطقة بحر الكاريبي بمقدار 0,7 مليون وظيفة.

---

[15] عبد الامير رويح. بسبب كورونا: سماء بلا طائرات وسياحة تحتضر. دراسات: 2-04-2020.
https://annabaa.org/ economicreports/22843

وفي سياق متصل تم إغلاق العديد من المراكز التجارية الكبرى والمطاعم وغيرها من مراكز الأنشطة الاجتماعية وتوقفت نسبة كبيرة من الفنادق بسبب تراجع معدلات ملئها بشكل مُهول كما يوضحه الجدول أسفله، فتقريبا 68 في المائة من الفنادق انخفضت نسبة الملء ما بين –70 في المائة و–90 في المائة. والنسبة المتبقية عرفت تراجعا ما بين –30 في المائة و–70 في المائة. وهذه أرقام غير مسبوقة في تاريخ السياحة العالمية.

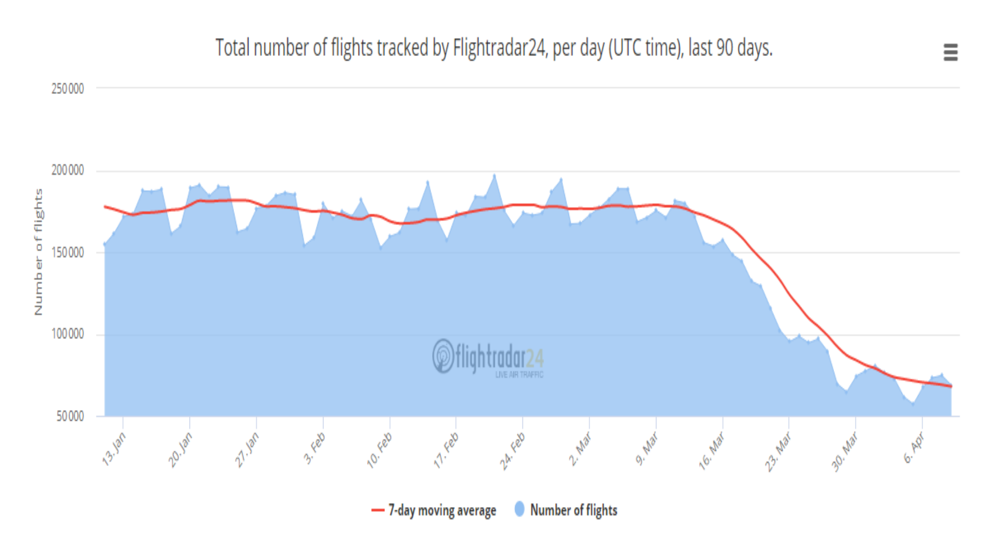
تغير معدل الملء مقارنة ب2019

أسبوع 29 مارس 2020

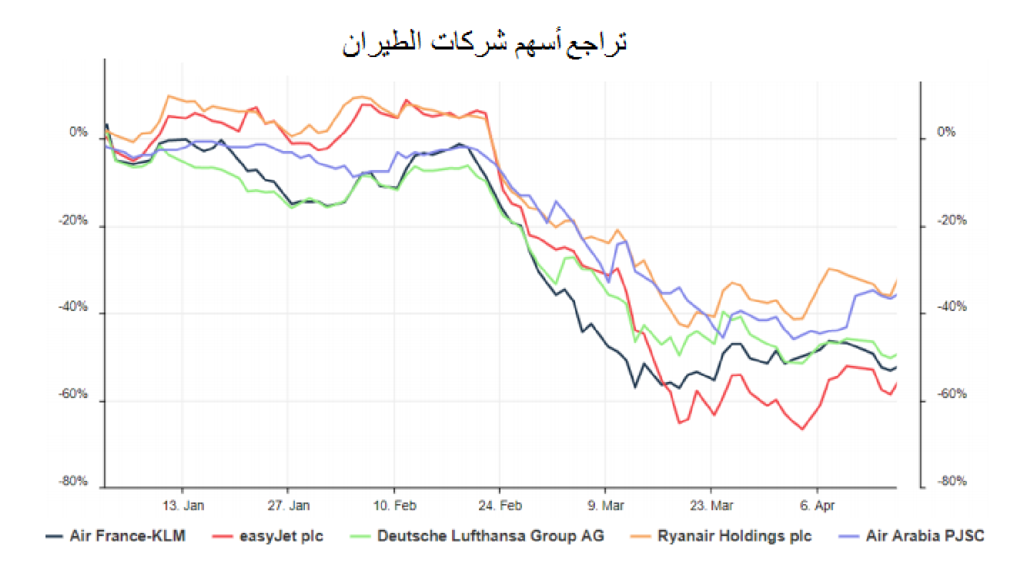
-30% إلى -60%		-60% إلى -70%		-70% إلى -80%		-80% إلى -90%		أكثر من -90%	
إثيوبيا	-58%	السعودية	-69%	المملكة المتحدة	-78%	بولندا	-89%	المجر	-96%
الصين	-57%	الإمارات العربية المتحدة	-68%	كوريا الجنوبية	-77%	ألمانيا	-88%	التشيك	-94%
الأردن	-46%	الولايات المتحدة	-68%	كندا	-77%	الدنمارك	-87%	بلغاريا	-94%
سنغافورة	-43%	اليابان	-68%	بيرو	-76%	هولندا	-87%	رومانيا	-93%
الفلبين	-36%	ميانمار	-67%	فرنسا	-75%	إسبانيا	-87%	النمسا	-93%
قطر	-32%	كمبوديا	-66%	أستراليا	-75%	بلجيكا	-87%	البرتغال	-93%
		نيوزيلاندا	-64%	نيجيريا	-73%	إيطاليا	-86%	أوكرانيا	-92%
		البحرين	-63%	روسيا	-72%	سويسرا	-86%	لبنان	-92%
		كينيا	-61%	إفريقيا الجنوبية	-70%	تركيا	-83%	ماليزيا	-90%
						البرازيل	-82%	السويد	-90%
						المغرب	-81%	مصر	-90%
						الجزائر	-81%	كوستاريكا	-90%
						أيرلندا	-80%		

بدورها باتت شركات الطيران حول العالم قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس بسبب وقف أكثر من 90 في المائة من حركة الطيران العالمية، ومن جانبها قدرت شركة التحليلات "ForwardKeys" أن ما يصل إلى 48200 رحلة مع 10,2 مليون مسافر ألغيت بسبب بالحظر. وتوقعت الرابطة الدولية للنقل الجوي "إياتا" أن تصل

خسائر شركات الطيران حول العالم إلى 113 مليار دولار، كإحدى التبعات الاولى لتفشي فيروس كورونا، حيث تراجعت القدرة على العمل بالنسبة لجميع شركات الطيران بنسبة تصل إلى 80 في المائة.



وفي مؤشر على الخسائر التي تتكبدها هذه الشركات، تراجعت أسهم مجموعة الخطوط الجوية الفرنسية ب –53 المائة ، وتراجعت أسهم لشركة "إيزيجيت" بنسبة –56 في المائة، "وراين إير" بنسبة –32 في المائة، وانخفضت أسهم لوفطنسة الالمانية ب–50 في المائة، وأسهم إير عربية ب–31 في المائة. وبالموازاة مع ذلك، هناك ضغوط مالية وتشغيلية كبيرة تتعرض لها شركات الطيران، ولا سيما أن هناك نحو 2.7 مليون شخص يعمل فيها؛

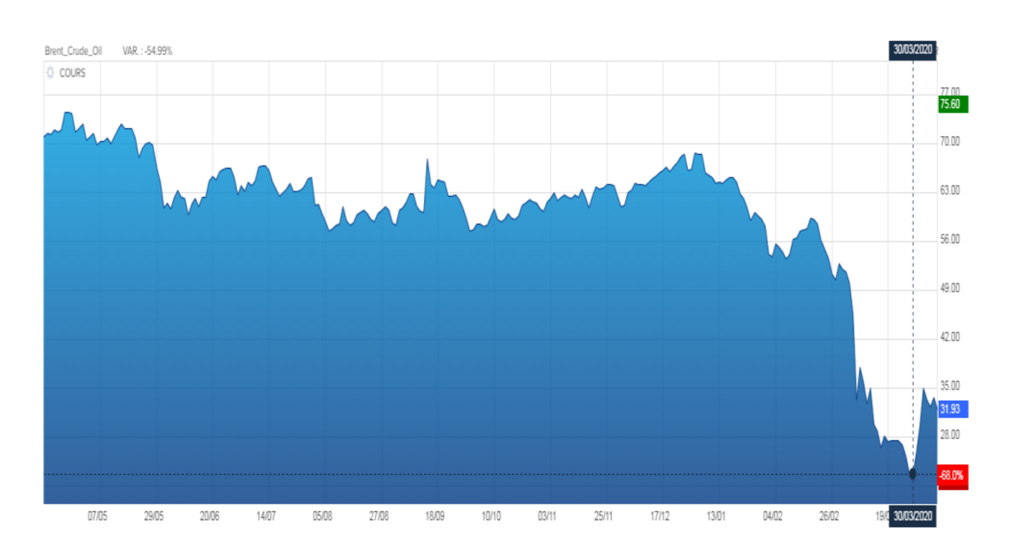


وكتأثير مباشر لهذه التداعيات، انخفضت أسهم شركة بوينج بنسبة 44٪ الأسبوع الماضي، وقد يكون عملاق الطيران على وشك الانهيار، حيث تراجع سهم الشركة يوم الجمعة 21 مارس عند 95.01 دولار ، وهو أدنى مستوى منذ سبع سنوات تقريبًا. وانخفضت الأسهم 73٪ عن أعلى مستوى لها في 2020 الشهر الماضي ، ماحيا بذلك 142 مليار دولار من القيمة السوقية.



أسعار النفط

واصلت أسعار خام برنت التراجع بالموازاة مع اتخاذ الدول المزيد من الإجراءات لاحتواء تفشي فيروس كورونا عالميا، وبتراجع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي العالمي، فإن الطلب على النفط تراجع بشكل مهول وقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط الخام تراجع بمقدار 29 مليون برميل يوميا، خلال شهر أبريل من سنة 2020، ما يعني تراجعا بنسبة 29 بالمئة من إجمالي الطلب قبل الجائحة، البالغ 100 مليون برميل يوميا، وقد انخفضت أسعار النفط منذ 4 أسابيع على التوالي، تراجعت نحو 60% منذ بداية سنة 2020؛ وهناك سبب آخر لتراجع البترول، يتمثل في الحرب على أسعاره التي اندلعت منذ الأشهر الأولى لهذا العالم بين روسيا والسعودية المنتجين الرئيسين للنفط الخام.



https://www.boursorama.com/ المصدر

وباستمرار السعودية وروسيا بضخّ كميات كبيرة من النفط في السوق لدولي[16]، مع مواصلة انخفاض الطلب في العالم، لم يعد حاملو عقود نفط "غرب تكساس الوسيط" قادرين على بيعها، ولا حتى قادرين على أخذ حمولات النفط التي اشتروها سابقاً، لأنّ أماكن التخزين بلغت التخمة، حيث اقترب المخزون الأميركي من النفط من حدوده القصوى، وتم تخزين 19 مليون برميل في أسبوع واحد فقط، وهذا ما جعله ينزل إلى أقل من 15 دولارا للبرميل، وباعتبار حجم المخزون الموجود على متن الناقلات الذي بلغ 160 مليون برميل في شهر أبريل، وهو حجم كبير جدا يزيد تخمة المعروض في الأسواق، الأمر الذي عمق الأزمة أكثر وأدى إلى مواصلة خسائر نفط "غرب تكساس الوسيط" حتى وصل سعر البرميل إلى ما دون الصفر لأول مرّة في التاريخ مع انتهاء تعاملات سوق نيويورك يوم 20 أبريل 2020، تقريبا في حدود – 37 دولار كما هو موضح في المبيان أسفله.

وقد أعلنت شركة الحفر الأمريكية Whiting Petroleum Corporation بدأ إجراءات تسجيل إفلاسها في ظل الهبوط الحاد في أسعار النفط، وبذلك تكون أول شركة أمريكية تُفلس بسبب تراجع الأسعار[17]، وتمتلك الشركة نحو 585 مليون دولار في حساباتها المصرفية، لكنها مدينة بقروض قيمتها 2.2 مليار دولار، وهذه

---

[16] هناك نوعان من الخام الأمريكي، ويستخدمان كمعيارين لتحديد أسعار النفط في العالم. الأول هو نفط "غرب تكساس الوسيط"، ويستخدم كمعيار لتحديد سعر النفط في أمريكا الشمالية، والثاني هو البرنت، الأكثر تداولاً عالمياً، ويستخدم كمعيار للتسعير في أوروبا وآسيا وافريقيا.

[17] إفلاس أول شركة نفط صخري في الولايات المتحدة: 2 أبريل 2020.
https://arabic.rt.com/business/1099789-

خاصية تشترك فيها جميع الشركات الامريكية التي تشتغل في صناعة النفط الصخري فهي "مضغوطة بالديون وتحتاج إلى تمويل"[18] .

علاوة على ذلك، ففي سوق نفطية بقيمة 20 دولارًا للبرميل، ستقدم 533 شركة للتنقيب عن النفط الصخري الأمريكي وإنتاجها ملفًا للإفلاس بحلول نهاية 2021، وذلك وفقًا لشركة Rystad Energy[19]. وتقدر الشركة أنه عندما يكون سعر البرميل 10 دولارات، سيكون هناك أكثر من 1100 حالة إفلاس[20]، بينما ستتزايد توقعات إفلاس الشركات الأميركية إذا استمرّ الوضع 6 أشهر أخرى، وقتها سنرى 60 في المئة منها تواجه خطر الإفلاس. وقد أدت هذه التداعيات إلى تأزم العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت ملامح التوتر بينهما في سحب هذه الأخيرة لمنصّتي باتريوت وطائرات و300 جندي كانت تحرص النفط السعودي[21].

---

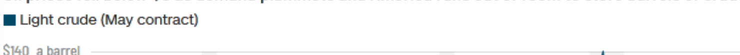
[18] طبيعة عمل شركات النفط الصخري تعتمد على حفر مزيدٍ من الآبار، لأن كل بئر تُحفر تصل إلى ذروة الإنتاج خلال 90 يوماً، ثم تنخفض إلى 60 أو 70 في المئة خلال الستة أشهر المقبلة، لذا تعتمد الشركات بشكل كبير على حفر الآبار لتمويل القروض السابقة، كما أنّ العملية تتلخص في الحصول على قرض لحفر بئر، ثم تنتج النفط وتبيعه، لتمويل القرض القديم، ثم لحفر آبار أخرى تقترض مرة أخرى.

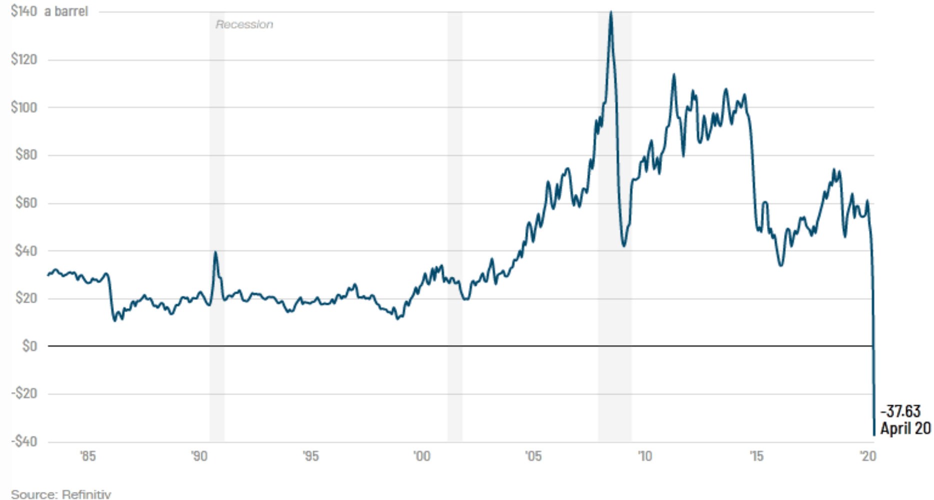
[19] نيويورك، الولايات المتحدة (CNN Business) : "سيناريو مخيف في انتظار الشركات الأمريكية.. ماذا بعد انهيار أسعار النفط؟" 20 أبريل 2020. https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/21/us-oil-prices-collapse

[20] المصدر السابق

[21] وجود الأسلحة الأمريكيّة له علاقة بالحرب على اليمن، حيث اضطرت السعودية وأمريكا لحماية النفط بعد أحداث سبتمبر 2019 التي هاجمت فيها القوات الحوثية، منشآت نفطية سعودية تابعة لشركة أرامكو، باستعمال صورايخ باليستية وطائرات مسيّرة. فأحدثت فيها تدميرا كبيرا أضر بالسوق النفطية وبمصالح الدولتين الأمريكيّة والسعوديّة. فتم تعزيز المواقع بأسلحة تتمثل في منصّتي باتريوت و300 جنديا وطائرات.

US oil goes negative for the first time





سعر برميل النفط الصخري يوم 20 أبريل 2020 في حدود – 37 دولار.

ورغم اتفاق أعضاء أوبك وحلفاؤهم (23 دولة مصدرة للنفط منها 13دولة عضو في منظمة أوبك) على صفقة تاريخية لتخفيض المنتج اليومي بنحو 10 في المئة، تقريبا خفض انتاج النفط بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً، ابتداء من شهر ماي، وهو ما يعد أكبر تخفيض من نوعه. إلا أن وكالة الطاقة الدولية تعتبر أن هذا الاتفاق لن يترك آثارا إيجابية فورية على الأسواق العالمية، وستحتاج مزيدا من الوقت لتراجع تخمة المعروض، وذلك راجع للتراكم اليومي الكبير للنفط الخام في النصف الأول 2020، البالغ 12 مليون برميل يوميا، وهو رقم يهدد استقرار سوق النفط العالمية وسيؤخر التعافي في الأسعار إلى ما بعد 2022[22].

[22] تضمّن اتفاق أوبك + عدّة مراحل لخفض الإنتاج على مستويات، لن تنتهي الا بحلول عام 2022.

وبهذا ستظل أسعار النفط تحت ضغطٍ عالٍ، ورغم احتمالات تحسنها، فستبقى تحت مستويات 35 دولاراً للبرميل وهو أقل من السعر المطلوب لصناعة النفط الصخري. مما يعني الافلاس التام لهذه الصناعة ما لم تتدخل الإدارة الأميركية. ومن المتوقع أن يستقر متوسط أسعار الخام الأميركي بين مستوى 15 دولاراً إلى 25 دولاراً للبرميل لسنة 2020، ولن تتحسّن الأسعار إلا في الربع الأول 2021[23]، وبعدها يمكن أن نرى أسعار النفط بمستويات 30 دولاراً، وبنهاية العام المقبل ربما نرى الأسعار عند مستويات 40 – 45 دولاراً للبرميل، وهذا كله مشروط بعدم انهيار اتفاق خفض الإنتاج.

ربما سيكون انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خبر مفرح للغاية بالنسبة للمستهلكين، ولكنه ليس بالضرورة جيد بالنسبة للدول المصدرة له وللنشاط الصناعي والانتاجي العالمي، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن كل هبوط بعشرة بالمائة في أسعار النفط، سيقلص، في المتوسط، النمو لدى مصدري النفط بنسبة 0.6 بالمائة ويرفع العجز المالي الكلي بنسبة 0.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب تقرير لوكالة الاناضول التركية[24]، أكد مارك روسانو، محلل الطاقة بشركة "بريميري فيجن" للتحري التسويقي، أن انخفاض أسعار النفط الخام يهدد بشكل خطير معظم البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تحتاج

[23] تحليلات اقتصادي:" سيناريو مخيف ينتظر شركات النفط الصخري الأميركية" 9 ماي 2020.
https://bawabaa.org/news/297181

[24] أوفونج كوتلو، نوران إركول كايا: النفط الرخيص يمهد لتآكل احتياطات الشرق الأوسط (تحليل). وكالة الأناضول 14.04.2020، https://www.aa.com.tr/ar

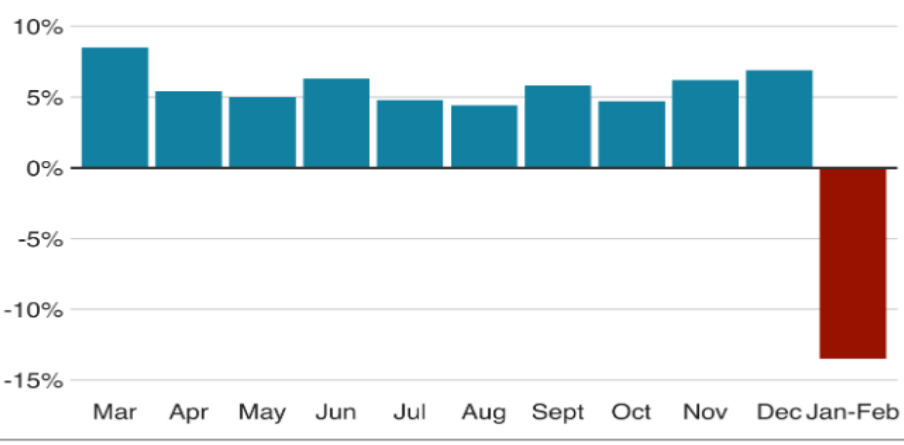
إلى أسعار نفط بين 60 إلى 85 دولارا وربما أكثر، لتحقيق التوازن في ميزانياتها. وتحتاج نيجيريا إلى سعر 144 دولارا لبرميل برنت في المتوسط، لتحقيق توازن في ميزانيتها هذا العام، بحيث تتعادل عندها الأرباح والخسائر، في حين تحتاج البحرين إلى 96 دولارا للبرميل.

أما السعودية صاحبة الوزن الثقيل في "أوبك"، وأكبر مصدر للنفط الخام في العالم، فهي بحاجة إلى سعر 91 دولارا للبرميل لتحقيق نقطة تعادل في الأرباح والخسائر، في حين تحتاج عُمان إلى 82 دولارا للبرميل، والإمارات إلى 65 دولارا للبرميل، وقطر إلى 55 دولارا للبرميل بينما تحتاج الجزائر إلى سعر قدره 109 دولارات للبرميل، وأنغولا 55 دولارا للبرميل، وفقا لذات التقرير، بينما تحتاج فنزويلا وليبيا كل منهما إلى سعر يبلغ 100 دولارا للبرميل الواحد لتحقيق التوازن في ميزانيتيهما هذا العام، كذلك العراق تحتاج لسعر لا يقل عن 60 دولارا للبرميل وإيران 195 دولارا للبرميل الواحد. وبالنسبة للدول غير الأعضاء في "أوبك" مثل روسيا والمكسيك وكازاخستان، فإنها على التوالي تحتاج إلى متوسط سعر 42 دولارا، و49 دولارا، و58 دولارا هذا العام لتحقيق التوازن في ميزانياتها.

الانتاج الصيني والعالمي

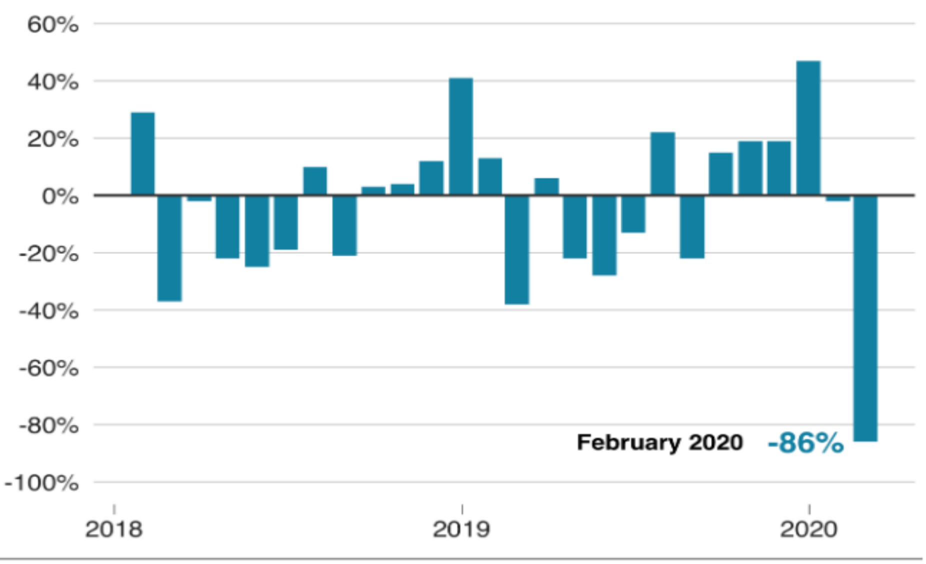
في الصين، ومباشرة بعد ظهور فيروس كرورنا لأول مرة، انخفض الإنتاج وتراجعت المبيعات وتدنى الاستثمار في أول شهرين من سنة 2020 مقارنة بالفترة نفسها من سمة 2019، وقد تراجع المؤشر الرسمي للنشاط الصناعي الصيني إلى 35.7٪ في فبراير مقابل 50 ٪ في يناير. ووفقا لموقع بلومبرغ كانت المصانع الصينية تعمل بنسبة 60 إلى 70 في المائة من طاقتها في نهاية فبراير، بينما تبلغ تقديرات

بنك مورغان ستانلي، أن المصانع الصينية تعمل بما يتراوح بين 30 إلى 50 في المائة من طاقتها.



ويدلّ هذا المعدل إلى تراجع نمو الاقتصاد الصيني خلال النصف الأول من سنة 2020، حيث انخفضت الإيرادات المالية للحكومة الصينية بنسبة 9.9 ٪ في أول شهرين من 2020، وحسب وزارة المالية الصينية، فإن إجمالي الإيرادات حتى نهاية فبراير بلغ 496 مليار دولار، فيما تراجعت النفقات الحكومية بنسبة 2.9 ٪ إلى 456.3 مليار دولار حتى نهاية فبراير. وباعتبار أن الصين هي مركز الانتاج الصناعي العالمي وتشكل بمفردها ثلث الصناعة التحويلية على المستوى العالمي، وهي أكبر مصدر في العالم، إذ انتقل اقتصادها من المرتبة السادسة عالميًا من حيث حجم الناتج الإجمالي في العام 2003 إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب صندوق النقد الدولي فإن الصين تعتبر حاليا واحدة من

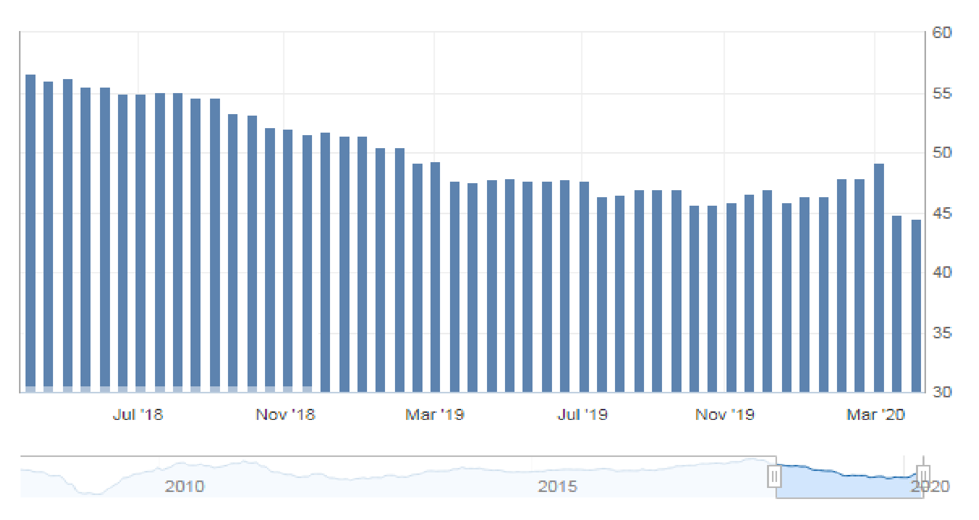
أهم محركات النمو عالميًا في الإقتصاد العالمي، حيث ساهمت منفردة بحوالي 39٪ من النمو الاقتصادي العالمي في 2019. لذلك، فبمجرد تباطؤ نشاطها الانتاجي، تأثرت غالبية سلاسل التوريد العالمية وتضررت كافة الشركات الكبرى التي تستورد للمواد الأولية من المصانع الصينية خصوصا في الشق المتعلق بالسيارات الذي أصبح مرتهنا بشكل كبير لسلاسل الإمداد الصينية، وكمثال انخفضت مبيعات السيارات الصينية بنسبة 86٪ في فبراير من هذا العام[25]، وبعدها مباشرة أقفلت سلسلة من المعامل حول العالم في كوريا وصربيا وبعض الدول الأوروبية بسبب غياب المواد الأولية[26].



[25] لورا جونز- ديفيد برون - دانيال بالمبو: فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي. بي بي سي نيوز. 1 أبريل 2020

[26] سنتطرق لهذه النقطة بتفصيل في محور : "الاقتصاد العالمي والارتهان لسلاسل التوريد الدولية"

علاوة على ذلك، أثر فيروس كورونا بشدة على العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع التي تساهم بأكثر من 60 ٪ من إجمالي الناتج العالمي، و65٪ من الناتج الصناعي، و41 ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة. وقد تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي[27] في منطقة اليورو إلى 44.5 نقطة خلال شهر مارس الماضي مقابل 49.2 نقطة المسجلة في شهر فبراير، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي لألمانيا خلال شهر مارس الماضي من 48 نقطة إلى 45.4 نقطة مع هبوط الإنتاج بأسرع وتيرة في حوالي 11 عاماً.



منطقة اليورو: مؤشر مديري المشتريات الصناعيةSource : 2020 IHS Markit

وبالتوقف الفعلي لكافة أنشطة الاقتصاد الحقيقي في الاتحاد الاوربي، فقد توقف الانتاج بشكل كبير وتعمقت أزمة الطلب والاستهلاك، وتكسرت سلاسل الامداد[28] وتكسر معها القيمة المضافة التي كانت تحققها لهذه الدول ولتلبية حاجياتها

---

[27] يحدد مؤشر مديري المشتريات بالقطاع الصناعي مستوى نشاط مديري المشتريات في القطاع الصناعي، وتشير القراءة فوق مستوى 50 إلى التوسع. وللحصول على قراءة هذا المؤشر، يحدد مديري المشتريات مستوى بعض العناصر في هذا القطاع، وتتضمن التوظيف، والإنتاج، والطلبيات الجديدة، وتوزيع الموارد، والمخزونات.

[28] سنتطرق إلى هذه النقطة بشكل مفصل في محاور قادمة

الصناعية والانتاجية، وهذا الذي يفسر دخول أبرز دول الاتحاد الأوروبي في انكماش اقتصادي.

نفس التراجع عرفته الولايات المتحدة، فقد أظهرت بيانات صادرة عن معهد إدارة الإمدادات الأمريكي (IHS Markit Flash U.S. Composite PMI™)[29]، أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي سجل 41.5 نقطة خلال أبريل الماضي بالقراءة النهائية، مقابل 49.1 نقطة المسجلة في مارس السابق له. ويعتبر النشاط الصناعي للولايات المتحدة داخل منطقة الإنكماش حيث أن مستوى 50 نقطة هو الحد الفاصل بين النمو والانكماش، كما أنه سجل أدنى مستوياته منذ أبريل .2009

وبحسب البيانات، تهاوى مؤشر الطلبيات الجديدة إلى مستوى 27.1 نقطة خلال شهر مارس الماضي، مقابل 42.2 نقطة المسجلة في الشهر السابق له. في حين شهد مؤشر الإنتاج هبوطاً بنحو 20.2 نقطة ليسجل 27.5 نقطة. كما هبط مؤشر "تشغيل العمالة" إلى 27.5 نقطة خلال شهر أبريل، متراجعاً بنحو 16.3 نقطة عن الشهر السابق له[30]. وتوضح بيانات التقرير كذلك، تراجع مؤشر "ماركت" لمديري المشتريات الصناعي إلى 36.1 نقطة في الشهر الماضي وهو أدنى مستوى منذ 11 عاما، مقابل 48.5 نقطة خلال الشهر السابق له..

---

[29] IHS Markit Flash U.S. Composite PMI™: “May sees further steep fall in output amid COVID-19 crisis” 21 May 2020.
https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/3ea9e157cc5d447c9ecbb1ad5037cbf6

[30] المصدر السابق

Data collected May 12-20

IHS Markit Composite PMI and U.S. GDP



Sources: IHS Markit, U.S. Bureau of Economic Analysis

مؤشر مديري المشتريات المركب IHS Markit والناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة[31]

يأتي هذا الانخفاض الحاد في نشاط الأعمال الأمريكية للشهر الثالث على التوالي بعد التراجع القياسي في أبريل؛ وهو الدليل الذي يعزز توقعات تراجع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من هذه السنة في حدث عالمي غير مسبوق، وكما يتضح من المبيان أسفله والذي يوضح تطورات مؤشر مديري المشتريات المركب IHS Markit والناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، فقد وصل معدل الانهيار الاقتصادي ذروته في أبريل. وإذا لم تكن هناك موجة ثانية من انتشار الفيروس، فمن المفترض أن يتراجع الانخفاض أكثر في الأشهر القادمة حيث يتم رفع تدابير الاغلاق التي اتُخذت من أجل تسطيح منحى انتشار الفيروس. وهنا ينبغي التأكيد على أن التراجع الهائل لاقتصادات العالم وخسائر مناصب الشغل المرتبطة به، وحقيقة أن بعض القيود الوقائية والاحترازية ستحتاج إلى البقاء إلى أن يتم العثور على لقاح فعال، فلن يكون التعافي كامل ولن يكون سريعا

[31] المصدر السابق

وسيحتاج لسنوات، وقد توقع كريس ويليامسون ، كبير الاقتصاديين في شركة IHS Markit، أن "ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ حوالي 37٪ في الربع الثاني ، وسيستغرق الاقتصاد عامين لاستعادة ذروة تفشي وباء"[32].

اضطراب التوازنات الاجتماعية العالمية

تهديد الأمن الغذائي العالمي

تسود حالة من القلق بسبب تهافت المواطنين –في حالة من الفزع الشديد– على شراء حاجياتهم الغذائية ومستلزماتهم المنزلية ومستحضرات التنظيف والورق الصحي، ويزداد الهلع مع انتشار أخبار لتوجه بعض الحكومات لتقييد تدفق المواد الغذائية الأساسية الخاصة بها لتضمن لشعوبها كفايتهم في وقت يخضع فيه حوالى نصف سكان العالم للحجر الصحي مع إقفال الحدود بين الدول وقيود على الحركة والتنقل. فقد أوقفت فيتنام كثالث أكبر مصدر للأرز تصديرها ، والهند دخلت بدورها في حالة إغلاق وتايلاند أعلنت إجراءات مماثلة، وفي روسيا دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس، كما تباطأ إنتاج زيت النخيل في ماليزيا، ثاني أكبر منتج له.

هذا الارتباك في سلاسل الامداد العالمي وهذه التحركات الدولية وإن كانت معزولة فإنها تمثل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي العالمي وللاستقرار والسلم السياسي في الدول الفقيرة والمحتاجة، ولقد أدت هذه الدعوات إلى فقدان ثقة الشعوب في التعاون

[32] “We anticipate that GDP will decline at an annualised rate of around 37% in the second quarter, and it will take the economy two years to regain the prepandemic peak.”

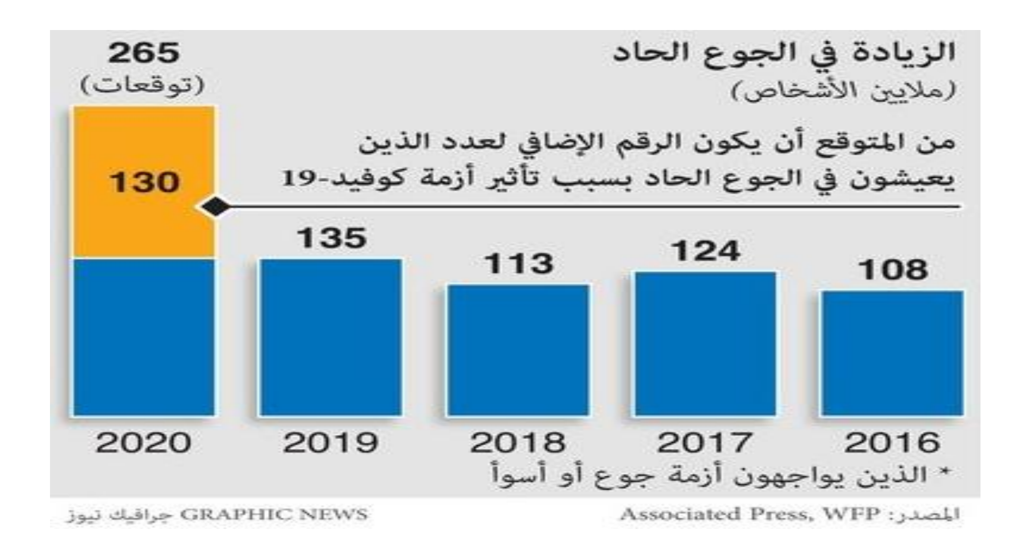
الدولي وفي مقدرة الاقتصاد العالمي على التضامن والتآزر وعلى تحقيق التوزيع العادل للثروة العالمية.

وقد حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في تقريره الصادر في أبريل 2020[33] من ارتفاع عدد الأشخاص المعرضين للنقص الحاد بالغذاء، وأن العدد قد يتضاعف نهاية هذه السنة ليصل إلى 265 مليونا، وذلك بسبب التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا. وفي نفس الساق، قدر برنامج الأغذية العالمي[34] بأن 6,7 مليون شخص إضافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيعانون في سبيل الحصول على الطعام بسبب التأثير الاجتماعي والاقتصادي لانتشار كوفيد-19، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع العدد الإجمالي التقديري لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة إلى أكثر من 47 مليون شخص. وأوضحت إليزابيث بيرز المتحدثة باسم البرنامج في جنيف أن معظم دول المنطقة هي دول مستوردة للغذاء، حيث تنفق حوالي 110 مليار دولار على واردات الغذاء، وهذا ما يجعلها عرضة للقيود التجارية وإغلاق الحدود، كما تسبب الأمر في إغلاق المدارس وانقطاع ما يقرب من 3,8 مليون طفل في 11 دولة عن تلقي وجبات الطعام المدرسية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

---

[33] https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC%20ONLINE%20FINAL%202020.pdf

[34] .https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054712



هذا ويَعتبر برنامج الأغذية العالمي أن مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا في جميع أنحاء المنطقة هم الأكثر تعرضا للجائحة الحالية، إذ يتم تقديم المساعدة إلى 1.6 مليون لاجئ سوري في جميع أنحاء المنطقة (في لبنان وتركيا والعراق ومصر والأردن) بالإضافة إلى ملايين النازحين في سوريا والعراق واليمن. ويحذر البرنامج من سقوط العالم في "جائحة الجوع"، ويتوقع أنه في غضون بضعة أشهر، ستشهد 36 دولة احتمال حدوث حالات مجاعة متعددة.

سقوط نحو نصف مليار شخص نحو الفقر

ما يعقد الأمور أكثر، احتمال سقوط نحو نصف مليار شخص نحو الفقر، كما جاء في تقرير أعدته كلية كينغز في لندن والجامعة الوطنية الأسترالية، وقد جاء ذلك في تقرير لمنظمة "أوكسفام"[35] الخيرية بعنوان "ثمن الكرامة"، حيث أشارت المنظمة

---

[35] منظمة أكسفام: "الكرام لا العوز" 9 أبريل 2020. https://cng-cdn.oxfam.org/arabic.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9

العالمية غير الحكومية إلى أن ما بين 6% إلى 8% من سكان العالم قد يلحقون بركب أولئك الذين يعيشون حاليا تحت خط الفقر بعدما أوقفت الحكومات دورات اقتصادية بأكملها لاحتواء تفشي الفيروس. ويؤكد التقرير أنه في ظل أسوأ السيناريوهات سيؤدي انكماش الدخل ب 20% إلى زيادة عدد من يعيشون في فقر مدقع من نحو 434 مليوناً إلى 922 مليون شخص في أنحاء العالم. وسيسفر السيناريو نفسه عن زيادة عدد من يعيشون بأقل من 5.50 دولار يومياً بمقدار 548 مليوناً إلى نحو أربعة مليارات شخص.

هذه التقديرات تظهر أن الفقر العالمي قد يتفاقم لأول مرة منذ 1990، مما يُعيد بعض البلدان إلى مستويات فقر لم تشهدها منذ نحو ثلاثة عقود. وفي هذا الصدد، دعت منظمة أوكسفام[36] إلى تقديم حزمة إنقاذ طارئة تُمكّن الدول الفقيرة من توفير هباتٍ مالية لمن خسروا مصدر رزقهم وإنقاذ المؤسسات الصغيرة الضعيفة. وقالت المنظمة إنه ينبغي تأمين التمويل من خلال *الإلغاء الفوري لدفعات ديون البلدان النامية البالغة قيمتها تريليون دولار*"[37] وإنشاء وحدة حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي بقيمة ترليون دولار الذي يمكن استخدامه لمساعدة الدول التي تعاني.

%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%B2.pdf

[36] أوكسفام مؤسسة خيرية لاتحاد دولي يعمل لمحاربة الفقر والفوارق الاجتماعية

[37] منظمة أكسفام: "الكرام لا العوز" 9 أبريل 2020. -https://cng
cdn.oxfam.org/arabic.oxfam.org/s3fs

آثار فيروس كورونا في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

مجموع	عدد الفقراء عند حد 1.9 دولار (مليون)				فقراء إضافيون (مليون)		
	الوضع الراهن	إصابة 5٪	إصابة 10٪	إصابة 20٪	إصابة 5٪	إصابة 10٪	إصابة 20٪
شرق آسيا والمحيط الهادي	47.0	57.1	70.2	107.6	10.1	23.2	60.6
أوروبا وآسيا الوسطى	7.8	9.0	10.2	13.8	1.1	2.4	6.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	25.3	27.9	30.8	38.5	2.6	5.5	13.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.1	16.3	19.1	26.4	2.2	5.1	12.3
دخل مرتفع آخر	7.7	7.8	7.9	8.2	0.2	0.2	0.6
جنوب آسيا	215.2	259.8	311.2	445.1	44.5	95.9	229.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	419.6	445.9	472.6	531.5	26.3	53.0	111.9
المجموع العالمي	**736.7**	**823.7**	**921.9**	**1,171.1**	**87.0**	**185.3**	**434.4**

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي أ.سومنر، ووهوي وأ.أورتيز خواريز (2020)

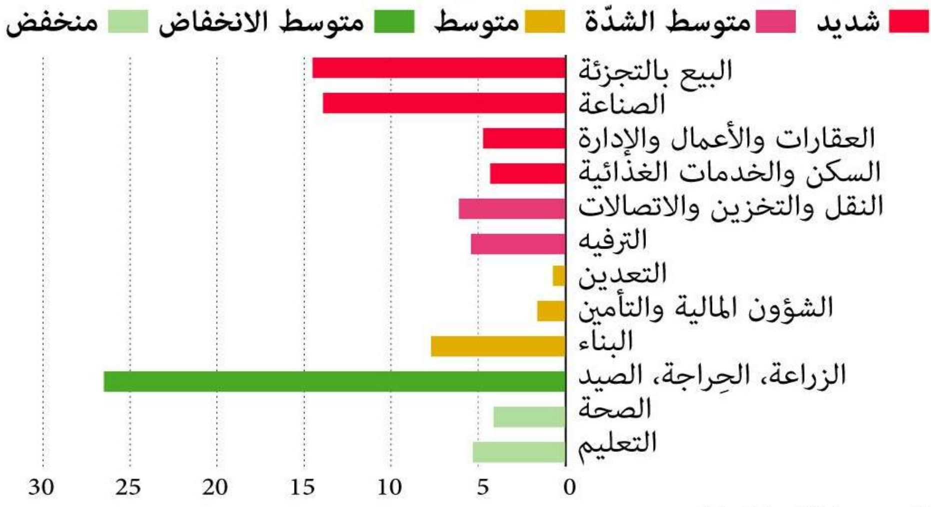
ارتفاع البطالة العالمية

تسببت جائحة كورونا في تداعيات كارثية على عالم الشغل وأدت إلى تراجع حاد في ساعات العمل وانخفاض مهول في دخل الشغيلة حيث تأثر أكثر من أربعة أخماس –81 بالمئة– من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص من الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل.وحسب التقرير الاخير لمنظمة العمل الدولية الصادر عن" مرصد كوفيد 19 وعالم الشغل" [38]، هناك حوالي مليار

[38] ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition. Updated estimates and analysis. 29 April 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf

و600 مليون من العمال في القطاع غير المهيكل، أي ما يعادل نصف عمال العالم مهددون بفقدان مصادر دخلهم كما جاء في النشرة الثالثة لمرصد كورونا 19 وعالم الشغل. كما أكدت ذات النشرة أن عدد ساعات العمل بالنسبة للدورة الثانية من سنة 2020 ستتراجع بكيفية كبيرة بالمقارنة مع التقديرات السابقة، وبالمقارنة كذلك مع الدورة الرابعة لسنة 2019، حيث إن نسبة التراجع المنتظرة تقدر ب 10,5% وهو ما يوازي 305 مليون منصب شغل بتوقيت كامل أي ب 48 ساعة عمل في الأسبوع.

وحسب ذات القرير فمن المتوقع أن تؤدي أزمة كوفيد 19 إلى إلغاء 6.7 بالمئة من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل. وبخصوص القطاعات الأكثر عرضة للخطر فهي خدمات الإقامة والطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية. وحسب التقرير، فأن 436 مليون مقاولة تواجه مخاطر مرتفعة، وتشتغل هذه المقاولات في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، حيث نجد أن 323 مليون مقاولة، من المقاولات المتضررة تشتغل في قطاع التوزيع بالجملة أو التقسيط و111 مليون مقاولة في الصناعة و51 مقاولة في السياحة والمطعمة و42 مليون في قطاع البناء والنشاط التجاري.



المستقبل المجهول

أزاحت جائحة كرورنا الستار –مرة أخرى– عن نقاط الضعف التي كانت موجودة في نظام الاقتصاد العالمي منذ أزمة 2008 وكشفت حدود النظام الرأسمالي الحالي والتي لم يتم علاجها لحد الآن. فلا تزال الأبناك لا تملك ما يكفي من رؤوس الأموال لتتحمل الصدمات الشديدة، ولا يزال النظام المالي هشًا أكثر مما كان من أي وقت مضى، لا سيما بسبب المديونية العالمية المفرطة؛ وستكون الازمة الاقتصادية أسوء بكثير إذا ما استمر انتشار الفيروس واستمر معه العزل الاجتماعي الكلي، وتوقف الانتاج وتعطلت سلاسل التوريد وتراجع حجم الطلب العالمي وشلت التجارة العالمية، فالأمر سيؤدي لا محالة لإفلاس هذه الدول ولحالات تخلف متتالية عن أداء الديون الداخلية والخارجية، مما سيفتح مستقبل الاقتصاد العالمي على المجهول.

وإذا ما استمر هذا الوباء بالفصل الثاني من هذا العام فسيكون الإقتصاد العالمي تحت تهديد حقيقي ولن تكون هناك مساحة أخرى لإنقاذه، خصوصا وأن جُل الحكومات والأبناك المركزية اتخذت كل السياسات التيسيرية الممكنة واستخدمت جميع الأدوات المالية المتاحة ولم تعد هناك حلول تحفيزية جديدة، فمع تحرك الاحتياطي الفيدرالي لخفض معدلات الفائدة بشكل كبير، ارتفعت الميزانية العمومية فوق أعلى مستوياته السابقة التي تم لمسها في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008؛ وبهذا لم تبق هناك مساحات أخرى للتحرك بعد استنزاف جل موارد الدولة مع تراجع أدوار الملاذات الامنة للمستثمرين وعدم نجاعتها خصوصا بعد بوادر انخفاض الذهب والسندات الحكومية والتي تُعتبر عادة أصول شبه خلية من المخاطر.

هذه الانهيارات التدريجية الحاصلة في المنظومة الاقتصادية العالمية هي علامات دالة على بداية تفكك القواعد المؤطرة والضابطة للنظام المالي العالمي الذي يقوم علة أسس تناقض المنطق والعقل وتمجد السوق وقدراته الخارقة في تحقيق التوازن وإصلاح الاختلالات، وهو الأمر الذي يدفعنا لطرح أكثر من علامات استفهام حول نجاعة هذه الأسس ويستلزم ضرورة البحث عن بدائل ونظم اقتصادية جديدة قادرة على تجاوز إخفاقات الاقتصاد الحالي إصلاح أعطابه.

الفصل الثاني
السياسات الاقتصادية ما بين توسع أدوار الدولة وصعود النيوليبرالية

كورونا وتوسع دور الدولة في الاقتصاد

لقد أعادت جائحة كورونا اشكالية دور الدول في الاقتصاد إلى ساحة النقاش العمومي، حيث تابع الجميع وبالمباشر كيف رجعت الدول للقيام بأدوارها ووظائفها في إدارة الاقتصاد والتعليم والصحة بل وإدارة جل شؤون مؤسسات الدولة التي كانت في وقت جد قريب يقوم بها القطاع الخاص بالتعاون مع منظمات عالمية وشركات عملاقة ومؤسسات دولية. ولقد تعالت عدة أصوات تُنادي بتدخل أكبر للدولة من أجل حماية الاقتصاد وانقاذ الشركات الكبرى من الافلاس.

وفي هذا الصدد، دعا صندوق النقد الدولي الدول إلى اعتماد صلاحيات فترة الحرب المتمثلة في التكفل بشكل مباشر بالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وانتاج الادوية والمستلزمات الصحية اللازمة، وضمان انتاج وتموين السوق بالمواد الغذائية الاستهلاكية، والعمل على توفير السلع والمواد الأساسية والتكفل بتوزيعها، وتحويل الصناعات المحلية إلى صناعات تلبي الاحتياجات الداخلية الضرورية، وتقنين أسعار المواد المطلوبة مع ضبط مسالك توزيعها من أجل جعلها في متناول المواطنين؛ علاوة على توفير موارد كافية لدعم المتضررين من الأزمة اللذين فقدوا دخلهم بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات العزل الصحي والتوقف العام

وضرورة المحافظة على وظائفهم والتوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها، وتقديم تحويلات مالية للأسر الفقيرة والمهمشة وكذلك للعاملين في القطاع غير المهيكل.

وفي سياق متصل، اقترح صندوق النقد الدولي إجراء عمليات تأميم انتقائية في حالة عجزت تدخلات الدول في دعم خزينة الشركات مع إمكانية إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدّولة، أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشّركات الخاصّة المعسرة، مثلما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء الكساد الكبير[39]. وقد نصح 4 من خبراء صندوق النقد الدولي الحكومات بأن يكون لها "حصص ملكية في الشركة" على اعتبار أن الأزمات السابقة أثبتت مدى فعالية الائتمان الذي يقدمه البنك المركزي –من خلال برامج شراء الأصول– أو غيره من مؤسسات الوساطة المالية التي تسيطر عليها الحكومة من خلال القروض والضمانات[40].

تعتبر هذه السياسات والمقترحات تغيير كبير في قناعات وطرق تفكير مسؤولي وخبراء صندوق النقد الدولي، بما يُناقض التوجه الرسمي العالمي القائم على الأسس النيوليبرالية المتمثلة في فتح التجارة وحرية الاسواق والخصخصة، التي يعتبرها البنك الدولي الحل السحري لغالبية الاشكالات الاقتصادية والمالية. هذه التغيرات المتسارعة في السياسات الاقتصادية العالمية والناتجة عن تداعيات انتشار كوفيد 19 هي شبيهة بالتغيّرات التي عرفها النّظام الاقتصادي العالمي بعد أزمة "الكساد

---

[39] جيوفاني ديلاريتشا، وباولو ماورو، وأنطونيو سبيليمبيرغو، وجيرومين زيتيلماير: السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد-19. صندوق النقد الدولي. 1 أبريل 2020
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/01/blog040120-economic-policies-for-the-covid-19-war

[40] المصدر السابق

العظيم"، التي دفعت بدورها العالم إلى تغيير الطّريقة التي كانت تتعامل بها الدّول مع اقتصاداتها، وأعادت النّظر في الدّور الاقتصادي للدّولة[41].

صندوق النقد الدولي: الخيارات السياسية في جائحة كوفيد 19

السياسات الداعمة للاسر ومؤسسات الاعمال والقطاع المالي تنطوي على مزيج من الإجراءات المتعلقة بالسيولة والملاءة

	السيولة	الملاءة
الأسر	تعليق مدفوعات القروض العقارية وقروض الطلاب	تحويلات نقدية
	تأجيل الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي	تأمينات البطالة
		قسائم الوجبات للطلاب البعيدين عن مدارسهم
مؤسسات الأعمال	تمديد آجال استحقاق القروض	ضخ رؤوس الأموال المساهمة
	تأجيل الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي	تقديم الدعم للحفاظ على الوظائف
	شراء الأوراق التجارية والسندات	الدعم المباشر القائم على المبيعات السابقة (على أساس الضرائب)
	تقديم الائتمان المباشر من البنك المركزي	
	ضمانات الائتمان	
القطاع المالي	توفير السيولة للوسطاء الماليين	ضخ رؤوس الأموال المساهمة
	اتخاذ إجراءات للحفاظ على سيولة السوق	ضمانات من الحكومة

ملحوظة: الإجراءات المتعلقة بالسيولة تتضمن القروض أو تأجيل السداد.
الإجراءات المتعلقة بالملاءة تتضمن التحويلات، والإعفاء من السداد، والسلع أو الخدمات التي لا ترد.

المصدر: السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد–19. صندوق النقد الدولي[42]

---

[41] علي صلاح : ملامح اقتصاد ما بعد كورونا وعولمة التباعد الدول. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. يناير 2020

لقد أثبت جائحة كورونا أنه حينما تتعلق المسالة بالحياة والموت تكتسب الدولة مشروعية التدخل بما في ذلك في خواص الحياة الشخصية، سواء كان ذلك بطريقة ناعمة أو مغلظة، وأصبح العالم إزاء معادلة هوبزية[43] يضطر معها الجميع للتسليم بمشروعية القوة العلوية والقاهرة للدولة التي يسميها الدولة التنين[44]. وللأسف فما شاهده العالم من اعتداءات وتهجمات على مواطنين من طرف بعض عناصر الشرطة لفرض الحجز الصحي، أعاد النقاش المحتدم مرة أخرى حول حدود وضوابط تدخل الدولة، ومستقبل الديمقراطية والحياة الشخصية والمدنية؟؟

بسبب تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ستتجه الدولة على الأرجح إلى اعادة الانتشار من جديد وإلى استرجاع بعض المساحات والقطاعات التي انسحبت منها بسبب الموجات الرأسمالية والنيوليبرالية[45]، مثل الأمن العام والتربية والتعليم والصحة والخدمات العامة ومرافق البنى التحتية التي تخلو من روابط بين كمّ إنتاجها وكيفية توزيعها إلى المستفيدين؛ علاوة على الاشراف المباشر على السياسات والبرامج الاجتماعية التي تروم تخفيف آثار الجائحة بما يساهم في تحقيق "التوازنات الماكرو–اجتماعية" ودعم الفئات الفقيرة والمهمشة والبطالة والعمال المشتغلين في القطاع غير المهيكل. يبني هذا التوقع من الأحداث التاريخية والوقائع الذي طرأت والتغيرات التي حصلت في وقت الأزمات والطوارئ الاستثنائية وأدت إلى رجوع الدولة بقوة للاقتصاد ولغالبية مناحي

---

[42] المصدر السابق

[43] نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي هوبز

[44] رفيق عبد السلام: عالم ما بعد كورونا.. إلى أين؟ مرصد عمران. 28 إبريل 2020.
https://omran.org/ar

[45] وهو ما سنفصله في المحور الموالي

الحياة العامة، شاهدة بذلك غلى فكرة كارل شميت[46] الذي يؤكد بأن الدولة لا تكتسب مشروعيتها كدولة إلا إذا أثبتت إنها قادرة على تنظيم ما هو طارئ واستثنائي.

ففي أجواء الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 تدخلت الدولة بقوة لضخ الأموال وفرض القيود على البنوك التي شارفت على الانهيار بما يتناقض في الصميم مع أساس النظام الليبرالي القائم على اشتغال السوق وفق آلياته الذاتية ومن دون تدخل الدولة، في إطار ما أسماه آدم سميث باليد الخفية للسوق. فلقد خسرت أسواق رأس المال حول العالم سنة 2008 أكثر من 30 تريليون دولار، بينما خسرت أسواق العقارات في العام نفسه أكثر من 30 تريليون دولار أخرى، بينما خسرت المؤسسات المالية حول العالم حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أكثر من 3.5 تريليون دولار. وحسب تقرير شبكة بلومبيرج فإن تكاليف الإنقاذ التي التزمت بها الحكومة الأمريكية بلغت 12.8 تريليون دولار إلى نهاية مارس 2009، وفي دول الاتحاد الأوروبي بلغت تكاليف الإنقاذ أكثر من 5.5 تريليون دولار إلى نهاية يونيو 2009.

بهذا الأحداث الكاشفة، اهتزت أفكار الحرية الاقتصادية المطلقة، وعادت كبريات الدول الرأسمالية إلى التدخل ليس فقط في السياسات الاقتصادية فحسب، وإنما في السياسات التنموية وفي الاختيارات الحكومية، وبدأت تلعب دور اقتصادي مصحح لقوى السوق خصوصا بعد اتساع الفجوات الاجتماعية والمجالية، وبعد ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنفاق على الخدمات العامة وتركز رأس المال في يد

---

[46] يعد من أكبر نقاد الفلسفة الليبرالية في القرن الماضي ومن أهم المفكرين الذين ناقشوا إشكاليات السياسة والدستور ومعضلة الحريات العامة، واحدا من أهم المفكرين السياسيين في القرن العشرين، لأن أفكاره ودقة تعبيراته لا تزال حية حتى الآن.

مجموعة محدودة من العائلات، وإفقار لملايين البشر، وتعرض العديد من الدول لشبح الإفلاس وتكرار الصدمات المالية التي أصابت العالم ومازالت تهدده بنوبات متجددة من الكساد المستمر.

والمتتبع للمراحل التي مر بها تطور الإقتصاد العالمي يتبين له أنه مرتبط بمدى تراجع أو تصاعد أدوار الدولة فيه، وتحولاته الهيكلية كانت وليدة الأزمات التي مر بها العالم، وهو ما اتضح جلياً بعد الحرب العالمية الأولى، وفي أزمة الكساد العظيم (في ظل الفكر الكينزي)، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، تليه أزمة الركود التضخمي في منتصف السبعينيات (مع الفكر النيوليبرالي).

السياسات الاقتصادية وتطور أدوار الدولة

يختلف تدخل الدولة حسب الزمان والمكان، ويعرف أوجهاً عديدة ناقشتها المئات من الدراسات والكتب، غير أن أدوارها الاقتصادية عرفت تغيرات هيكلية بسبب الأزمات التي شهدها العالم سواء بسبب الحروب العالمية أو بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية. فلفترة طويلة جدًا، كانت الوظيفة الرئيسية للدولة هي ضمان الحفاظ على نظام الأمة، وعلى وجه الخصوص ضمان احترام الحق في الملكية الخاصة، وقد دفعت هذه الوظيفة إلى تزويد السلطة العامة بالوسائل الضرورية التي تمكنها من تدبير أجهزة الشرطة والدفاع الوطني وتحقيق العدالة. ونتيجة لذلك، كانت ميزانية الدولة تتكون من النفقات المتعلقة بهذه الوظائف والإيرادات وبشكل رئيسي من الضرائب، وقد نشأت هذه الظاهرة إلى حد كبير من المفهوم الليبرالي لدور الدولة؛ وكانت تلبية احتياجات المجتمع تمر عادة من خلال آليات السوق،

فكان محتما على الدولة أن تضمن قواعد تنظيم السوق،[47] وأن تتوفر على الوسائل لمعاقبة من يخالفها، بعبارة أخرى، كانت أدوار الدولة الاقتصادية تقتصر على دور الدركي أو الدولة في حدها الأدنى. وقد تحدد هذا الحد في خمس وظائف أساسية تشمل: حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية، وتسجيل وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وحماية المنافسة، والشفافية وتوفير المعلومات[48].

من جانبها، أعطت المدرسة الاشتراكية للدولة[49] الحق الوحيد والأوحد في امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، لهذا يصفها كارل ماركس صراحة بالمركزية وتركيز السلطة في أيدي الدولة، وبملكية الدولة للتربة ومصادرة إيجار الأراضي، واحتكار الدولة للائتمان والبنك الوطني ومراقبة النقل والتخطيط الصناعي والاقتصاد المركزي.

وقد شكلت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 تحولا مفصليا في تطور الإنفاق العام وطبيعة وظائف الدولة، حيث تسبب تمويل الحرب في تضخم مفاجئ في الإنفاق الحكومي على الرغم من الانخفاض الموازي في جميع فئات الإنفاق العام الأخرى وأدى الأمر إلى تدخلات متعددة من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل الاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية، وتقنين ومراقبة أسعار

[47] ورغم تأكيد آدم سميث (1776) على أن السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاه، إلا أنه يتعين على الدولة القيام بدور تنظيمي يتمثل في توفير السلع العامة مثل الدفاع وسن القوانين ووضع التشريعات وحفظ الأمن والنظام.

[48] V. Tanzi, "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF Working Paper, No. 36, March 2000, p. 6.

[49] بالنسبة لكارل ماركس وفريدريش إنجلز ، لا يمكن اعتبار مجيء الشيوعية إنجازًا فوريًا ولكنه يتطلب فترة انتقالية تقوم خلالها دولة انتقالية ، دولة عمالية واشتراكية تحقق دكتاتورية البروليتاريا ، بتدهورها. لذلك من الممكن تمييز ثلاث فترات: (1) تدمير الدولة البرجوازية (الفترة الثورية) ، (2) الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا (الفترة الانتقالية) ، (3) الشيوعية التي تتميز بجمعية الرابطة الحرة للمنتجين وغياب تقسيم المجتمع في طبقات معاديه.

السلع الاستهلاكية الغذائية، وتوزيع الغذاء، وتوسيع التشريعات لصناعة الأسلحة، وتحديد أسعار إمدادات الحرب. وبعد الحرب انخفض الإنفاق الدفاعي بسرعة وتم تعويضه عن طريق دفع تعويضات الحرب، ومعاشات المحاربين القدامى مما أدى إلى زيادة الدين العام. وقد دفعت هذه الأحداث الأوساط المالية والاقتصادية إلى قبول فكرة استدعاء الدولة في الأوقات الصعبة لتوسيع نطاق دعوتها بجعل نفسها حامية النظام الرأسمالي، وليست مجرد حكم لها.

هذا التغيير الكبير الذي حدث في مفهوم مهام الدولة أصبح راديكاليًا في السنوات التي أعقبت الأزمة الكبرى عام 1929، التي أوقفت العمل بمنهج "اليد الخفية" القائمة على مقولة "دعه يعمل دعه يمر" التي كانت أساس الاقتصاد العالمي آنذاك، وانتقلت إلى اعتماد صيغ في إطار ما سمّته الولايات المتّحدة بالصّفقة الجديدة[50] New Deal1934. وهي سياسة تدخلية كان قد اقترحها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للكساد العظيم سنة 1929. وعلى الرغم من تغلغل الأيديولوجية الليبرالية في عمق السياسة الأمريكية التي تعتبر العمق الاستراتيجي لهذه الايديولوجية، إلا أنها ستعتمد وستنفذ ترسانة من التدابير التنظيمية التي تعيد تنظيم جميع الجوانب الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على بعض الأسس المستمدة من الاشتراكية. ولقد ميز المؤرخون تقليديًا صفقتين جديدتين، نفذت الأولى خلال 100 يوم (9 مارس إلى 16 يونيو 1933) والتي تتضمن عددًا كبيرًا من الإجراءات المؤطرة

[50] يسميها المؤرخون كذلك بصفقة الألفات الثلاثة وهي: "الإغاثة والإنعاش والإصلاح". وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى

للتنظيم النقدي ومراقبة الائتمان، ومراقبة معاملات البورصة، والعلاقات بين الدولة والصناعيين، والعلاقات بين أصحاب العمل والعمال، وحقوق النقابات العمالية، ومراقبة الاتفاقات، وآلية دعم الأسعار الزراعية، والحد من الإنتاج الزراعي، ومكافحة البطالة الضخمة (سياسة الأوراش الكبرى المهيكلة)، وسياسة التأهيل الترابي .



فرانكلين روزفلت وهيئة وادي تينيسي، تابعة لنيو ديل وبدأ إدراجها ضمن القوانين سنة 1933م[51]

بينما جاءت الصفقة الجديدة الثانية[52] second New Deal تبعا لقرار المحكمة العليا التي قضت بإبطال قانون التعديل الزراعي "AAA" l'Agricultural Adjustment Act وقانون الانتعاش الصناعي الوطني "NIRA" le National Industrial Recovery Act، مما دفع بروزفلت إلى اقتراح سلسلة جديدة من

---

[51] https://fr.wikipedia.org/wiki/New_Deal#/media/Fichier:Roosevelt_signing_TVA_Act

[52] يسميها المؤرخون الألفات الثلاثة وهي: "الإغاثة والإنعاش والإصلاح". وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى.

التدابير الإصلاحية مثل تحديد ساعات العمل الأسبوعية بـ 44 ساعة وتحديد الحد الأدنى للأجور وفتح قروض لبناء مساكن وكذلك تدابير مختلفة لصالح الزراعة. وعلى عكس الصفقة الجديدة الأولى، تأثرت الثانية (1935م-1938م) بأعمال الاقتصادي البريطاني اللورد جون كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة" سنة 1936 والذي اقترح حلا مرتكزا على وجوب تدخل الدولة. وقد أسس حله هذا على تحليل شامل للاقتصاد السياسي الليبرالي وتطبيقاته، وذلك بناء على دراسة مشكلتين رئيستين هما البطالة والنقد؛ منتقدا النظرية الليبرالية الكلاسيكية في نظرتها إلى سوق الشغل، حيث لم تنتبه إلى مشكل البطالة، ولم تبلور معالجات كفيلة بالتقليل منها، إذ اعتقدت خطأ أن كل شخص يستطيع إذا رغب أن يجد العمل الذي يناسبه[53]. ودافع بذلك عن ضرورة زيادة الانفاق الحكومي واستعمال سياسة نقدية توسعية لتدعيم الطلب وتشجيع الاستثمار. ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم موجة ثالثة من توسع الدور الاقتصادي للدولة تمثلت في حركة تأميم واسعة في إطار إعمار ما خربته الحرب.

وقد تبنت الدول الغربية بشكل كبير أفكار الإقتصادي الأمريكي ريشارد موسخريف Richard Musgrave، الذي حدد ثلاث وظائف رئيسية لأدوار الدولة الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية: الأولى، وظيفة تخصيص الموارد: تجيب على السؤال حول الكيفية التي يجب أن تتدخل بها الدولة للسماح للاقتصاد أن يكون فعالا. ويتعلق الأمر وضع القواعد والحقوق التي تسمح للسوق بالعمل بكفاءة مثل قوانين مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة، ويفترض الأمر كذلك تدخل الدولة في مجالات فشل السوق. الثانية، وظيفة توزيع الدخل والثروة: هي وظيفة إعادة توزيع الدخل، تطمح الدولة إلى المساواة في وصول المواطنين إلى ثروة

[53] الطيب بوعزة: في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية. 2006

مادية معينة. الدولة لا تكتفي بالالتزام بمبدأ العدالة التبادلية –أي "لكل فرد وفقًا لمساهمته"– ، كما أنه يقدم مبدأ عدالة إعادة التوزيع –"لكل فرد وفقًا لاحتياجاته"–. وتسعى الدولة أيضًا إلى تحقيق بعض الإنصاف. الثالثة، التقنين regulation أو الاستقرار الاقتصادي: تتمثل مهمة الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز النشاط خلال فترات الكساد وتقييد الإنفاق العام خلال فترات التضخم. هذا هو مبدأ التنظيم الدوري ، حيث تم تطبيقه خلال الستينيات من خلال سياسات Stop & Go.

وفي سنة 1946 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي لتنظيم التبادل التجاري بين الدول، واختتمت أعماله في هافانا Havana عاصمة كوبا في سنة 1948. وقد صدر عن في نهايته وثيقة تعرف باسم "ميثاق هافانا – Havana Charter" أو ميثاق التجارة الدولية، الذي وقعته 53 دولة[54]، وشُكلت لجنة مؤقتة من جميع الدول الموقعة على الميثاق للتمهيد لعقد اجتماع يتم فيه الاتفاق على التفصيلات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية المقترحة والتي تهدف بالأساس إلى تشجع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعرفة جمركية قليلة وإلغاء نظام الحصص وكبح الدعم و الإعانات الحكومية.

وحدثت الموجة الثالثة من توسع دور الدولة في الاقتصاد في أعقاب الصدمة النفطية بين منتصف السبعينات. ففي هذه الآونة عمدت الحكومات إلى تملك

[54] د. محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018.

المنشآت الانتاجية "التأميم" واعتمدتها كوسيلة لتوطيد الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات التوظيف إضافة إلى إنقاذ المنشآت الخاصة المهددة بالانهيار والمحافظة على مستويات جيدة من الاستثمار، خصوصا في الأقاليم الأقل نموا. وقد برزت مع هذا التدخل أزمة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة بناء على ما هو معهود على مستوى الأزمات الدورية، ويتعلق الأمر باقتران التضخم بالبطالة، وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي، ولم يسبق أن تمت مواجهته بالثقل الذي ظهر به[55]. وفي هذا الأزمة انطلقت مراجعة نقدية للنظرية، وبرزت رؤى اقتصادية عملت على بلورة إطار نظري مغاير للإطار النظري الكينزي، حيث زعمت هذه الرؤى أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع سعر النفط، بل في ارتفاع نفقات الدولة على الخدمات العامة التي تقدمها للطبقات الفقيرة والمتوسطة. واقترحت التقليل من هذه النفقات، والتراجع عن المقاربة الكينزية بالعود إلى المنطق الليبرالي القاضي بوجوب إطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي، واختزال سلطات الدولة بالتقليل من مهماتها ونفوذها، وجعل السوق كينونة مستقلة بذاتها. هذا الحل تم الاصطلاح على تسميته بالنيوليبرالية[56].

وبعد سقوط جدار برلين استضاف المغرب بمدينة مراكش مؤتمر الكات الدولي GATT "general agreement on tariffs and trade"الذي سيتحول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) التي وقعت عليها 117 دولة في بداية 1994، معلنا بذلك عن بداية نظام عالمي جديد يقوم على العولمة وعلى تحرير التجارة الخارجية وإقامة مناطق حرة وتشجيع الإنتاج وتحفيز حركية رؤوس الأموال

[55] الطيب بوعزة: مرجع سابق

[56] المرجع السابق

والاستثمارات الاجنبية وخفض الحواجز الجمركية، وانهارت بذلك الحدود ومقومات دولة الرعاية الوطنية على حساب التمكين للنيوليبرالية.

أما التحولات التي سادت في دول خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فعرفت منذ الحرب العالمية الأولى عدة ثورات اشتراكية واعتماد مناهج التخطيط الاقتصادي المركزي خصوصا في دول أوروبا الشرقية والصين الشعبية. وتسببت الحرب العالمية الثانية في بروز مجموعة من الدول ذات نمو ضعيف جدا في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والتي استقلت من الاستعمار البريطاني والفرنسي بعد تفكك النظام الاستعماري العالمي، وصُنفت بدول العالم الثالث. وقد اعتمدت هذه الدول سياسات اقتصادية بعيدة عن اقتصاد السوق، بل كانت غالبيتها متأثرة بالأفكار والمنهج الاشتراكي خصوصا بعد النجاحات الأولية التي عرفها اقتصاد التخطيط المركزي. وفي مرحلة ثانية، اعتمدت بعض هذه الدول على أسس ومرتكزات "اقتصاد التنمية" الذي يروم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوازنات ماكرو–اقتصادية متينة واستثمارات كبيرة في الاوراش الهيكلية. غير أن نسبة اللذين عرفوا اقلاعا اقتصاديا كانت جد ضعيفة، وبقيت الغالبية الكبرى في دائرة التخلف الاقتصادي والتراجع الاجتماعي وتورطت غالبيتها في سياسات مالية تقوم على الرفع من مستويات الانفاق العمومي بما يتجاوز قدرات الميزانية العامة، مما تسبب في ارتفاع العجز المالي والتورط في الاستدانة المفرطة وفقدان السيادة المالية والسقوط في نوع جديد من الاستعمار..

"توافق واشنطن" واعتماد سياسة الخوصصة

استمرت السياسة الاقتصادية في الدول الغربية تعطي مكانة كبيرة ودورا محوريا للقطاع العام في إدارة الاقتصاد حتى بداية ثمانينات القرن الماضي حين اصطدمت بتحديات واكراهات "النظام العولمي" الذي منح الأولوية للقطاع الخاص وأتاح له لحرية وتمحور حول السوق وفاعليته، وأصحبت الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي موضع اتهام حتى وصل الامر إلى ربط نجاح التنمية الاقتصادية بمدى إبعاد الدولة وصغر حجمها ومحدودية تدخلاتها في السوق. وبسبب ارتفاع عبء المعونات الاجتماعية التي أُدمجت في أسعار منتوجات المنشآت العامة (الأمر الذي انعكس سلبا على انتاجية هذه الأخيرة وعلى كفاءتها وقدرتها على المنافسة)، أصبح التحرر من تدخل الدولة في المرافق العامة على رأس أولويات السياسة الاقتصادية لمعظم البلدان، وشكل هذا الأمر الدافع الأكبر لانبثاق سياسات الخصخصة وتحرير الاسواق[57].

وقد اشتد زخم هذه السياسة مع الدعوات التي انطلقت من بريطانيا في نهاية السبعينات، واكتسبت شهرة كبيرة مع مارجيت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية آنذاك، وخلال تولِّيها رئاسة الوزراء بشكل صارم مدة 11 عامًا في لندن، عملت تاتشر على إدخال تحوُّل عميق على المجتمع البريطاني، فكانت القوة الدافعة وراء إدخال محرك ليبرالي جديد في السياسات العامة. فقد ازدهرت النيوليبرالية البريطانية من خلال برنامج تحرري يقضي بمنح تخفيضات ضريبية ضخمة للأغنياء، وسحق

[57] طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة: "الدولة واقتصاد السوق: قراءة في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية" . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نونبر 2016.

النقابات العمالية، وخصخصة واسعة النطاق لمجالات الإسكان والاتصالات والصلب والغاز، ورفع القيود المالية، وإدخال المنافسة في تقديم الخدمات العامة[58].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت لدى حكومة ريغان لحظتها الذهبية في التهام قوة النقابات وخفض الإنفاق العام واعتماد "الرؤية النيوليبرالية"؛ هذه الرؤية التي تتناقض تماماً مع تلك التي راجت منذ الثلاثينات وتقوم أساس على "لا تدخلية الدولة" وضرورة انسحابها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات الحيوية. وقد عزّز هذه الرؤية على المستوى الدولي التغيير الجذري الذي طرأ على مستوى بنية العلاقات الدولية الدبلوماسية والجيوسياسية والمتمثل في انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. هذا الانهيار الذي اعتُبر انهياراً سياسياً وانهياراً لإيديولوجية اشتراكية قائمة على مبدأ الاقتصاد الموجّه وعلى إلزامية تدخل الدولة، ساهم مساهمة فاعلة بنشر "الخصخصة كسياسة اقتصادية وكمفهوم أيديولوجي على المستوى العالمي"[59].

---

[58] William Pearse: A Critique of Neoliberalism. april 9 2019 ./ https://inomics.com/blog/a-critique-of-neoliberalism-1379580

[59] الدكتور وليد جميل الأيوبي: الخصخصة: منظورات مستقبلية قراءة بوليتولوجية في المفاعيل وفي الكيفية. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/. نيسان 2003



صورة للرئيس الأمريكي رونالد ريغان بينما كان يلقى خطابا متلفزا من البيت الأبيض، يحدد فيه خطته الخاصة بالتخفيضات الضريبية في يوليو 1981[60].

وقد وجد هذا المفهوم الايديولوجي الترحيب لدى العديد من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وفرض نفسه على نطاق غير مسبوق على الحكومات في جميع أنحاء العالم. فأخذت معظم الدول النامية زمام المبادرة في تنفيذ ما توصي به هذه المؤسسات الدولية من إصلاحات بنيوية[61]، معتقدة هي كذلك ان الأزمات والأمراض الاقتصادية التي عانت منها هذه البلدان والمتمثلة في البطالة والركود الاقتصادي والتضخم والمديونية الخارجية

---

[60] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%83%D8%B3#/media/%D9%85%D9%84%D9%81:Ronald_Reagan_televised_address_from_the_Oval_Office,_outlining_plan_for_Tax_Reduction_Legislation_July_1981.jpg

[61] محمد الشرقاوي : التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية 30 مارس 2020. مركز الجزيرة للدراسات

وعجز الموازنة العام، فإن سببها هو تدخل الدولة وسيادة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية واللذان فشلا في خلق التراكمات المالية المهمة للتنمية وتسببا في استنزاف وهدر الموارد الاقتصادية المتاحة فيها. لذلك توجهت غالبية الدول نحو تفكيك القطاع العام وإنهاء دوره وتحويل ملكيته للقطاع الخاص، وتبنَّت بدَل ذلك آلية اقتصاد السوق والانفتاح على القطاع الخاص بوصفه أداة أساسية لتحقيق التنمية؛ وقد تمثل هذا التوجه بشكل اكثر وضوحا في برامج القويم الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على بعض الدول النامية.

وفي سنة 1989، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتبني سياسة "توافق واشنطن" Washington Consensus صاغها الاقتصادي جون ليامسون نائب رئيس البنك الدول آنذاك وضمنها عشر أدوات لإصلاح السياسة الاقتصادية في البلدان التي تتعثر في النمو وتغرق في المديونية؛ وباختصار تتمثل هذه الأدوات في : (1) سياسة الانضباط المالي ومراعات المصاريف لمعالجة العجز المالي المتفاقم الذي يُدخل البلد المتأزم في مشاكل ارتفاع الأسعار واختلال ميزان الأداءات –المدفوعات الخارجية– وتعميق الفقر واتساع الفجوة بينهم وبين الاغنياء. (2) إعادة توجيه الأنفاق العام بالتركيز على أبواب الانفاق المحفزة للنمو الاقتصادي وخفض المعونات غير المبررة وتوجيه أموالها إلى الخدمات الأساسية من العناية الطبية والتعليم والبنيات التحتية، مع مراعات ألا يقع عبء الانضباط المالي على خفض الانفاق على التوازن بين زيادة الايرادات وخفض النفقات. (3) الإصلاح الضريبي بتوسيع القاعدة الضريبية بزيادات معتدلة في معدلات الضريبة. (4) منح الأسواق حرية تحديد الاسعار بحيث تكون أعلى من نسبة التضخم، (5)

تحرير قطاع التجارة مع التركيز على مبدأ القضاء على القيود الكمية كمنح التراخيص والامتيازات، (6) تحرير تدفق الاستثمارات الأجنبية، (7) خصخصة مؤسسات الدولة، (8) التخلص من الأنظمة المقيدة لحرية النشاط الاقتصادي وإلغاء اللوائح والقوانين التي تعوق دخول الأسواق أو تقيد المنافسة، (9) إقرار سعر صرف العملة يكون عند المستوى الذي يضمن القدرة التنافسية للاقتصاد، (10) مراعاة قوانين وحقوق تملك الأراضي.

وعليه يمكن القول أن توافق واشنطن جاء لمأسسة أمور ثلاثة[62]:

أولا، إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم المعاملات بين الداخل والخارج ، بما يشمل تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ثانيا، مأسسة الخصخصة وإطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلى والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية وتشجيعه بشتى السبل واشراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصوره فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.

ثالثا، إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفى حجمها وفى تدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية. ويتوقع من الحكومة أن تنسحب من مجال الإنتاج والاستثمار

---

[62] M. Todaro and S. Smith, Economic Development, 8th ed, Addison Wesley, 2003, p. 703.

الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلى والأجنبي، فضلا عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

وكما يتضح أعلاه، فقد كانت الخصخصة بمعنى تحويل الملكية أو إدارة المنشآت العمومية إلى القطاع الخاص، واحدة من أبرز الأدوات والشروط التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل حصول الدول على المساعدات والقروض. وقد اعتبر مهندس "توافق واشنطن" وليامسون أن هذه المبادرة هي ردة فعل على الدور القيادي الذي أُعطي للدولة في الحقبة السابقة، فأناط بها المبادرة بعملية التصنيع واستبدال المستوردات[63].

وقد ترسخ سياسة الخصخصة في بداية تسعينات القرن الماضي، وتحديدا بعد معاهدة ماستريخت في الاتحاد الاوروبي سنة 1991، وتم اعتبار إعادة الهيكلة وإجراء الخصخصة على المنشآت الانتاجية الحكومية هي إحدى ضرورات التحديث الاقتصادي. كما تم ابرام عدة اتفاقيات، منها اتفاق السوق الحرة الأميركية الشمالية "NAFTA", وتكتلات قائمة على مبدأ حرية التبادل التجاري وحرية تنقل رؤوس الأموال والطاقات المادية والبشرية.

تقييم أثار ومحاذير عمليات الخصخصة

عموما، ينطلق تبني سياسة الخصخصة من الافتراض القائل بضعف وافتقار الكفاءة اللازمة لإدارة الأصول الاقتصادية التي تمتلكها الدولة أو القطاع العالم، الأمر الذي ينعكس سلبا على المستويات الانتاجية وعلى نسب القيمة المضافة

[63] حمدي كنعان، حازم تيسير: مرجع سابق

ومردودية المرافق والمؤسسات العمومية. وقد أثار هذا الافتراض عدة نقاشات وسجالات علمية وأكاديمية حول مدى صدقية هذه الخلاصات، وقد تطور الأمر إلى دراسات وأبحاث اقتصادية اشتغلت على تقييم الأثر المباشر لعمليات الخصخصة على الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

ورغم تسجيل سياسات الخصخصة بعض النجاحات المقدرة في السنوات الأولى، إلا أنها ابتعدت عن أهدافها الأولية وتحولت إلى أداة مهددة لاستقرار الاقتصاد أكثر من توازنه، كما رافقها عمليات فساد "مُثبتة" في بلدان كثيرة ، حيث استحوذت مجموعة صغيرة من أصحاب القرار على أصول وموارد نفيسة كانت ملكا عاما للدول والشعوب، وتم شراؤها بأثمان رمزية. وكان أول من حذر من إساءة استخدام سياسة الخوصصة، هو الاقتصادي ويليامسون نفسه الذي اقترحها وصاغها في "توافق واشنطن"، والذي انتقد انزلاقها إلى "عملية شديدة الفساد تنتهي بتحويل أصول الثروة العامة إلى نخبة من الخواص أصحاب الامتيازات، في مقابل جزء بسيط من القيمة الحقيقية لهذه الاصول"[64].

وخلصت دراسة تحليلية[65] قامت بتقييم لسياسة الخصخصة وبحثت في العوامل التي تدفع الحكومات إلى اعتمادها مع توضيح نتائجها واشكالاتها باستخدام بيانات ميدانية ومعطيات عملية لـ 21 دولة صناعية في الفترة 1977-1999 ، إلى أن

---

[64] Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz : The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance. Print publication date: 2008. Print ISBN-13: 9780199534081. Published to Oxford Scholarship Online: May 2008/DOI: Chap 4

[65] Bernardo Bortolotti and Paolo Pinotti : The Political Economy of Privatization. NOTA DI LAVORO 45.2003/ JUNE 2003. file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id418020.pdf

آثار الخصخصة كان أكبر وإيجابي في الدول التي حققت مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وذات متوسط ناتج وطني فردي مرتفع. بينت الدراسة أن اللجوء إلى سياسة الخصخصة تلازم اطرادا مع تردي توقعات النشاط الاقتصادي، حيث تم اعتماد هذه السياسة من أجل تحفيز عجلة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص. وقد لجأت إليها الدول التي تعاني اضطرابا في ماليتها العمومية من أجل تمويل عجزها المالي أو أداء ديونها[66].

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه السياسة، القيام بخصخصة مجموعة من المرافق الحكومية من دون تحضير كاف لذلك وقبل وضع الأنظمة اللازمة لمراقبتها والضوابط الضرورية لتسييرها بما فيها تلك الخاصة بالصالح العام. وقد جعل موضوع "ملكية الدولة للمرافق العمومية" موضوعا خاضعا لقوى الضغط السياسة أو القوى المؤثرة في السوق، حيث يؤدي المال الخاص دورا مباشرا في اتخاذ القرار في شأن انتقاء المرافق المرشحة لعمليات الخصخصة وتحديد الشروط التي تتم بها العمليات[67]. كما ركزت عمليات الخصخصة على المشروعات المربحة، ولم تكن الدوافع هي تحقيق كفاءة أكبر في أداء المرافق المُخصخصة، بقدر ما كان الحصول على عوائد مالية كبيرة وسريعة للحكومات ودفع الزخم السياسي للاعتماد أكثر على هذه السياسة باعتبارها عملية مربحة.

ورغم المقولات الرائجة عن دور الخصخصة في الرفع من كفاءة الاقتصاد وتعزيز معدلات النمو، فإن الواقع يعاكس هذه المقولات في أغلب الحالات، فحسب

---

[66] المصدر السابق

[67] حمدي كنعان، حازم تيسير: مرجع سابق

دراسة[68] للعالم الحائز على جائزة "نوبل" "جوزيف ستيجليز"، والباحثة الاكاديمية نرسيس سارة، فإن البلدان التي اتبعت سياسات توافق واشنطن واعتمدت الخصخصة لم تحقق إلا نتائج متواضعة على صعيد النمو الاقتصادي؛ ففي دول أمريكا اللاتينية كان المتوسط العام لمعدلات النمو في تسعينات القرن الماضي نصف معدلات نمو هذه الدول في الخمسينات وفي الستينات وفي السبعينات، والتي كانت قد طبقت خلالها سياسات التصنيع بالإحلال محل الواردات. وبالنسبة للدول القليلة التي بدا أن سياسات الخوصصة ساهمت في دفع نموها الاقتصادي فنجد أن هذا النمو كان " *مصحوبا بفشل غير قليل في معالجة ناجعة لمشكلات الفقر فيها* "[69]. بل يقوم صندوق النقد الدولي الذي أعدَّ وفرض سياسة الخصخصة باقتراح سياسة التقشف لمعالجة الاشكالات المرافقة لهذه السياسة، ويُركز على انقاذ أمواله على حساب الأوضاع الاجتماعية في هذه الدول.

وقد تطرق ديفيد هارفي في حواره لهذه المفارقات التي شهدت عليها أزمة الديون في المكسيك عام 1982، حيث يؤكد أنه حينما يقول صندوق النقد الدولي أنه سينقذ الدول، ففي الواقع، ما يفعله هو إنقاذ البنوك الاستثمارية في أمريكا وتنفيذ سياسة التقشف في الدول المتضررة، وتم تنفيذ سيناريو مماثل في مواجهة أزمة اليونان الأخيرة، وفي في المحصلة –يقول هارفي– أنهم "أنقذوا البنوك ودفعوا المواطنين مرغمين إلى التسديد من خلال اتباع سياسة التقشف"[70].

[68] Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz، مرجع سابق

[69] المرجع السابق

[70] an interview with david harvey : Neoliberalism Is a Political Project. https://www.jacobinmag.com/2016/07/david-harvey-neoliberalism-capitalism-labor-crisis-resistance/

ومقارنة بين الأداء التنموي لبلدان أمريكا اللاتينية التي اعتمدت سياسة الخصخصة، حققت دول شرق آسيا نجاحات معتبرة باتباعها سياسات تختلف عن سياسات توافق واشنطن، من حيث أداء الحكومات أدوارا كبيرة للنهوض بصناعات معينة ذات آثار تحفيزية على النشاط الاقتصادي. ولقد تجاوزت هذه الدول الأسيوية السياسات التي تتحصر فيها أدوار الدولة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، إلى سياسات تهدف مواكبة التنمية المستدامة عن طريق التدخل الحكومي في نشاط السوق والسعي إلى ضبط الوسائل والسياسات التي تحقق التنمية، بما في ذلك التدبير المباشر للمخططات الاستراتيجية في مختلف المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى رفع معدلات الادخار وإلى توجيه الاستثمار نحو المجالات الأكثر ربحية والتركيز على الرأسمال البشري والتقدم التكنولوجي.

ولتقييم الاداء الانتاجي والمالي لبعض المؤسسات الأوروبية المخصصة خلصت دراسة[71] مقارنة بين منافع سياسة الخصخصة والتكاليف الناتجة عنها في بريطانيا ما بين سنة 1979 و1997، إلى أن عملية الخصخصة التي اعتمدت في هذا البلد لم تحرز إلا نتائج متواضعة في مجال تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي، وكانت آثارها سلبية بدرجة أكبر في توزيع الدخل والرفاه الاجتماعي. وفي دراسة أخرى تقييمية تطرقت لآثار سياسة الخصخصة في إسبانيا[72] وشملت 24 مؤسسة تمت خصخصتها بين 1985 و1993، توصلت الدراسة إلى تحسن أداء هذه

---

[71] Massimo Florio: The Great Divestiture: Evaluating the Welfare Impact of the British Privatizations, 1979-1997, vol 1. The MIT Press ,2004

[72] Belen Villalonga : Privatization and efficiency: differentiating ownership effects from political, organizational, and dynamic effects. Journal of Economic Behavior & Organization, 2000, vol. 42, issue 1, 43-74

المرافق بشكل كبير خلال الفترة التحضيرية التي سبقت بيعها للقطاع الخاص، ثم ساءت خلال الخمس إلى الست سنوات بعد البيع، ثم عادت للتحسن بعد سبع إلى ثمان سنوات بعد ذلك. ويمكن تفسير هذا الأمر بكون تحسن الأداء قبيل الخصخصة راجع إلى الاصلاحات الادارية والتنظيمية التي تتخذها المؤسسة المسؤولة عن الخصخصة بهدف رفع قيمة الأصول في المنشأة لبيعها بأعلى الأسعار. أما تراجع أداءها فيؤكد المؤاخذات التي تم التطرق إليها في ما سبق من الدراسات؛ بينما عودة الاداء للتحسن بعد 8 سنوات فهو راجع إلى الشروط والالتزامات الاضافية التي تفرضها المؤسسات الدولية من أجل ضرورة انقاذ هذه المنشآت وتحسن مناخ الاعمال واعتماد تشريعات تدعم القطاعات التي تشتغل فيها هذه المنشآت. بمعنى آخر حتى الموارد المالية التي استفادت منها الدول عند الخصخصة، فهي مضطرة لإنفاق مثيلاتها من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحسين أداءها، وهو الأمر الذي يطرح أكثر من علامات استفهام حول حتمية تحسين أداء المرافق العمومية بعد خصخصتها وعن الدوافع الحقيقية لهذه السياسة.

وفي كتاب "الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قدم الباحثان طاهر كنعان وحازم رحاحلة عرضا مستفيضا لمسيرة الخصخصة في بلدان أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا والدول العربية وأهم الدراسات التقييمية لها، وخلص الباحثان إلى أن التجارب المدروسة لا تعطي جوابا حاسما

ومؤكدا إن كانت عملية الخصخصة ذات جدوى لا لبس فيه فيما يتعلق بآثارها في الأداء المالي أو التشغيلي لمنشآت ومرافق الدولة المخصخصة[73].

تشابك العلاقة بين أدور الدول وآلية السوق

لقد توصل العديد من الاقتصاديين إلى طبيعة العلاقات المتشابكة بين الدور الذي تقوم به الدولة وبين آليات السوق، فكما أن هناك مظاهر لفشل السوق تحتم تدخل الدولة، فإن هناك مظاهر لفشل الحكومات ما يستدعي أن تلعب قوى وآليات السوق دوراً محورياً[74]. ويقرر الاقتصادي ستيجليتز، أن الأصل في العلاقة هو التكامل والمشاركة وليس التنافس، ويكمن التحدي الحقيقي في إيجاد التوازن المعقول بين دور الدولة في مقابل آليات السوق وبين النشاط الحكومي وغير الحكومي[75].

[73] طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة: "الدولة واقتصاد السوق: قراءة في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية" . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نونبر 2016.

[74] إناس عبد الله. "عودة التحكم :أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. الأحد، 12 أكتوبر، 2014

[75] J. Stiglitz, (1998). "Redefining the Role of the State; What Should It Do: How Should It do it and How should these Decisions be made?"

الفصل الثالث
اختلالات ونواقص نظام الاقتصاد العالمي

سلاسل التوريد الدولية

أبانت جائحة كورونا عن بعض نواقص الاقتصاد العالمي القائم في أساسه على الترابطات الدولية والاعتمادات المتبادلة بين الدول والشركات العملاقة العابرة للقارات، وصرنا نعيش في منظومة اقتصادية منفتحة على العالم و"معولمة"، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد على سلسلة مركبة من شبكات الانتاج، وتحولت بذلك سلاسل التوريد Supply Chain إلى مركز ثقل العملية الانتاجية، السبب في ذلك محاولات الزيادة في الأرباح عن طريق خفض التكاليف. وقد شهد العالم في مارس 2020 بوادر الانهيار الحقيقي لسلاسل التوريد العالمية بسبب اغلاق الحدود بين غالبية الدول وازدياد حالات الحجر الصحي كتدابير وقائية لاحتواء فيروس كورونا، وترتب عن ذلك توقف أغلبية الشركات، وتعطّل شبه تام للأنشطة الاقتصادية في كافة دول العالم وتراجع التجارة العالمية والنمو الدولي. ونتيجة لذلك دخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود لم يشهد لها مثيل منذ أزمة الكساد العظيم .

لقد أدت الترابطات في المنظومة الاقتصادية العالمية إلى هشاشة وضعف النظام الاقتصادي لكل دولة –على حدة– خصوصا في وقت الأزمات العالمية، وأصبحت غير قادرة على إيجاد بدائل آمنة للتصنيع وتلبية احتياجات مواطنيها من جهة، والمحافظة على تنافسية مقاولاتها من جهة أخرى. يأتي هذا الضعف نتيجة تقسيم

الانتاج بين مختلف الدول وتوزيع سلاسل الامدادات على مناطق جغرافية متباعدة، وأصبحت الدول تعتمد على بعضها البعض في توفير المكونات المختلفة للإنتاج لكي ترفع من انتاجية شركاتها وتحقق مكاسب أكثر وترفع من معدات نموها، وأصبح أمر عادي عدم توفّر اقتصادات الدول وشراكاتها المحلية على مختلف المكونات والسلع والمواد والقطع التي تحتاجها من أجل إنتاج مادة ما، أو تدخل في سلسلة تصنيع منتج ما، بل أصبح من الكفاءة الانتاجية عدم توفر الشركات على مخزونات كافية واعتماد مبدأ توفير سلاسل التوريد في الوقت المناسب. وإذا ما توقف إنتاج أحد مكونات المنتج الرئيسي –كيفما كان وزنه في سلسلة القيمة– في الدولة التي تصنعه، أو تعطلت سلاسل توريده من الشركة التي تنتجه ولو كانت شركة صغيرة جدا، فإن الانتاج العام لهذا المنتج الرئيسي سيتوقف.

علاوة على ذلك، هناك تركيز كبير لمنظومات سلاسل القيمة العالمية في 7 وهي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، حيث تمثل هذه الدول 60% [76]من العرض والطلب العالميين –الناتج المحلي الإجمالي–، ويشكلون 65% من التصنيع العالمي، ويمثلون 41% من الصادرات الصناعية العالمية. فبطبيعة الحال سيصبح الاقتصاد العالمي ككل مرهون بالحالة الاقتصادية لهذه الدول التي تتحكم في التجارة وفي سلاسل التوريد العالميتين، فإذا كانت متعافية وجيدة، انتعشت أسواق الدول الاخرى، وإذا تراجعت ودخلت في ركود توقف بسببها اقتصادات الدول وتراجع النشاط الصناعي والمستوى الانتاجي العالمي وتعطل الاقتصاد العالمي.

[76] Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.

وقد وقع هذا الشلل الصناعي فعليا بسبب جائحة كورونا، حينما أغلقت مصانع السيارات في كوريا بسبب نقص القطع التي تأتيها من الصين، وعندما أعلنت شركة "فيات كرايسلر" للسيارات في منتصف فبراير أنها ستوقف مؤقتًا إنتاجها في مصنع للسيارات في صربيا لأنها لم تستطع الحصول على قطع غيار القادمة من الصين. ونفس الأمر شهده مصنعو السيارات في أوروبا بعد النقص الحاصل في انتاج الالكترونيات الصغيرة، بسبب تعليق نشاط شركة إيطالية كانت وحدها تصنعها. وأغلقت كل مصانع الملابس الكمبودية بسبب نقص الأقمشة الصينية. إضافة إلى ذلك انخفض الإنتاج العالمي لأجهزة الكمبيوتر المحمولة بنسبة تصل إلى 50% في فبراير الماضي، وتراجع إنتاج الهواتف الذكية، ومن المحتمل أن ينخفض انتاج غالبية المنتجات المعتمدة على سلاسل التجميع.Assembly Chain



والمحصلة الصادمة، هو اعتماد النمو العالمي الحالي بالأساس على استمرارية سلاسل التوريد العالمية وعلى مدى سيولتها ومرونتها؛ فإذا تعطلت، تعطلت معها

السيولة المالية وانكسرت الإمدادات الاستثمارية، وتراجع الاقتصاد وتوقفت بسببه التنمية. علاوة على ذلك، من المحتمل أن ترتفع تكاليف النقل بسبب ارتفاع تكاليف الشروط الإضافية لعبور الحدود، مما سيؤدي إلى ارتفاع أثمنة المواد الأساسية والمواد الاستهلاكية والحبوب والمستلزمات الصحية والأدوية. مما سيؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري للدول ويضُر بالقدرة الشرائية للمواطنين، ويرفع من عدد الاسر الفقيرة والمهمشة، ويهدد حياة ملايين البشر باحتمال توقف إمداد دولهم بالغذاء والماء والطاقة والأدوية.

وعلى هذا الأساس، أصبح الاقتصاد العالمي هش، ودخل حالة ركود غير مسبوق بسبب هذا المبدئ القائم على مضاعفة الربح من خلال خفض التكاليف واعتماد تقسيم الانتاج بين مختلف الدول وتوزيع سلاسل الامدادات عليها، فأصبح الملاذ الأخير للحكومات من أجل الحفاظ على مواطنيها وشركاتها وأمنها ومستقبلها السياسي – في انتظار اكتشاف لقاح ل"كوفيد 19" – هو ضمان تدفق الإمدادات الضرورية وسلامة سلاسل التوريد، واستمرارية تشغيل الشبكات اللوجستية، والحفاظ على طرق الشحن الجوي والبري والبحري. وهذا ما يفسر إطلاق بعض الدول لمبادرة أو عقد شرف –جاءت من نيوزيلندا– على تعهد الدول الموقعة بالتزامها بضمان استمرارية وترابط سلاسل التوريد خلال أزمة تفشي وباء "كوفيد 19" وتعزيز العمل والتنسيق بصورة مكثفة لتحديد ومعالجة العوائق التجارية التي تؤثر سلباً على تدفق السلع والبضائع الضرورية.

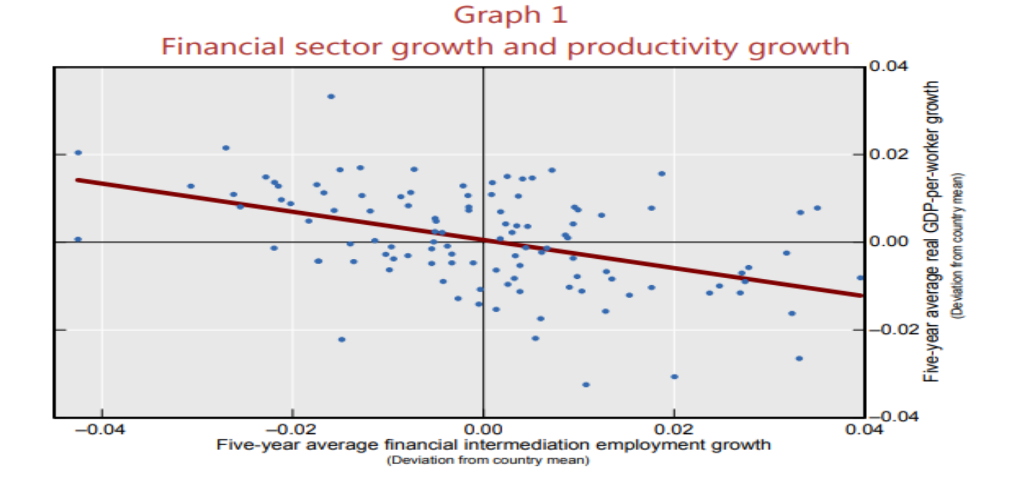
المشتقات المالية والاقتصاد الحقيقي

يعتبر الاقتصاد المالي جزء من الاقتصاد الذي يتكون من الأسواق النقدية والمؤسسات المالية والأبناك، ويتمحور حول الأصول المالية وأنواعها والعملاء الذين يشتغلون فيها وقيودها والقواعد المنظمة للعمل بها. ويؤثر الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي وذلك لكونه اقتصادا وهميا قائم على المخاطرة والمضاربة من أجل وزيادة حجمه، وليس بالمعاملات الحقيقية المادية، الأمر الذي يؤدي لتراجعات الناتج الحقيقي. وقد توصلت دراسة علمية وتطبيقية قام بها ستيفن جي سيشيتي وإنيسي خروبي Stephen G Cecchetti and Enisse – Kharroubi– سنة 2015[77] حللوا فيها الآثار الحقيقية لنمو القطاع المالي وطُبقت على 21 دولة هي أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلاندا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى استنتاجين مهمين: أولهما، نمو النظام المالي لبلد ما يشكل عبئاً على نمو الإنتاجية، أي أن ارتفاع النمو في القطاع المالي يقلل من النمو الحقيقي. وبعبارة أخرى، فإن الطفرات المالية ليست –بشكل عام– معززة للنمو لأن القطاع المالي يتنافس بدوره مع بقية الاقتصاد على الموارد. ثانيًا، باستخدام البيانات القطاعية التي تدرس الطبيعة التوزيعية لهذا التأثير، فإن الطفرات الائتمانية تضر أكثر مما نعتقد عادة أنها كمحركات للنمو .

[77] Cecchetti , S. G. and Kharroubi ,E.(Feb.2015). Why Does Financial Sector Growth Crowd Out Real Economic Growth? Bank for International Settlements, Working Paper , No. 490 ,PP1-24

ولقد نبه تقرير من اعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [78] إلى هذه الاشكالية واعتبر أن الاقتصاد العالمي ابتعد بشكل كبير عن الاقتصاد الحقيقي المنتج لصالح القطاع المالي المتحرر وأن هذا الامر هو السبب الرئيسي في فشل سوق العمل والاصلاحات المالية.

وفي بحث سابق لنفس الخبيرين[79]، تطرقا فيه إلى كيفية تأثير التنمية المالية على نمو الإنتاجية الإجمالية، توصلا إلى أن مستوى التنمية المالية جيد ولكن في مستوى محدود فقط، وبعد ذلك يصبح عبئًا على النمو، وأن القطاع المالي سريع النمو ويضر بنمو الإنتاجية الإجمالية؛ وقد تم تلخيص هذه النتيجة الثانية في الرسم البياني أسفله، الذي يرسم متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل لمدة خمس سنوات على المحور الرأسي ومتوسط النمو لمدة خمس سنوات في حصة القطاع المالي في إجمالي العمالة على المحور الأفقي.



[78] تقرير التجارة والتنمية , UNCTAD /TDR/2012 منشورات الأمم المتحدة نيويورك

[79] Cecchetti, S, and E Kharroubi (2012): “Reassessing the impact of finance on growth”, .BIS Working Papers, no 381

ويتجلى ضرر الاقتصاد المالي، باعتماده بشكل كبير على المشتقات المالية Derivatives، والتي هي عبارة عن عقود مالية بين جهتين تتفقان على قيمة معينة لهذا العقد، وتكون تلك القيمة مشتقة من أصل مالي ما وتعتمد بشكل رئيسي على تغيراته، سواء كان ذلك الأصل أسهم أو سندات مالية أو أسعار عملات أو سلع أو حتى معدلات فائدة وغيرها من الأصول المالية المعروفة[80].

يستخدم المستثمر عقود المشتقات من أجل، (1) التحوط من المخاطر التي تترتب على كل استثمار في أصل مالي معين خصوصاً مع الوجود الدائم للمخاوف المتعلقة بالتغير المفاجئ لقيمة أصل ما، (2) وكذلك من أجل توفير مساحة كبيرة للمضاربين للعمل والاستثمار فيها، حيث يستهدفون الربح من التغييرات التي تحصل في قيمة الأصل الذي تشتق منه تلك العقود. من أشهر أشكال المشتقات العقود المستقبلية Futures[81] والعقود الآجلة Forward Contracts[82] وعقود الخيارات Options[83] وما يسمى بالمبادلاتSwaps[84] ، ويوجد أيضاً مشتقات متعلقة بعقود التأمينات والرهون والقروض العقارية. بعض عقود المشتقات يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية الوطنية في أمريكا ويتم ذلك تحت إشراف ومراقبة

---

80 https://academy.alvexo.ae/academy-advanced/advanced-articles/how-does-derivative-works

81 العقود المستقبلية Futures: هي اتفاق بين طرفين متعاقدين على بيع أصل مالي ما في تاريخ معين بسعر محدد يتم الاتفاق عليه مسبقاً، والغرض الأساسي من العقود المستقبلية هو التحوط من خطر التقلب في سعر أصل ما في فترة زمنية معينة.

82 العقود الآجلة Forwards: هو شبيه بالعقود المستقبلية من حيث آلية العمل، لكن الفرق الأساسي بينهما أن العقود الآجلة لا يتم تداولها ضمن أي بورصة، بل تتداول فقط ضمن تداولات خارج البورصة

83 عقود الخيارات Options: تعطي المشتري أو البائع خياراً في عدم تنفيذ العقد ضمن تاريخ الاستحقاق الخاص به، وهذه العقود تقوم بنفس أغراض العقود المستقبلية في التحوط أو المضاربة، مع وجود تعبيرين خاصين بعقود الخيارات هما الشراء Call الذي يعطي طرف حق شراء الأصل بسعر متفق عليه ضمن وقت العقد، و البيع Put الذي يعطي حق بيع الأصل بسعر متفق عليه ضمن وقت العقد

84 قود المبادلة أو التبادل Swaps فهي أحد المشتقات التي تكون عقداً بين طرفين لتبادل متعلق بشروط قرض ما، كالتبادل الخاص بمعدلات الفائدة حيث يتم تبادل قرض بمعدل فائدة متغير مع قرض بمعدل فائدة ثابت أو العكس.

الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات " Securities and Exchange Commission" SEC، فيما يتركز معظم نشاط المشتقات في أسواق خارج البورصة "OTC "Over The Counter market حيث يتم تحديد شروط العقود ومهلتها الزمنية وغير ذلك بالتراضي بين الطرفين المتعاقدين[85].

وتستخدم هذه الأدوات في المضاربة، أو لتجنيب المستثمرين والشركات مخاطر متوقعة، وبدلا من المتاجرة في الأصل الأساسي أو تبادله، يبرم المتاجرون في المشتقات عقوداً لمبادلة السيولة النقدية أو غيرها من الأصول عبر الزمن استناداً إلى الأصل الأساسي؛ بمعنى آخر، فإن المشتقات ليست أصولاً في حد ذاتها، بل هي صفقات مالية تخص الأصول، والكثير منها ليس إلا محض مراهنات، فيتحول الأمر من المتاجرة إلى المقامرة. وحتى تسميتها تدل على ذلك، فالمشتقات جاءت من التعبير الرياضي الاشتقاق، الذي يرمز إلى متغير مشتق من متغير آخر، وعلى ذلك فإن هذه المشتقات ليست لها قيمة في حد ذاتها، وإنما تأخذ قيمتها من أصل آخر، وهو الأصل الكامن وراء الأصل المشتق[86]. وباعتبارها معاملات صفرية، أي ما يربحه أحد طرفي الصفقة يخسره الطرف الآخر، فإن عقود المشتقات لا تحقق أي قيمة مضافة للأصل الذي عقدت عليه ولا تعزز بذلك لا الاستثمار ولا الاقتصاد الحقيقي.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه المنتجات المبتكرة، معقدة لدرجة أن المتخصصين في الهندسة المالية لا يستطيعون تمحيص فوائدها وأخطارها بشكل جازم. ويحتاج

---

[85] https://academy.alvexo.ae/academy-advanced/advanced-articles/how-does-derivative-works

[86] د. محمد ابراهيم السقا: المشتقات المالية .. قنبلة العالم الدائمة. مجلة الاقتصادية. ماي 2012.

تسعير العقود المشتقة إلى خبرة كبيرة وإلى نمذجة ومحاكات متقدمة تقوم على النماذج الرياضية المركبة وعلى تقنيات الذكاء الاصطناعي من الجيل الجديد، وخاصة في حالة تسعير المشتقات المرتبطة بالسندات، وليس هناك إلى حد الآن نموذج رياضي كامل مكتمل وكفؤ يأخذ بعين الاعتبار الترابطات والتقاطعات ويُمكن الخبراء والتقنيين من تسعير العقد المشتق بدون أخطاء. وفي غالبية الاحوال هناك تعقيد وغموض ولبس في فهم المنتجات المالية المبتكرة، وعادة ما تحمل الأدوات خطر صامت وتهديد متأصل فيها من حيث إمكانية ارتباك حساباتها فأي خطأ أو زلة –ولو بسيطة جدا– يمكنها أن يؤدي إلى مخاطر نظامية ونتائج كارثية.

وعلى هذا الأساس، تعتبر هذه الأدوات المالية سلاح ذو حدين، ويمكنها إحداث أخطاء نظامية مأساوية إذا ما تم استخدامها بشكل تحايلي أو تم ارتكاب خطأ، أو إذا لم يتم ضبطها بمعايير احترازية. ولقد دعا مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الحاصلين على جوائز نوبل في الاقتصاد، أمثال جوزيف ستيجليتز وجورج أكيرلوف ومايرول سكولز، إلى حظر بعض المشتقات الأكثر تعقيداً على أقل تقدير[87]. وقد اعتبرها بعضهم أنها من الاسباب التي أدت إلى انفجار الازمة المالية 2008، باعتبار أن الرهون العقارية الأمريكية كانت تعتمد على أدوات مالية خطيرة، مثل

87 مركز الامرات للدروس والابحاث الاستراتيجية: خطر المشتقات المالية على النظام المالي https://www.ecssr.ae/reports_analysis

التزامات الديون المضمونة(Collateralized Debt Obligations) ومبادلات التعثر الائتماني(Credit Default Swaps [88]).

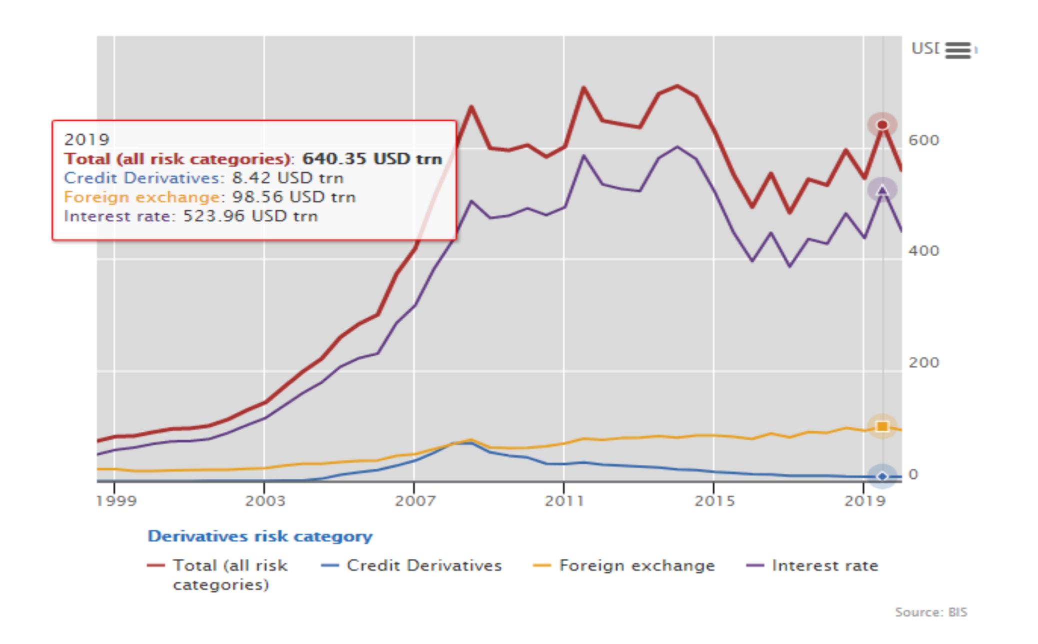
لقد حاول الكونجرس الأمريكي وإدارة الرئيس أوباما سن تشريعات واعتماد قوانين واستحداث إجراءات لتنظيم الزيادات غير المقيدة لتجارة المشتقات المالية، ومع ذلك لم تؤت هذه الاجراءات أكلها وقد شكك فيها غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي والخبراء الاقتصاديين والماليين في الولايات المتحدة وعلى رأسهم "كون بول فولكر"، رئيس المجلس الاستشاري لإنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي شكله الرئيس الأسبق باراك أوباما (وهو كذلك رئيس سابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)، ويعتبر من أشد المنتقدين لتلك المنتجات المنبثقة عن الترتيبات المالية غير المنظمة وشاهد على أضرارها الوخيمة على الاقتصاد الحقيقي، فقد صرح قائلاً: *"أسمع عن تلك الابتكارات الرائعة في الأسواق المالية، ولا شك في أنها بحاجة ماسة لقدر كبير من الابتكار والتحسين. وبوسعي أن أحدد لكم، من نوعين من المشتقات التزامات الدين المغطاة بالأصول (CDO)، ومبادلات التعثر الائتماني(CDS) الجانب الذي جعلنا على شفا الكارثة"*[89].

في عام 1999 كانت قيمة المشتقات المالية في حدود 100 تريليون دولار، وفي السنة الماضية 2019، قفزت قيمتها إلى 640 تريليون دولار، بينما حقق تريليون الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 86.6 تريليون دولار، أي أن قيمة المشتقات المالية تبلغ 7 أضعاف ونصف الناتج المحلي، بنما كانت تضاعفه 3

[88] د. نبال محمود قصبة : دور « المشتقات المالية » في « الأزمة المالية العالمية ». مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية. Volume 4, Numéro 1, Pages 1-28

[89] خطر المشتقات المالية على النظام المالي. مرجع سابق

مرات قبل 20 سنة (الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 1999 كان في حدود 32,54 ترليون دولار). بالنسبة لتوزيع هذه المشتقات فإن نحو 82 في المائة منها تمثل عقود فائدة interest rates، ونحو 15,4 في المائة عقود نقد أجنبيForeign exchange، ونحو 1,3 في المائة مشتقات ائتمان Credit derivatives، والباقي عقود مشتقات أسهم وسلع وغيرها.



إن الاقتصاد العالمي مهدد بقنابل موقوتة تتمثل في انتشار المشتقات المالية وهي آفة النظام المالي العالمي، كما وصفها وارن بافيت[90] وأضاف أنه إذا ما استمرت

---

[90] في فبراير 2003م، ألقى وارن بافيت وهو أحد أغنى أغنياء العالم ومن أنجح المستثمرين ورجال الأعمال خطابه السنوي أمام الجمعية العمومية لشركته بيركشاير هاثواي (Berkshire Hathaway) ووصف المشتقات المالية بأنها "قنابل موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي". كان ثالث أغنى أغنياء العالم لعام 2014 حسب مجلة فوربس الإمريكية بثروة 65.6 مليار دولار أمريكي بعد أن كان أغنى رجل بالعالم لعام2008 بثروة 40 مليار دولار.

هذه الأدوات بدون ضوابط فإن "الصورة الكلية خطرة وتتجه نحو الأسوأ" وختم تعليقه بقوله: "إننا نعتقد أن المشتقات أسلحة مالية للدمار الشامل".

المديونية العالمية

ضربت جائحة كورنا الاقتصاد العالمي في وقت وصلت في الديون مستويات قياسية لم تكن في حالات الركود والأزمات المالية القبلية التي عرفها العالم. فحسب تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي[91]، فإن ديون العالم ارتفعت بنحو 10.8 تريليون دولار لتتجاوز 255 تريليون دولار بنهاية العام الماضي وهو ما يشكل 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أن ديون العالم تفوق ثلاث مرات أمثال ما ينتجه، وتمتلك أكثر من 85% من الدول الـ52 محل الدراسة ديون حكومية أعلى من حيث النسبة للناتج المحلي الإجمالي عند المقارنة مع الوضع قبل الأزمة العالمية. فكيف يا ترى يمكن للاقتصاد العالمي أداء ديونه ؟؟؟.

وتُمثل الحكومات حصة الأسد من مجموع الديون العالمية منذ سنة 2007 وحتى نهاية العام الماضي، لترتفع من مستوى يقل قليلاً عن 35 تريليون دولار قبيل الأزمة العالمية إلى 70 تريليون دولار في 2019. وهذه الاستدانة ليس حجرا فقط على الاقتصاد، فحتى ديون الاسر ارتفعت وتتجاوز حالياً مستوى 48 تريليون دولار، مقارنة مع 35 تريليون دولار المسجلة في 2007.

وقد تفاقم هذا الدين بشكل أكبر بعد توجه الحكومات للاستدانة من أجل تمويل خطط مكافحة تداعيات فيروس كورونا، فحسب معهد التمويل الدولي، فإن إجمالي

[91] Publications/ID/3839/April-2020-Global-Debt-Monitor--COVID-19-Lights-a-Fuse. Published on: 4/7/2020 6:00:00 AM

الإصدارات من الديون الحكومية وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 2.1 تريليون دولار خلال شهر مارس 2020، وهو ما يساوي ضعفي متوسط إجمالي إصدارات الحكومات الشهرية من أدوات الدين خلال الفترة من 2017 و2019 والبالغ 900 مليار دولار، وستصل هذه الديون إلى 3.2 تريليون دولار إذا ما أضيف إليها ديون باقي القطاعات الاقتصادية. وإذا ما حدث انكماش قدره 3% في النشاط الاقتصادي العالمي، فسيرتفع إجمالي الديون في العالم من 322% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى 342% بنهاية العام[92].

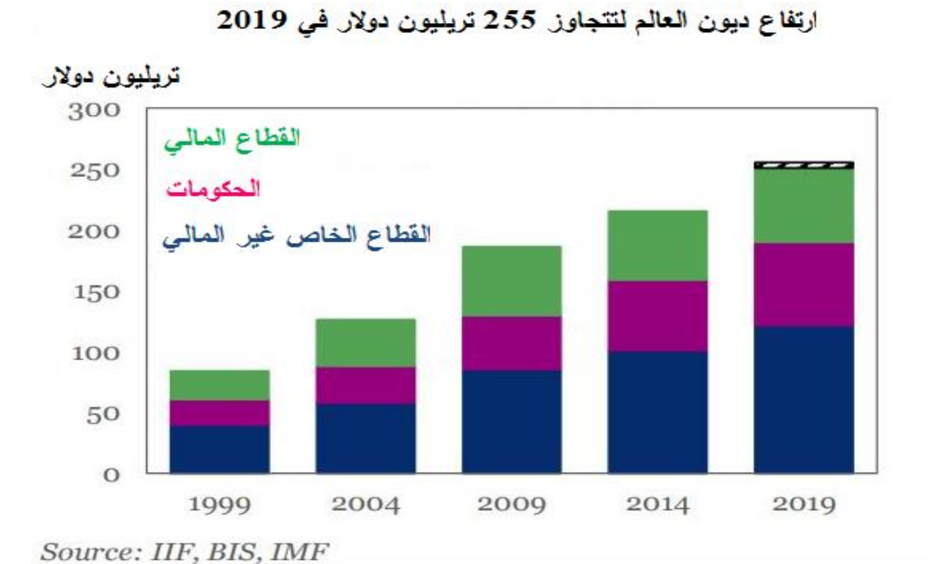
وحسب تقرير المعهد ذاته صعدت الديون خارج القطاع المالي إلى 192 تريليون دولار بنهاية العام الماضي مقابل 183 تريليون دولار المسجلة عام 2018، وهو ما يرجع في الغالب إلى قفزة ب4,3 تريليون دولار في ديون الحكومة العامة وارتفاع ب2,8 تريليون دولار في ديون قطاعات الشركات غير المالية. وفي المقابل، أضافت الأسواق الناشئة ديوناً بقيمة 3,4 تريليون دولار في 2019، لتصل عند 71 تريليون دولار مسجلة بذلك مستوى قياسيا من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك الاقتصادات عند 220% مقارنة مع 147% سنة 2007.

علاوة على ذلك، فإن ديون الأسواق الناشئة من العملات الأجنبية تتجاوز 5.3 تريليون دولار، وهو ما يمثل أكثر من 8% من إجمالي ديون الأسواق الناشئة خارج القطاع المالي. وبالنسبة لديون الشركات غير المالية، فقد شهدت زيادة بنحو 70%

---

[92] المرجع السابق

منذ سنة 2007 ليصل إلى 74 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، وهو ما يوازي 92% من الناتج المحلي الإجمالي[93].



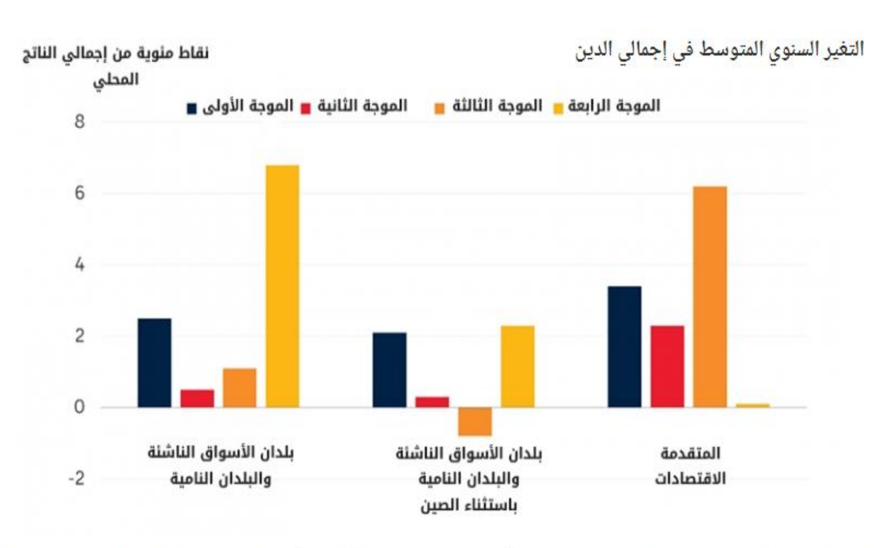
وقد أكدت دراسة أخيرة صادرة عن البنك الدولي[94]، تناولت "موجات الديون في العالم، الحلقات الأربع الرئيسية لتراكم الديون التي حدثت في أكثر من مائة بلد منذ عام 1970، وخلصت إلى تعرض الاقتصاد العالمي لأربع موجات تاريخية من تراكم الدين على مدى السنوات الخمسين الماضية : 70-1989، 1990-2001، 2002-2009، لكن أحدث موجة، التي بدأت عام 2010، هي الأكبر بين الموجات الأربعة.. الموجات الثلاث الأولى انتهت إلى أزمات مالية في العديد من الاقتصادات الناشئة. وفي الموجة الأخيرة التي بدأت في عام 2010، شهدت

---

[93] المرجع السابق

[94] M. Ayhan Kose, Peter Nagle, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara. 2020. Global Waves of Debt: Causes and Consequences. Advance Edition. Washington, DC: World Bank.

هذه الاقتصادات ارتفاعاً كبيراً ومتسارعاً في تراكم الديون وأكثر تركّزاً مما شهدته الموجات السابقة.

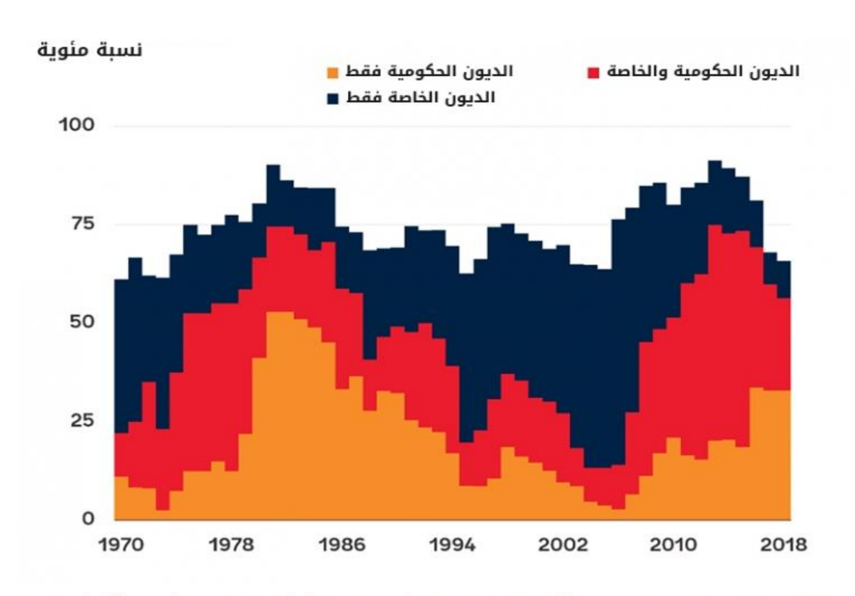


المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ملحوظة: متوسط التغير السنوي في الدين محسوبا باعتباره إجمالي الزيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي خلال مدة استمرار الموجة، مقسومًا على عدد سنوات الموجة.

وحسب ذات الدراسة، فمنذ سنة 1970 انطوى نحو نصف نوبات النمو السريع للديون وعددها 521 في البلدان النامية، على أزمات مالية أضعفت بدرجة كبيرة نصيب الفرد من الدخل والاستثمار، بمعنى أن قفزات الديون الكبيرة في أزيد من 260 دولة من البلدان النامية شملتها الدراسة يتضرر بشكل مباشر المواطنون والتنمية المحلية بسبب ارتفاع مستويات المديونية وتراجع الاهتمام بالبرامج الاجتماعية وهذا ما أكدته سيلا بازاربا سيوغلو، نائبة رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات بقولها: "يُبيِّن التاريخ أن قفزات الديون

الكبيرة غالبا ما تصاحبها أزمات مالية في البلدان النامية يتجشَم السكان فيها الكثير من العناء"[95].

المُختلف في موجة زيادة الديون التي يعيشها العالم حاليا مقارنة بالموجات الثلاث السابقة، هو التراكم المتزامن لكل من ديون القطاع العام والقطاع الخاص، والتي بدأت تشتمل على أنواع جديدة من الدائنين، ولا تقتصر على منطقة واحدة أو منطقتين، حيث يساهم المستثمرون غير المقيمين اليوم بنسبة 50% من الديون الحكومية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه في 2010، وهي خارج نطاق ضبط استرجاعها، وبهذا سترتفع نسبة الديون المعسرة بشكل أكبر بما يزيد من تعمق الدين العالم.



المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ملحوظة: نسبة بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية في العينة الموجودة في فترات التراكم السريع في الديون. تُعرَّف فترات التراكم السريع في الديون بأنها السنوات التي يتجاوز فيها التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من القاع إلى الذروة الانحراف المعياري.

[95] المرجع السابق

ومع التراجع الحاد في أرباح الشركات وتزايد عمليات فقدان الوظائف، تفاقمت أعباء خدمة الديون للشركات والأسر، فقد بلغ مستوى الديون في قطاع الشركات الأميركية 75% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، محطما الرقم القياسي السابق الذي سجل عام 2008، حيث أن الشركة الأميركية المتوسطة تتقيد بديون تساوي ستة أضعاف أرباحها السنوية، ووصل بذلك سوق ديون الشركات ما قيمته 16 تريليون دولار.

أما ديون الشركات في الصين فقد تضخمت في العقد الماضي أربعة أضعاف، لتصل إلى أكثر من 20 تريليون دولار، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن عُشر هذا الدين يقع على كاهل الشركات التي تعتمد على الإقراض الموجه من الحكومة للبقاء في السوق، بمعنى أن انتاج الاقتصاد العالمي بالإضافة لمديونيته المفرطة يقوم على شركات تعيش على الديون وهي عاجزة حتى عن دفع أقساط الفائدة على ديونها. وحسب رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا فإنه في حالة حدوث تباطؤ كبير فإن ديون الشركات المعرضة للتخلف عن السداد سترتفع إلى 19 تريليون دولار أو نحو 40% من إجمالي الديون في ثمانية اقتصادات رئيسية هي ألمانيا والصين وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة.

وبهذا الارتفاع المهول في المديونية على حساب الرأسمال الحقيقي، يسقط الاقتصاد العالمي في ما يسمى "بالهرم المقلوب" أي جبال ضخمة من الديون على قاعدة صغيرة من رأس المال، وكلما تضاعفت الديون تضاعفت معها خدمة الديون وتراكمت عائدات الفوائد والتي تنمو بمعدلات أعلى من الدخل الحقيقي، مما يمثل

نزيفا ماليا دائما بالنسبة للحكومات والدول المَدينة. ويتمثل المشكل الأكبر في عدم قدرة السياسات الدولية وقف ارتفاع الدين، ويعتبر الاقتصادي سامي السويلم[96] المحاولات الحالية لتصحيح تزايد المديونية بالكارثة المالية، وتأتي هذه الكارثة عن طريق إما ارتفاع كبير في الأسعار لتخفيض القيمة الحقيقية للديون، أو انهيار الأسواق بسبب حالات الركود والإفلاس العام. في الحالتين فإن النتيجة هي حذف جبال الديون الضخمة التي لا يمكن للاقتصاد العالمي أن يتحملها، وهو ما يسمى في الدراسات المالية ب deleveraging. وبهذا يتم التخلص من أعباء المديونية وشطب الديون المتراكمة ويتم تصحيح الخلل، فيرجع الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي، حيث توجد طبقة ضئيلة من الديون تستند إلى قاعدة أكبر من الثروة. وبحكم أن النظام الاقتصادي العالمي سمح بنمو المديونية بأسرع من نمو الثروة، فستعود المشكلة من جديد، ويظهر الهرم المقلوب مرة ثانية، لتأتي كارثة أخرى للتصحيح، وهكذا دواليك، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى عدم استقرار النظام المالي الدولي، وهذه هي مشكلة النظام الرأسمالي التي أثبتها المفكر الاقتصادي هايمان مينسكي، وأكد إلى أن حصول الأزمات، بل والكساد لا يزال ممكنًا وأن عدم الاستقرار في النظام الرأسمالي خاصية ذاتية لصيقة به، وهي الأصل في سلوكه ومن ثم يجب أن تصب الجهود نحوه تنظيراً ببناء النظرية المناسبة التي تفسر ذلك، وممارسةَ برسم السياسات الملائمة لاحتوائه[97]. واعتبر مينسكي أن السبب الرئيسي في عدم استقرار النظام الرأسمالي عي علاقات الإقراض

---

[96] د. سامي السويلم: السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية. جريدة الاقتصادية. 11 يناير 2009

[97] Minsky, P.H. (1993) "Finance and Stability: The Limits of Capitalism", May 1993.P. 12

والاقتراض التي تقود في الغالب إلى إفراط في المديونية (Over indebtness[98]).

وكمثال على ذلك، قررت مجموعة الدول الثماني في عام 2005 إلغاء أكثر من 100 مليار دولار من الديون لـ 14 بلداً إفريقيّاً. وبعد عشر سنوات عاد حجم الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان إلى مستواه السابق، وقد تجاوزه مع حلول سنة 2016[99]، وهو تكرارٌ لفشل سابق؛ حيث سدّدت بلدان الجنوب ستة أضعاف ديونها لعام 1980؛ لتجد نفسها مديونة بأربعة أضعاف بعد ذلك[100]. والأسوأ من ذلك أنّ ما يقرب من 300 مليار دولار حُوّلت من البلدان المثقلة بالديون– بين عامَي 1999 و2001– في شكل تحويلاتٍ صافيةٍ للديون الخارجية؛ ولم تكن إلا لتمويل نمو الاقتصادات في دول الشمال[101].

إذا استمر ارتفاع الدين دون معالجة أصل الداء وأعطاب السياسة النقدية والمالية، فستتحول المديونية العالمية إلى دوامة تبتلع الثروة وتستنزف منظومة الاقتصاد العالمي إلى أن تصل إلى نقطة الانهيار التام، وهذه من أكبر الاختلالات التي تضعف متانة النظام العالمي وتنذر بأزمات قادمة في المستقبل المنظور.

---

[98] المرجع السابق

[99] Falila GBADAMASS, L'endettement des pays africains, qui doivent beaucoup à la Chine, inquiète, http://geopolis.francetvinfo.fr, 26/10/2017

[100] Eric BERR, La dette des pays en développement : bilan et perspectives, Université Montesquieu-Bordeaux IV, p.9

[101] المصدر السابق

"التوسعية" و"التسيير الكمي" في السياسات النقدية

تسبب ارتفاع الدين العام للدول- كما فصلناه سابقا-، في عدم قدرة الحكومات على استخدام السياسات المالية لمساعدة السياسات النقدية من أجل الخروج من الأزمات، بل توجهت بعض الدول إلى اعتماد تدابير تقشفية بغية أداء خدمة الدين ولضبط أوضاع ماليتها العمومية وإعادة هيكلتها على حساب السياسات والبرامج الاجتماعية، والقدرة الشرائية للأسر وتنافسية المقاولات المحلية. وتعتبر السياسات النقدية التوسعية (Expansionary Monetary Policy) من الاختيارات الأساسية التي اعتمدتها الأبناك المركزية في اعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 من أجل تحفيز الاقتصاد والتخفيف من أثر الأزمة والانكماش الذي ضرب الأسواق المالية العالمية.

عموما، تقوم السياسة النقدية التوسعية على شراء الأبناك المركزية للسندات الحكومية قصيرة الآجل من اجل خفض أسعار الفائدة. وفي السنوات التي تلت أزمة 2008 بدأت تلوح بعض مظاهر العلاج وانتعش النمو الاقتصادي وخرجت بعض الدول المتقدمة من الركود ولوحظ تراجع معدلات البطالة، ولكن في المقابل ظل التضخم في مستويات عالية علاوة على أزمات ركود دولية هنا وهناك، فصار لزاما على الأبناك المركزية الاستمرار في السياسة النقدية التوسعية وقامت بتخفيض نسب الفائدة الرئيسية إلى أن وصلت إلى معدلات صفرية Zero Lower Bound أو اقتربت منها، ونفذت بذلك فعالية أدوات السياسة النقدية التوسعية، وأصبحت

الفائدة قصيرة الآجل غير ذي موضوع وسقط الاقتصاد العالمي في فخ السيولة[102] " Trap Liquidity " حيث يصبح الطلب على النقود صعب جدا، وبالتالي ينبغي البحث عن أنواع اخرى من السياسة النقدية قادرة على تحريك الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، اعتمدت الأبناك المركزية إحدى آليات السياسة النقدية وباشرت سياسة التيسير الكمي Quantitative Easing، وكانت الولايات المتحدة سباقة لذلك في مطلع سنة 2009، وتهدف هذه الآلية الى خفض اسعار الفائدة طويلة الاجل على السندات الحكومية وسندات القطاع الخاص، ويقوم البنك المركزي بزيادة الاحتياطي النقدي واستعماله مباشرة في شراء السندات الحكومية والخاصة طويلة الاجل من الأبناك التجارية والمؤسسات المالية، ويتم الأمر بشكل مباشر من خلال عمليات السوق المفتوحة[103].

هذه الزيادات في الاساس النقدي يتم استعمالها –في الأصل– في عمليات الاقراض من قبل البنوك وذلك لرفع الائتمان للقطاع الخاص، الذي يساهم بدوره في تشجيع الاستهلاك والاستثمار وزيادة نسب التشغيل ورفع مستويات الأجور وأرباح الشركات وانخفاض سعر صرف العملة المحلية وارتفاع الصادرات وتحسين الحساب الجاري لميزان الأداءات، وتعزيز النمو بصفة عامة.

---

[102] يتحدد الطلب على النقود عند كينز بثلاثة أغراض: 1-غرض المبادلات 2-غرض الاحتياط 3-غرض المضاربة مفهوم مصيدة السيولة لدى كينز: مصيدة السيولة هي عندما تنخفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة وفي ضل هذا يقوم المضاربون بالاحتفاظ بكمية النقود عندهم في شكل ارصدة نقدية عاطلة دون التوجه لاستثمارها في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة. والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي انه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عند ذلك المستوى. لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من مصيدة السيولة.

[103] Quantitative easing explained. Putting more money into our economy to boost spending, Bank of England Threadneedle Street London EC2R 8AH, 2012.

وقد أدت هذه السياسة إلى نتائج فعالة في الدول المتقدمة التي تمكنت من تفادي الدخول في فترة طويلة من الركود وانكماش الاسعار. ولتفادي الخلط، فهناك فرق بين التسيير الكمي ومصطلح "طباعة النقود" "planche à billet " حيث أنه في التسهيل الكمي، يتم استخدام الأموال التي تمت طباعتها حديثا لشراء السندات الحكومية أو أصول مالية أخرى، في حين أن مصطلح "طباعة النقود" عادة ما يعني أن يتم استخدام النقود المسكوكة حديثا لتمويل مباشر للعجز المالي الحكومي أو سداد الديون الحكومية والتي تُعرف أيضا باسم "تسييل الدين الحكومي".

هذه التدابير في الأصل تكون مؤقتة واستثنائية وذلك لتجنب الأزمة في أسرع وقت، وبعدها تقوم الأبناك المركزية بتقلص التيسير الكمي عن طريق بيع السندات أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، غير واقع الاقتصاد العالمي عكس ذلك، حيث تحولت هذه الآلية إلى سياسة دائمة وبشكل غير مباشر رغم إعلان مجلس الاحتياط الفيدرالي وبنك إنجلترا وبنك الاتحاد الاوروبي في يناير 2014 تخفيض حجم شراء سندات التسيير الكمي، وتبدؤوا بتشديد السياسة النقدية من خلال رفع اسعار الفائدة. وتبلغ الآن ميزانيات الأبناك المركزية في أمريكا ومنطقة اليورو وبريطانيا واليابان أكثر من 35 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

علاوة على ذلك، وبسبب الاستخدام المستمر لسياسة التيسير الكمي، ارتفعت اسعار الاصول في أسواق المال في الاقتصادات المتقدمة نتيجة انخفاض اسعار الفائدة، مما دفع العديد من المستثمرين إلى الخروج من أسواق الدول المتقدم إلى أسواق الدول النامية والصاعدة من أجل البحث عن عوائد مرتفعة تتأتى فقط من فروقات اسعار الفائدة وليس الاستثمار الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى عدم

الاستقرار في السوق وإلى فقاعة اصول في هذه البلدان النامية. وقد أوضح تقرير خاص بعنوان " قواعد جديدة غريبة للاقتصاد العالمي" قامت به الإيكونوميست البريطانية[104]، فإن العلاقة بين انخفاض البطالة وارتفاع التضخم لم تعد متينة، حيث لم يعد التضخم يرتفع بشكل ملحوظ عندما تكون البطالة منخفضة.

في الوقت نفسه، أدى الفائض من المدخرات وعزوف الشركات عن الاستثمار إلى انخفاض أسعار الفائدة وتحولها لفوائد سلبية " Negative Interest Rate"، بمعنى أن البنك المركزي يقوم بفرض فائدة على النقود المودعة من قبل البنوك التجارية كاحتياطي فائض "Excess Reserves" لديه بدلا من دفع فوائد على هذه الايداعات. وقد أدى هذا الأمر لجعل أكثر من ربع السندات ذات الدرجة الاستثمارية، والتي تبلغ قيمتها 15 تريليون دولار، ذات عائدات سلبية، مما يعني أنه بات على المقرضين دفع المال للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وقد خلص الخبير الاقتصادي د. حسن الحاج في دراسة[105] قام بها حول التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد ودرس وحلل السياسات المعتمدة في هذا الصدد بعد الأزمة المالية لسنة 2008، إلى أن برامج التيسير الكمي العالمية لم تسفر عن الزيادة المرغوبة التي كان يراد لها أن تزيد من عمليات الاقراض من قبل المؤسسات المالية. وللأسف استمرت البنوك التجارية في شراء السندات والاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة والضخمة، وقامت بإيداع اموالها لدى الأبناك

[104] The world economy’s strange new rules How economies work has changed radically Oct 10th 2019 edition. https://www.economist.com/leaders/2019/10/10/the-world-economys-strange-new-rules

[105] د. حسن الحاج في دراسة قام بها حول التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد. اتحاد شركات الاستثمار. شتنبر 2018, الكويت

المركزية ومن ثم *لم يترتب على عمليات التيسير الكمي أي زيادة محسوسة في عرض الائتمان*"، في الوقت الذي ظلت فيه الشركات الصغيرة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الوصول الى سوق السندات، ولم تحصل على التمويلات اللازم لانعاش خزينتها وتعزيز نشاطها لشروط المناسبة لاحتياجاتها. وأصبحت غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعيش على المديونية وتستثمر فيها. وعلى الرغم من توافر السيولة اللازمة للإقراض من قبل الأبناك وارتفاع اسعار الاصول التي تمثل ضمانات لها، الا انه "*امتنع الكثير عن اقراض المؤسسات الاقتصادية والافراد خوفا من عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية وبطء النمو، في بعض البلدان المتقدمة ظل الاقراض المصرفي التجاري اقل من مستواه في فترة ما قبل الازمة*"[106].

هذه الخلاصات أكدها بشكل أكثر وضوحا روبرت رايتش ووزير العمل السابق في حكومة كلينتون وأستاذ السياسات العامة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الذي يعتقد أن الاجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدة الأمريكية[107] "*ستكون بطيئة للغاية في تحفيز الاقتصاد، ولن تصل إلى الأسر والمستهلكين الذين ينبغي أن يكونوا هم المستفيدون الحقيقيون من أي حزمة مساعدات مالية، بل ستكافئ الأغنياء الذين لا ينفقون الكثير من دولاراتهم الإضافية، دون وضع المال في أيدي الفقراء والطبقة الوسطى الذين هم من ينفقون فعلًا*".

---

[106] المرجع السابق

[107] Robert Reich: “Coronavirus won't respond to trickle-down economics”, Salon, March 11, 2020 https://www.salon.com/2020/03/11/robert-reich-coronavirus-wont-respond-…;

الحاجة إلى الموارد

من النواقص التي تعتري مرتكزات الاقتصاد العالمي، التناقض الحاصل في السلوك الاقتصادي "العاقل" الذي يتلخص –نظريا– في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للفرد والمجتمع في سبيل إشباع حاجياته ومتطلباته على أفضل وجه، وبين ما نراه حاليا من التركيز على تصنيع وانتاج الحاجيات الفردية التي تحقق أكبر قدر ممكن من الربح للمنتج دون النظر إلى محدودية الموارد. أصل هذا السلوك الاقتصادي العاقل راجع لما نسميه في الاقتصاد الكلاسيكي "بالمشكلة الاقتصادية" والتي تتمثل في ما يعرف "بالندرة" "Scarcity" والذي نقصد به ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة مقارنة مع احتياجات ورغبات الإنسان.

هذا المشكل يفرض على الدول وعلى الاقتصاد العالمي اعتماد منهج "الاختيار والموازنة"، أي أن الانتاج والتصنيع يتم وفق الاولويات وبحسب الاهميات النسبية، بحيث يتم تلبية المتطلبات الأكثر أهمية التي تحقق المنفعة الأكبر في توافق مع الموارد التي نمتلكها، ثم التي تليها في الأهمية؛ بينما تكون الحاجيات التي لم تسعف الموارد المتاحة أقل أهمية. هذا من حيث النظرية الاقتصادية أو منهج الرشد الاقتصادي، أما من حيث التطبيق فمنهج الاقتصاد العالمي يهدف إلى تحقيق أكبر معدلات النمو وتجميع الثروة وتأمين الربح المستمر دون الاهتمام "بالمشكلة الاقتصادية"، الأمر الذي أدى إلى الاستنزاف المفرط للموارد المتاحة.

وقد أثبت عدة دراسات وأبحاث العلاقة المتلازمة بين النمو الحالي وبين استنزاف الموارد غير المتجددة في المواد الخام والطاقة، وهناك المئات من التقارير العالمية

التي تُبين بالبيانات والارقام[108] كيف يسبب الانتاج والتصنيع المفرط في انبعاثات كميات كبيرة من الغازات الملوثة مثل ثاني أكسيد الكربون التي لدى العالم صعوبات في معالجتها والقضاء عليها. كما أن هناك دراسات توضح مستوى استنزاف موارد الكرة الارضية، وأشهرها مؤشر "يوم تجاوز الأرض".

يتم احتساب "يوم تجاوز الأرض" هذا كل عام من خلال شبكة البصمة العالمية، وهو معهد أبحاث دولي مقره في أوكلاند بكاليفورنيا[109] وذلك بالاعتماد على أكثر من 15000 بيانات من الأمم المتحدة ، وتقارن البصمة البيئية للإنسان، التي تقيس استغلال الموارد الطبيعية للأرض مع القدرة الحيوية للأرض، أي القدرة على تجديد احتياطاتها وامتصاص غازات الدفيئة. وتتتبع البصمة البيئية استخدام ست فئات من المناطق السطحية المنتجة: الأراضي الزراعية، وأراضي الرعي، ومناطق الصيد، والأراضي المبنية، ومساحة الغابات، والطلب على الكربون على الأرض.

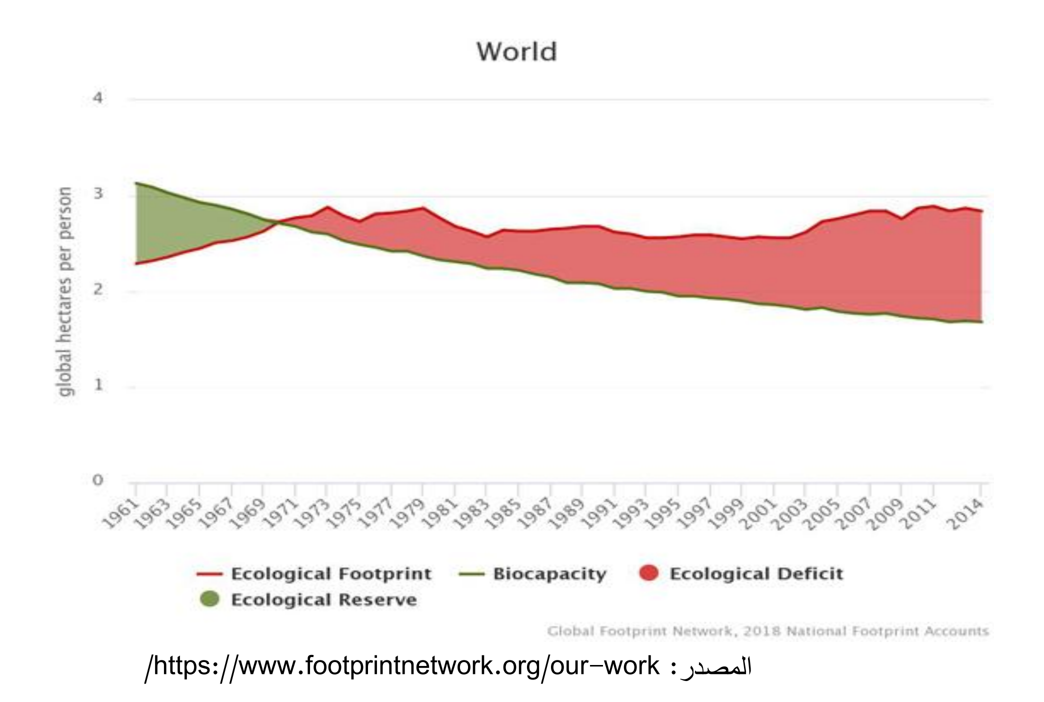
المهم في هذا المؤشر المندمج هو حسابه للبصمة البيئية بحسب الطلب والعرض على الطبيعة. حيث يقيس –من جانب الطلب– الأصول البيئية التي يحتاجها عدد معين من السكان لإنتاج الموارد الطبيعية التي يستهلكونها –بما في ذلك المنتجات النباتية والألياف والمنتجات الحيوانية والأسماك والأخشاب ومنتجات الغابات الأخرى ومساحة للبنية التحتية الحضرية_ وامتصاص نفاياتها ، وخاصة انبعاثات الكربون. ومن جانب العرض، يقيس القدرة الحيوية للمدينة أو الولاية أو الدولة

[108] سنتطرق لبعضها في محور قادم

[109] Earth Overshoot Day 2019 is July 29th, the earliest ever, Global Footprint Network. 26 JUNE 2019. https://www.footprintnetwork.org/2019/06/26/press-release-june-2019-earth-overshoot-day/

لإنتاج أصولها البيئية بما في ذلك الأراضي الزراعية وأراضي الرعي وأراضي الغابات ومناطق الصيد.

وقد أثبت حسابات شبكة البصمة العالمية[110]، غياب التوازن بين العرض والطلب على موارد الارض وعلى إنتاجية أصولها، بل هناك فجوة شاسعة تكبر سنة بعد أخرى بسبب الاستنزاف المفرط للموارد وتزايد النفايات والملوثات التي تتولد عن الانتاج العالمي وخاصة انبعاثات الكربون. ورغم قدرات الارض التجديدية، إلا أن هذا الاستنزاف أدى إلى عكس منحنيات العرض والطلب الخاصة بالأرض وقلب سنن الطبيعة والكون —كما هو مبين في المبيان أسفله- وهو ما ينذر بأزمات مستقبلية وكوارث طبيعية قادمة إذا لم يتم تدارك هذا الإفساد.

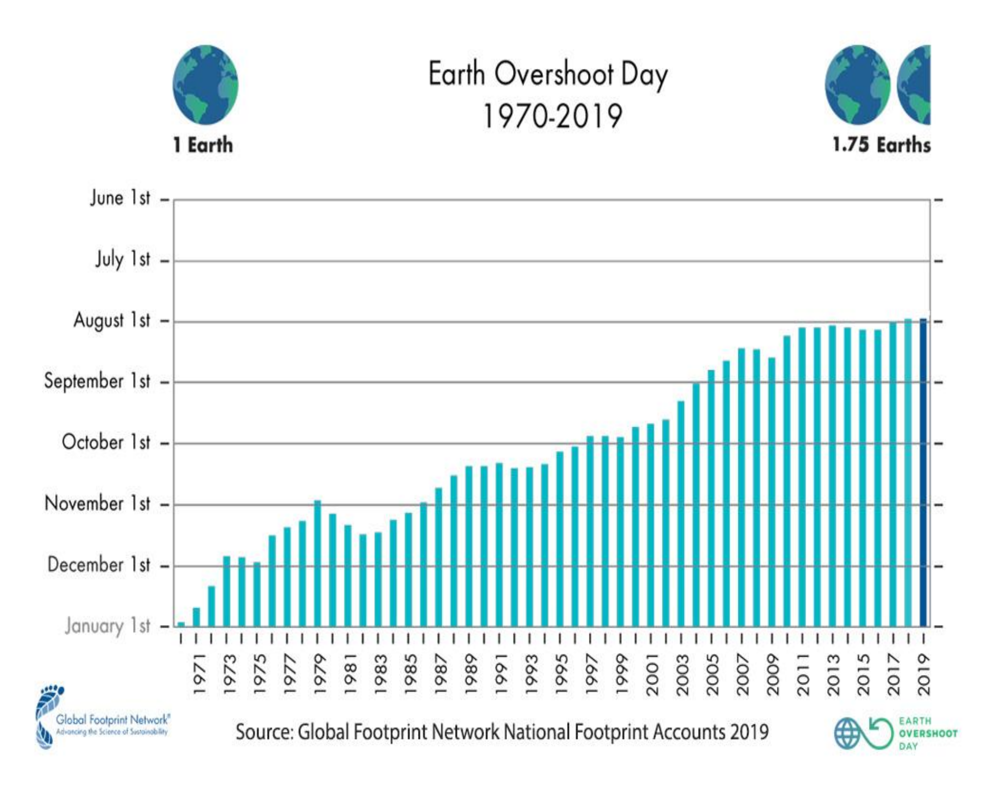


المصدر : https://www.footprintnetwork.org/our-work/

---

110 https://www.footprintnetwork.org/our-work/

وبحسب ذات التقرير[111] يتجاوز استهلاك البشرية 70٪ من الموارد المتاحة. بعبارة أخرى، هناك حاجة إلى ما يعادل 1.7 كرة أرضية لتلبية احتياجات البشر، وهكذا يكون الاقتصاد العالمي يعيش عجز بيئي منذ أوائل السبعينيات بسبب تناقض السلوك الاقتصادي مع كيفية استخدام الموارد المحدودة لتحقيق احتياجات المجتمعات وما ترتب عن ذلك من استنزاف شديد للأنظمة البيئية ولموارد وثروات الكرة الأرضية.



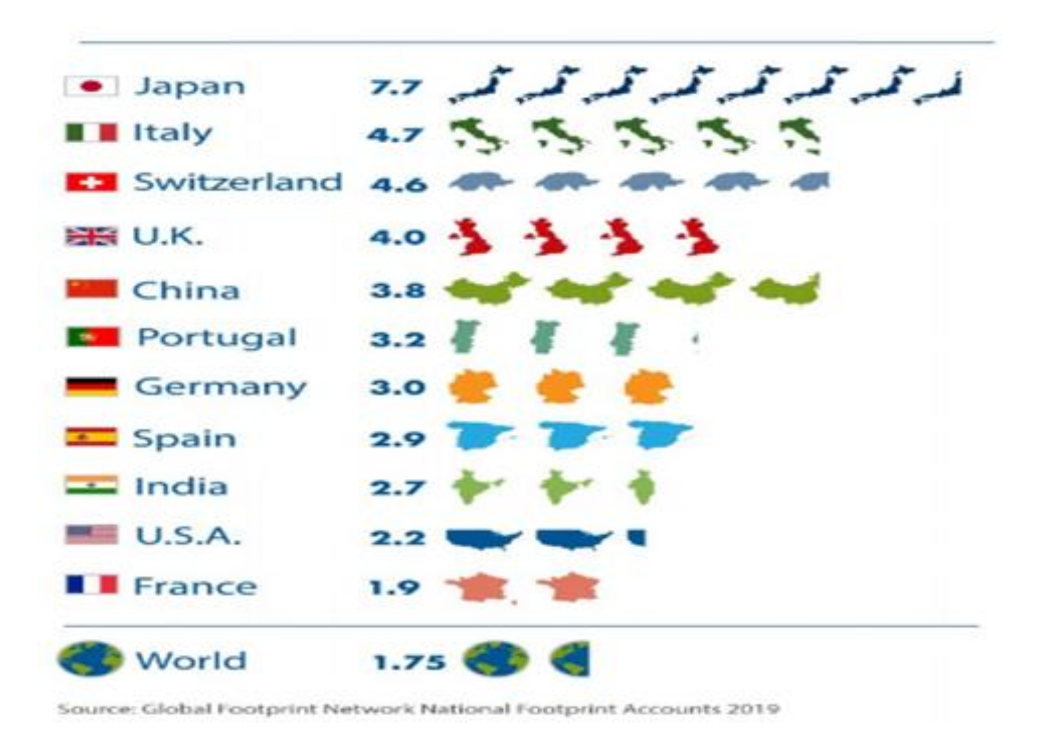
المصدر[112]: Global Footprint Network

---

[111] Earth Overshoot Day 2019 is July 29th, the earliest ever, Global Footprint Network. 26 JUNE 2019. https://www.footprintnetwork.org/2019/06/26/press-release-june-2019-earth-overshoot-day

[112] المصدر السابق

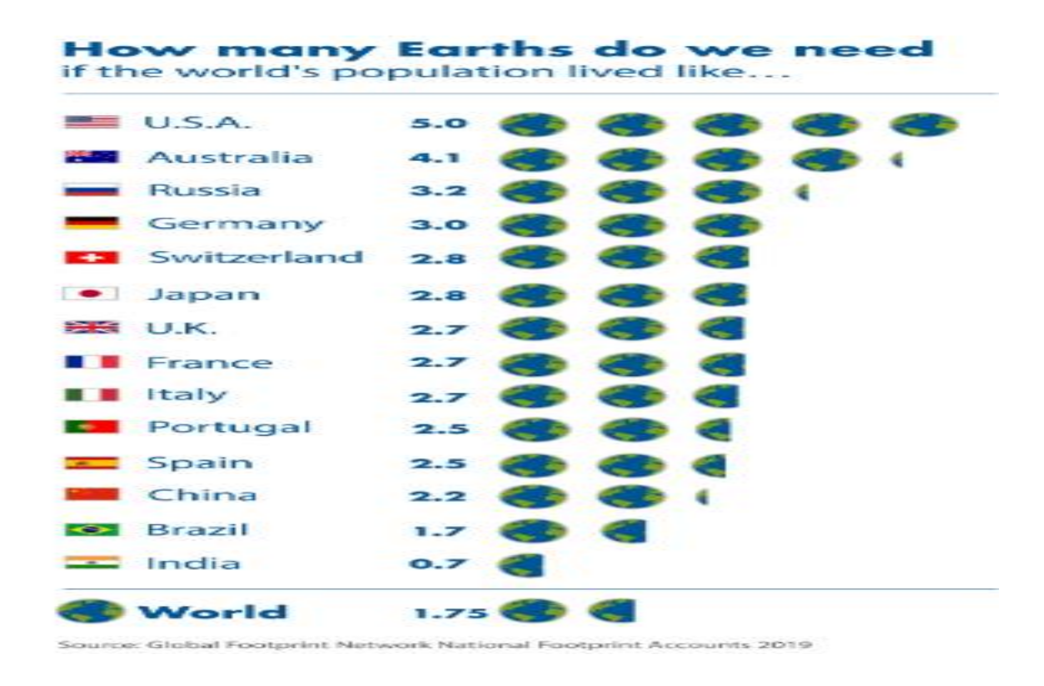
تتعمق إشكالية الاقتصاد العالمي، والعالم ككل، إذا عرفنا أن المجتمعات في البلدان المتقدمة خصوصا في أمريكا واليابان وإيطاليا وسويسرا وبريطانيا والبرتغال وألمانيا وإسبانيا وفرنسا، تعتمد معايير استهلاكية مفرطة أصبحت راسخة في ثقافتها. وغالبية هذه المجتمعات تستهلك أكبر بكثير مما يمكن أن توفره لهم ثروات وموارد البلد الذي يعيشون فيه، بل إن رغباتهم واحتياجاتهم المستنزفة تتجاوز ما تتملكه بلدانه ما بينَ ضعفين إلى 7 أضعاف كما يوضحه المبيان أسفله. بمعنى آخر، أن منطق الاقتصاد العالمي القائم على الانتاج دون حدود أو قيود جعلت هذه الدول تجاوزت مجتمع الاستهلاك والرخاء، وتعيش عصر مجتمعات التبذير.



استهلاك المجتمعات المتقدمة أكبر بكثير مما توفره ثروات وموارد البلد الذي يعيشون فيه[113]

[113] المصدر السابق

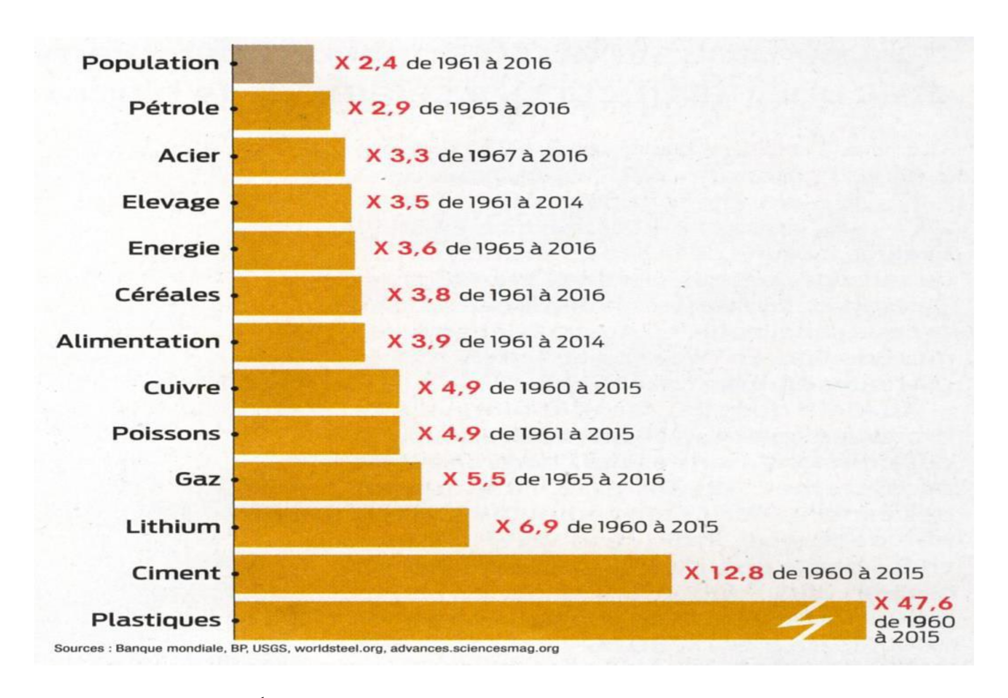
تكمن خطورة أسلوب الاستهلاك، والمعايير الاستهلاكية المعتمدة من طرف المجتمعات، في قدرتها على تعميق العجز البيئي، والفجوة الكبير في العرض والطلب على موارد الارض وعلى إنتاجية أصولها، فلو اعتمد العالم أجمع الاسلوب الأمريكي في العيش، لكنا بحاجة إلى موارد 5 كرات أرضية من أجل تلبية حاجيات سكان العالم، وإذا اعتمد العالم معايير استراليا الاستهلاكية، فسنكون بحاجة لخيرات 4 كرات أرضية لتلبية رغبات سكان العالم، وإذا ما نهج سكان العالم المنطق الاستهلاكي في بعض الدول الأوروبية –كل واحدة على حدة– كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، فيلزم العالم ثروات 3 كرات أرضية لنحقق حاجيات سكان العالم الاستهلاكية –انظر الجدول أسفله–.



نمط استهلاك المجتمعات وما تتطلبه من موارد أرضية

هكذا يصبح مستقبل الكرة الأرضية مرهون بسلوك المجتمعات التي دفعها منطق الاقتصاد العالمي القائم على الانتاج المفرط الذي حوّل الانسان إلى كائن استهلاكي، ويتم دفعه للمزيد من الاستهلاك بالدعاية المكثفة والقصف الاشهاري والماركوتينغ التجاري وحب التملك، وتقليد الآخرين، هكذا تتحول الرغبات غير الضرورية والثانوية إلى احتياجات مصطنعة.

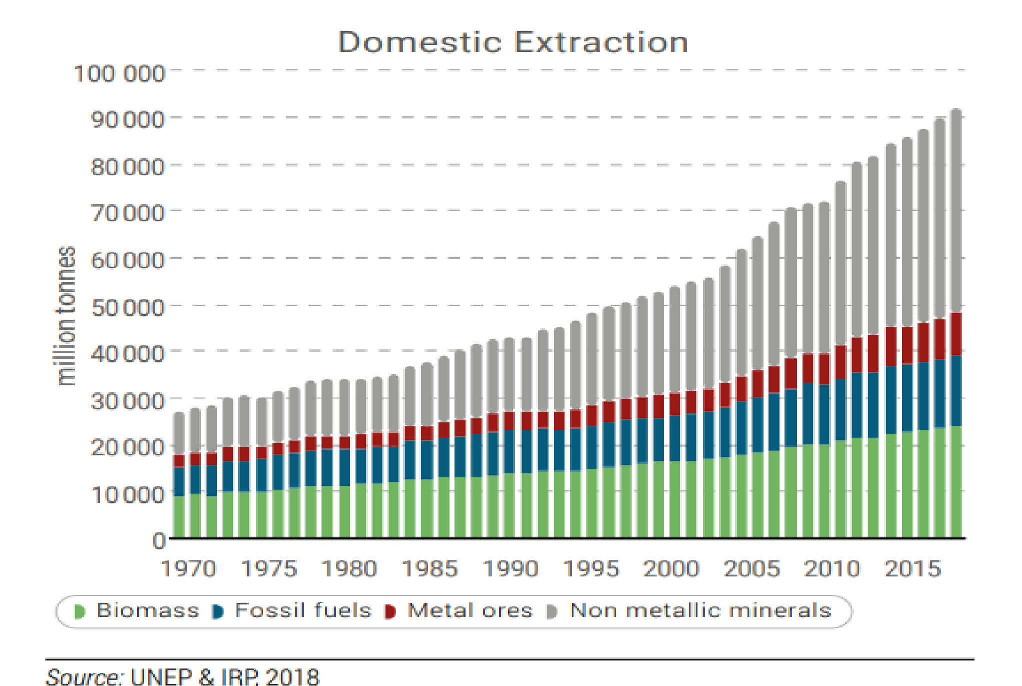
لقد أدت هذه "الحركية الاستهلاكية المصطنعة" إلى اختلال هيكلي في التناسب بين تطور الاستهلاك العالمي وبين تطور النمو الديمغرافي –كما يوضحه الشكل أسفله–، فإذا كان تطور هذا الأخير منذ الستينات في حدود2,4 مرة، فإن الاستهلاك العالمي تزايد بنسب غير متناسبة اطرادا مع هذا المعدل، فمثلا تضاعف استهلاك الطاقة ب 3,6 مرة، أي زيادة ب360 في المائة، بينما زادت نسبة استهلاك الغذاء ب390 في المائة، وارتفاع نسبة استهلاك الغاز ب550 في المائة، والليتيوم ب670 في المائة، واللحوم ب350 في المائة، والسمك ب490 في المائة، والحبوب ب380 في المائة، والبترول 300 في المائة، والحديد 330 في المائة، والنحاس 490 في المائة، والاسمنت ب1280 في المائة، والبلاستيك ب4760 في المائة.. هذا ما يفسر حاجة الاقتصاد العالمي إلى موارد 1,7 كرة أرضية لتلبية حاجيات البشر.. وهذا نذير حقيقي على خطورة استنفاد موارد الأرض في المستقبل المنظور، وعلامة قوية على دمار هذا الكون إذا ما استمرت المجتمعات في تبني نفس معايير الاستهلاك الحالية.



نسب تضاعف النمو الديمغرافي والاستهلاك العالمي الحالي مقارنةً بأوائل الستينيات

وفي سياق متصل، وحسب تقرير[114] "World Resource Outlook 2019" ، الذي يستعرض اتجاهات استخدام الموارد الطبيعية وأنماط الاستهلاك المقابلة منذ السبعينيات لمساعدة صانعي القرار من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المستدام، فقد تضاعف عدد سكان الارض وتضاعف الناتج المحلي العالمي أربع مرات على مدى العقود الخمسة الماضية، وبهذا زاد كمية استخراج المواد السنوية من 27 مليار طن إلى 92 مليار طن في عام 2017 كما هو مبين في المبيان أسفله.

[114] World Resource Outlook 2019: https://reporterre.net/IMG/pdf/matie_res_premie_res_2019-onu_rapport_complet.pdf



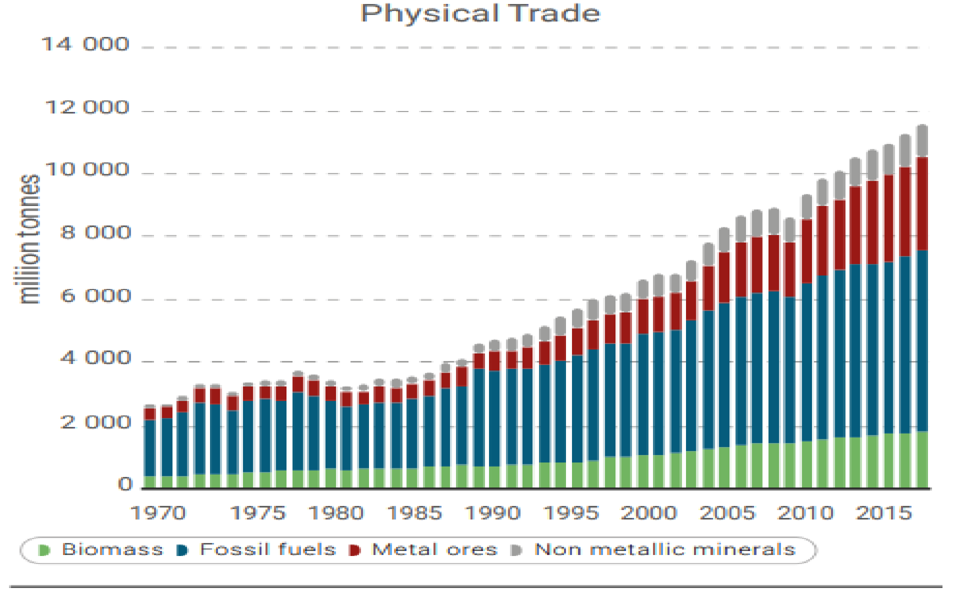
Source: UNEP & IRP, 2018

استخراج المواد العالمية لأربعة موارد رئيسية ما بين 1970-2017 بمليون طن[115].

ووفقا لذات التقرير فإن استخراج ومعالجة المواد والوقود والطعام يمثلان حوالي نصف إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وهي مسؤولة عن أكثر من 90٪ من الإجهاد المائي والتأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي. وفي سنة 2010 أدى الافراط في الاستخراج إلى القضاء على11٪ من الكائنات الحية، ومنذ سنة 2000 تسارع النمو في معدلات الاستخراج إلى 3.2٪ سنويًا ، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاستثمار الكبير في البنية التحتية وارتفاع مستويات المعيشة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وارتفاع المستويات الاستهلاكية بشكل كبير، خصوصا في آسيا.

[115] المصدر السابق

وبشكل أكثر تحديدًا، فإن هذه الزيادات المفرطة في استخراج الموارد الأرضية، جاءت بسبب الارتفاع في الطلب والاستهلاك على هذه الموارد كما يوضحه المبيان أسفله، حيث زاد استخدام المعادن المعدنية بنسبة 2.7٪ سنويًا 2000 و 2015. وقد زاد استخدام الوقود الأحفوري من 6 مليار طن في عام 1970 إلى 15 مليار في عام 2017، وارتفعت كمية الكتل الحيوية Biomass من 9 مليار طن إلى 24 مليار خصوصا تلك المتعلقة بالأغذية والطاقة البشرية والحيوانية.



التجارة العالمية في لأربع مواد رئيسية ما بين 1970 – 2017 بمليون طن[116]

ووفقًا للاتجاهات الحالية وتوقعات الخبراء، وباعتماد متوسط السنوي للاستخراج، فإن هذا الرقم سيتضاعف بأعداد أكبر بحلول عام 2060، حيث من المتوقع أن يزداد استخدام الموارد الطبيعية بنسبة 110٪ بحلول 2015–2060، مما سيؤدي إلى انخفاض بأكثر من 20٪ من الغابات والمراعي. وعواقب هذا الاستنزاف لموارد

[116] المصدر السابق

الكرة الأرضية ستكون له آثار كارثية على التغيرات المناخية إذ سترتفع نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة إلى 43٪[117].

وبهذه المعطيات يدرك العالم أن نمو الاقتصاد العالمي يتلازم مع تدهور الموارد الطبيعية ونضوب بعضها، وللأسف نحن أمام منهج اقتصادي عالمي مختل يقوم على أسس لا تضمن استمرارية موارده ولا تحقق المنفعة والبقاء للإنسان وللكرة الأرضية، وهذه الخلاصة تؤكد التناقض والمفارقة الحاصلة بين منهج الاقتصاد العالمي الذي يقوم من حيث النظرية الاقتصادية على انتاج ما يحقق المنفعة العامة للإنسان ويستجيب لرغباته ويضمن عيشه فوق هذه الارض، وما يقع حقيقة على وجه الارض من استنزاف للموارد الموجودة وتهديد لمصير الانسان.

---

[117] المصدر السابق

الفصل الرابع
مسائلة أسس ونتائج السياسات النيوليبرالية

العدالة

كما دللنا عليه في المحاور أعلاه، فقد زادت السياسات المالية والبرامج الاقتصادية والسياسات النقدية "التوسعية" و"التسيير الكمي" سالفة الذكر، من غنى وثروة الفاعل والوحدة الاقتصادية الاعلى "الأبناك والمؤسسات المالية" على حساب المقاولات الصغيرة والمتوسطة والأسر الفقيرة الذين لا تصلهم ثمار التنمية والثروة، فهم مرهونون بأداء الدين بفوائده المركبة والمتراكمة. لقد أدت هذه السياسات الرأسمالية الصرفة إلى توريط الحكومات وتقييد الشركات الصغرى والمتوسطة وسجن البشرية جمعاء لكيانات اقتصادية رأسمالية ضخمة نافذة، وأصبحت مصالحها هي أهداف السياسات التي تقوم المنظمات الدولية ببلورتها واقتراحها، وقد انتقلت هذه الكيانات إلى اختراق الأحزاب ومراكز القرار وأصبحت مؤثرة على الاختيارات الحكومية مما أدى إلى انحياز قرارات الدول إلى طبقه بعينها على حساب ضعف الخدمات العامة وخصوصا في الدول النامية.

دفعت هذه السياسات منظري الرأسمالية والنيوليبرالية[118] أمثال المفكر الأمريكي فوكوياما الذي كان قد تطرق في كتابه للنصر الحاسم الذي حققته الرأسمالية ضد

---

[118] النيوليبرالية :هي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وتشير إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، وتسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلد

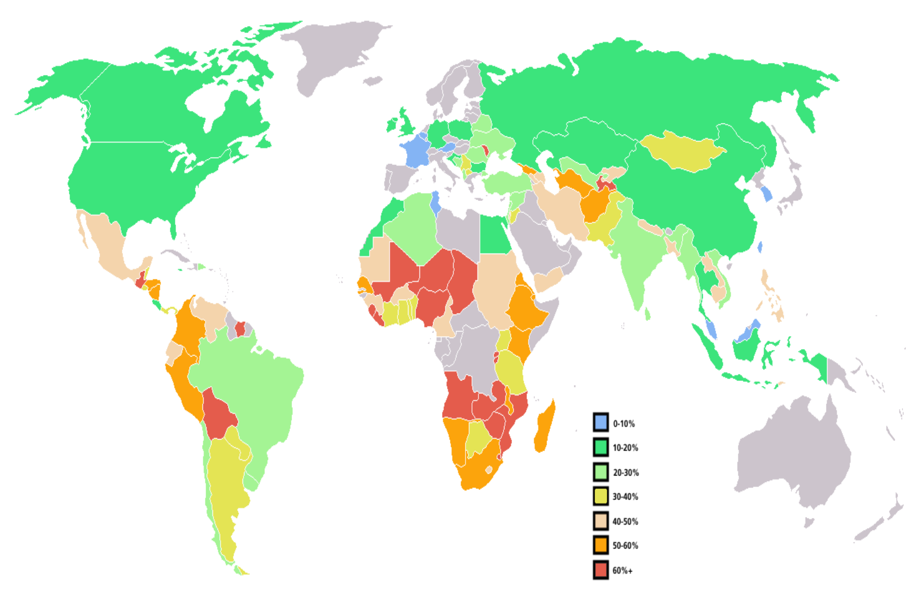
النازية والفاشية ثم الشيوعية لاحقا، وأزمة الكساد، وأرخ بذلك "نبوءته الشهيرة عن نهاية التاريخ". لكن بعد سنة 2014 وعلى مدار السنوات الماضية راجع فوكوياما الكثير من أفكاره، وتحدث في حوارات لاحقة عن انحطاط وتراجع مؤسسات الديمقراطية والدولة، بل إنه قدم انتقادات لليبرالية الجديدة، التي تساهم في التضييق على الطبقة الوسطى. يقول فوكوياما إن الثراء في مقابل الفقر بالمعنى المادي ليس هو لب المشكلة، وإنما هو الشعور بالإهانة الذي يترافق مع اللامساواة، "أن تكون فقيراً يعني أن تصبح لا مرئياً للبشر من حولك، وإهانة أن أكون لا مرئياً أسوأ من الفقر نفسه"[119].

ورغم جهود المنظمات والحكومات في اعتماد برامج اجتماعية، ومحاولات تقوية النقص الاجتماعي للاقتصاد العالمي بعمليات استهداف مالية وغذائية للدول الفقيرة وبعض الدول النامية، إلا أن هناك أزيد 1.3 مليار شخص يعانون الفقر متعدد الأبعاد[120]، وذلك حسب تقرير "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 101 دولة تمت دراستها من بينها 31 دولة بدخل قومي منخفض و68 بدخل متوسط و2 بدخل قومي مرتفع. وقد أوضح التقرير أن منطقتي جنوب صحراء أفريقيا وجنوب آسيا تحتويان على أكبر نسبة من الفقراء في العالم حوالي 84.5%. وهناك عدم مساواة في الفقر بين هاتين المنطقتين، ففي دولة جنوب افريقيا تبلغ نسبة الفقر 6.3% بينما في جنوب

[119] رأسمالية ما بعد كورونا: https://arabicpost.shorthandstories.com/Capitalism-Beyond-Corona/

[120] مصطلح "الفقر المتعدد الأبعاد" هو عبارة عن منهجية جديدة لقياس دليل الفقر، وهو مستخدم حديثاً لمقارنة الحرمان في دول العالم، ويقوّم درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية: ظروف السكن والصحة والتعليم، التي تتضمن بدورها عشرة مؤشرات فرعية.

السودان تصل إلي 91.9%، وفي جزر المالديف الواقعة في منطقة جنوب آسيا تصل إلى 0.8% مقارنة بنسبة 55.9% في افغانستان، وهناك فوارق شاسعة داخل الدول فمثلا اوغندا يتروواح مؤشر الفقر المتعدد الابعاد من 6% في عاصمتها كمبالا الي 96.3% في كاراموجا بشمال شرق اوغندا.



خريطة الفقر في العالم Percent poverty world map:[121]

وقد أكد التقرير أن هناك حوالي 663 مليونا من الأطفال دون سن الـ 18 عاما وحوالي الثلث منهم أي حوالي 428 مليون هم أطفال دون سن العاشرة، والغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال أي حوالي 85% يعيشون في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتنقسم أعدادهم بالتساوي تقريبا بين هاتين المنطقتين،

121 https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Percent_poverty_world_map.PNG

و90 % من الأطفال دون سن العاشرة ممن يتعرضون لنوع "الفقر متعدد الأبعاد" يعيشون في بوركينا فاسو وتشاد وإثيوبيا والنيجر وجنوب السودان.

ليس الفقر فقط، فحسب منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، يعاني أزيد من 820 مليون شخص من الجوع[122]، من بينهم 340 مليون طفل. وحسب منظمة الصحة العالمية ويعاني 462 مليون شخص من انخفاض الوزن بسبب نقص التغذية[123]، ويعاني 52 مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال، و17 مليون طفل من الهزال الوخيم، و155 مليون طفل من التقزم، وترتبط نسبة 45% تقريباً من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنقص التغذية، وقد وصلت إلى 4,5 مليون حالة وفاة في سنة 2017 حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، إضافة إلى وفاة 1.7 مليون طفل بين 5 و14 سنة، ليصل وفيات الأطفال بسبب سبب عدم توفر المياه والصرف الصحي والتغذية والرعاية الصحية الأساسية إلى 6,3 مليون طفل العدد، تقريبا وفاة كل طفل في كل 5 ثوان. أمام هذه الحقيقة المرة تسقط كل مظاهر التنمية والرقي والتطور التي وصل إليها الاقتصاد العالمي.

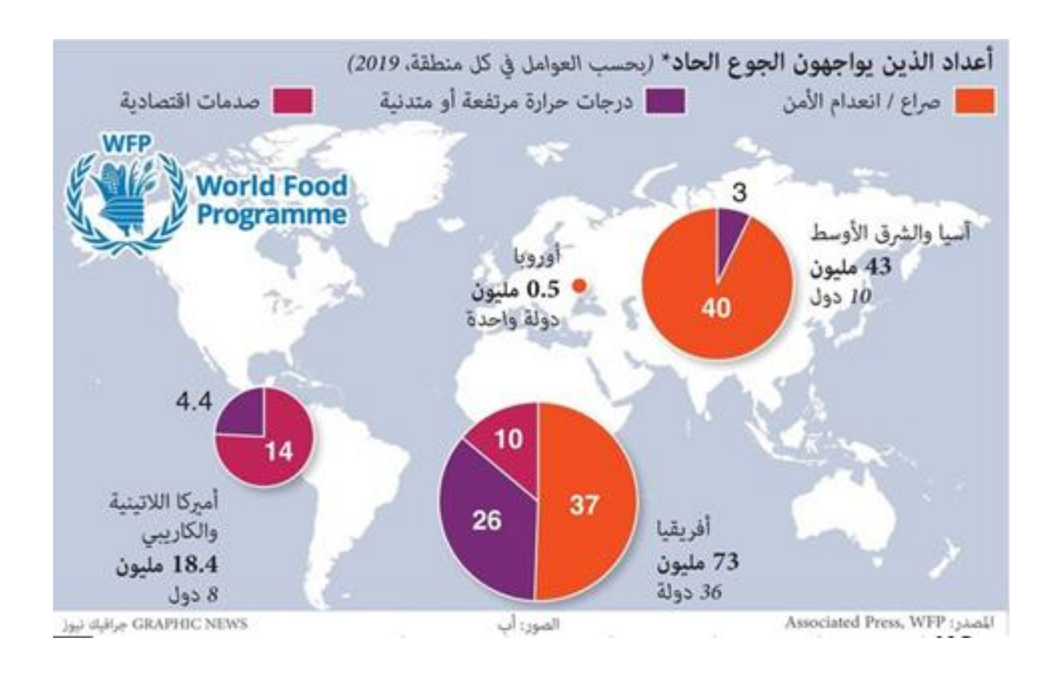
وقد حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في تقريره الأخير الصادر في أبريل 2020[124] من ارتفاع عدد الأشخاص المعرضين للنقص الحاد بالغذاء، وأن العدد قد يتضاعف نهاية هذه السنة ليصل إلى 265 مليونا، بسبب التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا المستجد.

---

[122] http://www.fao.org/hunger/ar/ آخر دخول : 18.05.2020

[123] https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/malnutrition 18.05.2020

[124] https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC%20ONLINE%20FINAL%202020.pdf



والمفارقة الصارخة الناتجة عن منظومتنا العالمية، أنه في الوقت الذي يزداد نقص التغذية هناك ارتفاع لحالات السمنة والتغذية الزائدة، فحسب إحصائيات الاتحاد العالمي للسمنة[125] هناك أكثر من 2,1 مليار شخص – ما يقرب من 30 % من سكان العالم، يعانون من زيادة الوزن أو السمنة، وتعتبر مسئولة عن حوالي 5 % من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم، وإذا استمر انتشاره على المسار الحالي، فإن ما يقرب من نصف سكان العالم البالغين سيعانون من زيادة الوزن أو السمنة بحلول عام 2030. أما الأطفال الذين يعانون من السمنة المفرطة، فحسب الدراسة من المتوقع أن ينتقل عددهم في العالم من 150 مليون سنة 2020 إلى 250 مليون بحلول عام 2030.

---

[125] https://www.worldobesitydata.org/map/overview-adults?_ga=2.205947027.1668212892.1589766263-1882886637.1589766263. آخر دخول 19.05.2020



يا لها من مفارقة تاريخية !! 340 مليون طفل يعاني من نقص حاد في التغذية و6,3 مليون يموتون بذلك، في المقابل 150 مليون طفل يعانون من فرط السمنة. بالموازاة مع هذه المفارقة، قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن أزيد من 1.3 مليار طن من المواد الغذائية والأطعمة ترمى في القمامة كل سنة، وهذه الكميات تمثل أكثر من أربعة أضعاف الكميات المطلوبة لإطعام 870 مليون شخص جائع في العالم، وحسب البنك الدولي فإن العالم يهدر ما نسبته 25 إلى 33% من الغذاء الذي ينتجه.

هذه الحقائق تجعل كل مواطن "طبيعي" في هذا العالم يشعر بالخزي والعار، فملايين الناس في العالم تنام كل ليلة جوعا و17 ألف طفل يموت كل ليلة بسبب الجوع وفي المقابل ملايين الأطنان من الغذاء ترمى في القمامة. توضح هذه الواقعة حقيقة الاقتصاد العالمي الذي يُركز على النمو وتحقيق الربح، على حساب توزيع الثروة وثمار التنمية وتحقيق العدالة المجالية. الخطير في الأمر، هو تجاهل المنظومة المالية العالمية لهؤلاء الفقراء، واعتبار ما يقع لهم يرجع بالأساس لكسلهم

وفشلهم في الحصول على مدخول مالي يلبي احتياجاتهم، عكس الأغنياء الذين وصلوا للثراء بالاجتهاد والاشتغال الدائم.. للأسف هكذا يتم تفسير هذه المفارقات من طرف قادة العالم، ربما يجد هؤلاء تأصيلا لقناعاتهم في أفكار الاقتصادي الكلاسيكي توماس مالتوس الذي طرح فكرة أن "هناك كثيرًا من الفقراء غير المنتجين في العالم، لذا فإن الأوبئة العادية والأمراض كانت ضرورية وحتمية لجعل الاقتصادات أكثر إنتاجية"[126] وهذا ما نعيشه بالصوت والصورة في أعقاب جائحة كورونا، حيث تم التخلي عن كبار السن والمتقاعدين ومنع غالبيتهم من الدخول لأسِرة الانعاش، وتم استبدالهم بمن هو أقل منهم سنا من أجل الحفاظ على قوى الانتاج.

بهذه الوقائع وهذه المألات التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، تحولت للأسف المقولة المشهورة لأب ومنظر الرأسمالية آدم سميث من "دعه يفعل دعه يمر" إلى "دعه يجوع دعه يموت" وهذا سقوط أخلاقي للمنظومة العالمية.

الغاية

لقد هيمن منطق الربح ولا شيء غير الربح على منظومة الاقتصاد العالمي (كما تقضي ذلك قواعد الرأسمالية) وهذا المنطق يستوجب توجيه كل الطاقات البشرية والانظمة المالية والأدوات التقنية من أجل الاستثمار في القطاعات الربحية حتى وإن كانت هامشية بالنسبة للعالم أو ثانوية بالنسبة للإنسان، كمواد التجميل، والملابس باهظة الثمن، وأنواع المشروبات الغازية المتشابهة والمختلفة، وبعض الاجهزة الالكترونية التي لا تستعمل في الغالب، ولائحة المواد الثانوية طويلة. في

[126] رأسمالية ما بعد كورونا. مرجع سابق

المقابل يتم تجاهل الاستثمار في الخدمات الضرورية لأنها مكلفة وغير مربحة ماديا، حتى وإن تعلق الأمر بتعزيز المنظومات الصحية ورفع الطاقات الاستيعابية للمستشفيات وتمويل البحث في اللقاحات والادوية.

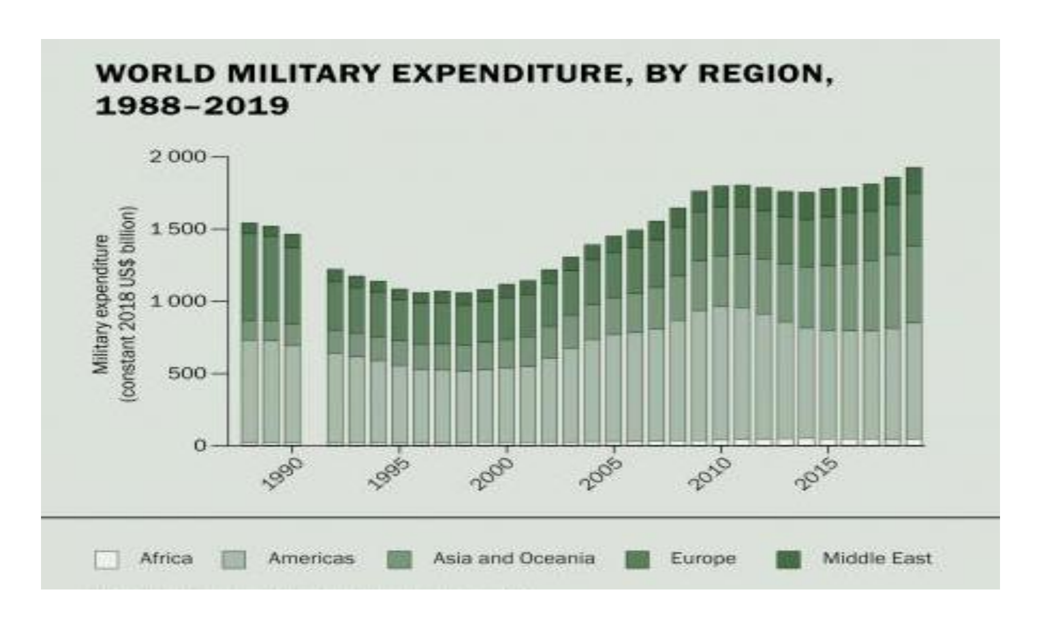
لقد شهد العالم أجمع على الأرباح الطائلة التي تحققها شركات التأمين والأدوية جراء انتاج أدوية لأمراض عادية ولأعراض ثانوية، وفي المقابل لم تستثمر كما يجب في البحث العلمي واستشراف أدوية لأمراض معدية خطيرة ولفيروسات مستقبلية أو إنتاج مضادات حيوية فعالة وقوية لمحاربة السلالات البكتيرية المقاومة للمضادات الحيوية، والتي تقضي على حياة مئات الآلاف من المرضى في جميع أنحاء العالم. منطق الربح جعل هذه الشركات تخصص مبالغ مالية ضخمة للتسويق والدعايات الاعلامية لأدويتها أكثر من مما تخصصه للبحث العلمي والتطوير. هذا المنطق هو الذي جعل أمريكا تنفق 17% من الدخل القومي على الصحة وهي نسبة جد ضخمة، ولكن في المقابل فإن نسبة من لديهم تأمين صحي شامل فيها لا يتجاوز 30%، لقد جعل "منطق الربح أولا" أسعار الخدمات الصحية التي تفرضها شركات القطاع الخاص على المواطنين الأمريكيين جد مرتفعة، وللأسف فإن هذه الميزانية الضخمة لا تستفيد منها الصحة العامة ولا الصحة الوقائية، بل جزء كبير منها يُلتهم من طرف شركات التأمين الكبرى.

تنفق الدول والاقتصادات ملايير الدولارات من أجل التسلح وشراء الأسلحة المتطورة والمختلفة واقتناء الدبابات والطائرات الحربية والمروحيات، والبواخر والغواصات، والعتاد العسكري، كل هذا من أجل الاستعداد لمناوشات إقليمية محتملة أو مخافة حرب مستقبلية. والجزء الأكبر من هذه الدول لم تستخدم ما شرته بل تعطل منها ما

تعطل، وظهرت أسلحة أخرى من الجيل الجديد، وها هي الدول تتقشف في الانفاق والاستثمار الداخلي من أجل شراء هذه الاسلحة على حساب اقتصادها وماليتها العمومية وازدهار بلدها والاهتمام بمواطنيها.

وقد أعلن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" أن الإنفاق العسكري العالمي للعام 2019 بلغ أعلى مستوياته منذ نهاية الحرب الباردة موضحاً أن الولايات المتحدة احتلت الصدارة من حيث حجم الإنفاق[127]. وأكد التقرير أن الإنفاق العالمي على العتاد العسكري بلغ في سنة 2019، تقريبا 2 تريليون دولار بزيادة 3,6 بالمائة مقارنة بعام 2018. هذه المبلغ يعادل 2,2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ما يعادل 249 دولاراً لكل شخص في العالم. وحسب التقرير، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على المجال الحربي نحو 732 مليار دولار أي ما نسبته 38 بالمئة من الإنفاق العالم، وتلتها الصين والهند وروسيا والسعودية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

[127] STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE Global military expenditure sees largest annual increase in a decade reaching $1917 billion in 2019. 27 April 2020 https://www.sipri.org/media/press-release/2020/global-military-expenditure-sees-largest-annual-increase-decade-says-sipri-reaching-1917-billion



الإنفاق العسكري العالمي للعام[128] 1988–2019

كان يكفي أن تخصص هذه الدول 20 مليار دولار، ما يعادل مبلغ إحدى الصفقات من الأسلحة من أجل ربط منازل العالم أجمع بالماء الصالح للشرب وإنقاذ الملايين من الضعفاء حول العالم الذين يعيشون بدون ماء وبدون مرافق صحية، لكن منطق الربح أعمى البصائر وضخم الخسائر اللحظية على حساب أمن واستقرار العالم ومستقبل الأرض والعلاقات الانسانية. فكم من شخص يقتل شخصا آخر في الحروب، فلا يعرف الأول لماذا قتل ولا يعرف الثاني فيما قتل، إنها فتنة الاقتصاد العالمي.

في صعيد آخر، توجهت غالبية الدول إلى تطوير أنظمة معلوماتية وبرمجيات متطورة تقوم على الذكاء الاصطناعي، واستطاعت تجميع معطيات مفصلة عن

[128] المصدر السابق

مواطنيها، وأبدعت برامج رقابية "تجسسية" جد متطورة، واستخدام معطيات الوسائط الاجتماعية والمواقع الالكترونية من أجل معرفة ميولات واحتياجات ومخاوف وخصائص كل مستعمليها، وهناك من استعمالها في توجيه الانتخابات مثل ما وقع في انتخابات الولايات المتحدة الأمريكية الأخيرة، حيت تم جمع بيانات 50 مليونا من مستخدمي فيسبوك: أسماؤهم، أذواقهم، مكان إقامتهم، صورهم وشبكة علاقاتهم. وقامت بعد ذلك شركة "كامبريدج اناليتيكا" باستخدام هذه البيانات من اجل رسم برامج شخصية انتخابية وقاعدة بيانات تتيح لفريق حملة الرئيس الأمريكي ترامب الاطلاع على معلومات لم يسبق لأحد أن اطلع عليها عن مستخدمي فيسبوك وتوجيه رسائل انتخابية تستفيد من أفكارهم ومخاوفهم وأذواقهم. ونفس الأمر وقع في خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

بسبب هذه التحولات الرقمية، يعيش العالم حيرة وارتباك وتحول جوهري، فهذه التقنيات أدت إلى التحكم في ذوق الانسان وقراره، وفي بعض الحالات وجَّهته في التصويت ومنها من وجهته إلى الانتحار، كلعبة الحوت الأزرق Blue Whale الخطيرة[129]. ومرة أخرى، كيف لم تفكر هذه الدول باعتماد هذه التقنيات من أجل الوصول إلى الفئات المهمشة والمحتاجة والمريضة والقيام بمساعدتها واستهدافها ماليا لكي تستطيع الخروج من فقرها وهشاشتها !! إنه للأسف "منطق الربح أولا" وتكديس الثروة وضبط مخرجات التحولات المستقبلية ومواصلة التحكم في المنظومة العالمية.

---

[129] لعبة الحوت الأزرق Blue Whale أو تحدي الحوت الأزرق هي ظاهرة على وسائل التواصل الإجتماعي توجد في عدة دول حول العالم ويعود تاريخها لعام 2016، حيث تتكون «اللعبة» من تحديات لمدة 50 يوما، وفي التحدي النهائي يطلب من اللاعب الانتحار، ومصطلح "الحوت الأزرق" يأتي من ظاهرة حيتان الشاطئ، والتي ترتبط بفكرة الانتحار، ويشتبه في كونها أصل عدد من حوادث الانتحار ولا سيما في صفوف المراهقين.

الفوائد "البسيطة والمركبة"

آثار تراكم الديون العالمية في جميع أنحاء العالم، عدة استفسارات وشكوك وعلامات استفهام حول مدى صدقية ونجاعة توجيهات ونصائح المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يناديان باستمرار بمزيد من الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو، حتى لو كان الأمر على حساب الاقتراض، الذي يزيد بدوره من تراكم الديون وعبء خدمة الدين والفوائد المتراكمة. وهو ما دفع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين للبحث عن مخاطر هذه الفوائد وكيفية تضاعفها وتأثيراتها على الاقتصاد الحقيقي.

وحسب الدكتور سامي السويلم[130]، فإن الفائدة في النظام المالي العالمي تؤدي إلى انفصال التمويل عن بناء الثروة، ومن خلال الفوائد يستطيع المقرض أن يربح دون أن يكون له أي علاقة بالنشاط الاقتصادي الفعلي، لذلك فإن الديون تكبر وتنمو فوائدها على رأس المال وعلى المتأخرات بما يتجاوز رأس المال بأضعاف مضاعفة، مما يجعل المديونية ترتفع بمعدل أسرع من نمو الثروة. وكمثال لذلك، فلكي تزيد من الدين، تحتاج فقط موافقة الطرفين على التأجيل مقابل زيادة مقدار الدين 10 % مثلاً كما تفعله بعض المنظمات والأبناك، وفي المقابل إذا أردت أن تزيد ثروتك ب 10%، فتحتاج إلى الكثير من التضحية والإبداع والمعرفة والعزيمة[131]، ولذلك ينمو الدين بسهولة أكبر بكثير من نمو الثروة.

---

[130] د. سامى بن إبراهيم السويلم: مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الناشر مركز نماء للبحوث والدراسات – بيروت. الطبعة الأولى - عام 2013م

[131] المرجع السابق

وقد شبه الكاتب والطبيب جيكا ران الفائدة بالفيروس السرطاني في كتابه "فيروس الدَّين Debt Virus" [132]، حيث أن الفائدة تؤدي (1) لنمو الدين بشكل لا يخضع لضوابط النمو الاقتصادي، (2) ويتزايد حجم المديونية بمعدلات أسرع من معدلات النمو، (3) وتصبح الديون عبئا على الاقتصاد وتستنزف إنتاجه الحقيقي على حساب الوحدات الاقتصادية، (4) فيصبح الاقتصاد خادم للدين ويتضخم هذا الأخير أكثر فأكثر حتى تنهار منظومة الاقتصاد. هذه الدورة تحاكي ما يفعله السرطان في جسم الانسان، حيث (1) ينمو الورم السرطاني بشكل لا يخضع لضوابط نمو الخلايا الطبيعية، (2) وتتزايد الخلايا السرطانية بمعدلات أكبر من معدلات الخلايا الطبيعية، (3) وتصبح الخلايا السرطانية عبئا على الجسم، وتستهلك إنتاجه على حساب الخلايا الطبيعية، (4) فيصبح الجسم مرهون للورم السرطاني الذي يتضخم أكثر، فيموت الانسان.

وفي نفس السياق، فإن انفجار المديونية العالمية والاصطدام بالأزمات المالية يكون أسرع، في حالة الفائدة المركبة –الفائدة على الفائدة– لأن هذه الاخيرة تتزايد بشكل أُسّي أي حسب قوانين المتوالية الهندسية، ولتبسيط هذا الأمر أذكر القصة[133] التي تقول أن الملك الهندي شيرام أعجب جداً بالشطرنج، وقال لمخترعها "العالم سيتا" أن يطلب أية مكافأة يريدها، فطلب "سيتا" من الملك الحصول كمكافأة على حبة قمح واحدة في أول خانة وحبتين في الثانية و4 حبات في الثالثة، ثم ثماني ثم 16 ثم 32 وهكذا بمضاعفة الحبات في كل خانة تالية حتى الخانة 64. ورغم موافقة

---

[132] Jacques S. Jaikaran. Debt Virus: A Compelling Solution to the World's Debt Problems Hardcover – December 1, 1992

[133] ياكوف بيريلمان : كتاب الرياضيات المسلية. ترجمة الدكتور ابراهيم محمود شوشة. دار "مير" للطباعة والنشر، موسكو.

الملك السريعة وإعطاء الأمر لجمع الحبوب للمخترع، إلا أن مملكته لم تستطع توفير ما أمر به الملك، ولم يستطع كافة خدامه حساب عدد حبات الكمية المطلوبة حتى بعد وفاة الملك والمخترع الشاب نفسه. لماذا؟ بحساب الزيادة بشكل أُسي، فإن عدد حبات القمح الواجب اعطائها للمخترع هو 9.223.372.036.584.780.000، وحسب معدل عدد حبات القمح بالكيلوغرام الواحد والبالغ 25000 حبة في الكيلوغرام، فانه سوف يأخذ 368.934.881.463 طن قمح. وبما أن انتاج العالم السنوي من القمح حسب احصائيات 2019 هو 760 مليون طن، فهذا يعني انه سيأخذ انتاج العالم من القمح لمدة 485 سنة تقريبا. بالنسبة لحساب عدد الحبات، لو افترضنا انه سيقوم بعد القمح حبة حبة وكل حبة ستستغرق منه 6.25 جزء من الثانية سيكون عليه ان يعمل على عدها بعمل متواصل لمده 19 مليار سنه. نعم هذه آفة الفائدة وتفعل في الاسواق المالية نفس ضخامة وخيالية الأرباح التي وقعت مع الشطرنج، لهذا يقول ريتشارد برايس[134] : "لو استثمر بنس واحد بفائدة، للمدة الواقعة بين السنة الميلادية الأولى ومطلع العصر الرأسمالي لأصبحت قيمة هذا البنس الواحد قيمة كرة ذهبية مصممة، يبلغ حجمها أضعاف حجم الكرة الأرضية".

حتى المساعدات التي تمنحها المنظمات الدولية للدول المتضررة، جزء كبير منها يتم بفوائد، فمثلا في سنة 2012 تلقت البلدان النامية دخلا إجماليا يزيد قليلا عن 2 تريليون دولار، من القروض والمساعدات والاستثمارات والتحويلات المالية

[134] ريتشارد برايس Richard Price 1723 – 1791 م هو فيلسوف، وخبير إكتواري، من مملكة بريطانيا العظمى، كان عضوًا في الجمعية الملكية، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، توفي في لندن، عن عمر يناهز 68 عاماً

وغيرها[135]. وفي نفس السنة، خرج من هذه الدول النامية 5 تريليونات دولار في اتجاه البلدان المتقدمة. هذا التدفق الصافي العكسي للثروة – أي 3 تريليونات دولار– هو أكبر 24 مرة من جميع ميزانيات المعونة في العالم مجتمعة[136]. بمعنى آخر، مقابل كل دولار من المساعدات التي تحصل عليها البلدان النامية، تفقد هذه الأخيرة 24 دولارا في صافي التدفقات الخارجية .

لقد ظل البنك الدولي طيلة عقود يسعى لتحقيق شعار "عالم خال من الفقر" عن طريق تقديم قروض لبلدان العالم النامي، وللسف كانت الوسيلة هي القروض، وكان في المقابل يبيع هذه القروض لمستثمري "وول ستريت" بعوائد مجزية تصل إلى 15%[137]. ولكي تحصل دولة على القرض، تخضع ضرورة لشروط يحددها صندوق النقد الدولي، وفي بعض الحالات تخضع "لبرامج تقويم هيكلي"، وفي حال عدم قدرتها على تسديد القروض التي تلقتها، تضطر الدولة المَدينة إلى بيع الأصول العامة وخفض الإنفاق العام وغض الطرف عن البرامج الاجتماعية واستعمال أموال المعاشات، مما يزيد من تفقير الدولة وتفقير مواطنيها. وللأسف هذه السياسة "برامج الدعم بقروض"، زادت من عبء الديون الثقيلة على الدول وأغلقت كلّ الآفاق التنموية فيها وأدت إلى تحول أموال الانفاق العمومية وميزانيات البرامج الاجتماعية ومدخرات المعاشات إلى أداء خدمة الدين على حساب مستقبل هذه الدول؛ وكنتيجة لهذه السياسة تضاعفت خدمات الدين 9 مرات مقارنة مع

---

[135] رأسمالية ما بعد كورونا: https://arabicpost.shorthandstories.com/Capitalism-Beyond-Corona/

[136] المرجع السابق

[137] المرجع السابق

الميزانية المخصصة للبرامج الاجتماعية في بعض الدول الافريقية كما يوضح ذلك الجدول أسفله[138].

الدولة	الخدمات الاجتماعية (%) نسبة للناتج الداخلي الاجمالي	خدمات الدين (%) نسبة للناتج الداخلي الاجمالي
تنزانيا	15	46
كينيا	6,12	40
غامبيا	6,7	40
زامبيا	6,7	40
كاميرون	4	36
ساحل العاج	11,4	35

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD): الحصّة المخصّصة للخدمات الاجتماعية من الميزانية لبعض الدول مقارنة بخدمات الدين (%)

وفي بحثٍ معنون ب" العالم ينهب ثروة إفريقيا التي تبلغ مليارات الدولارات سنويًا"[139] نشرته صحيفة غارديان البريطانية، ورد فيه أن أكثر من 40 مليار دولار يتمّ نهبها سنويّاً من الثروات الإفريقية، وذكر البحث- الذي قام به تحالفٌ من حمْلة المساواة والتنمية من المملكة المتحدة ومن إفريقيا بالتعاون مع مؤسسة Global Justice Now – أن البلدان الإفريقية تلقت 162 مليار دولار في عام 2015، في شكل قروضٍ ومساعداتٍ وتحويلاتٍ شخصية، ولكن في العام نفسه تمّ أخذ 203 مليار دولار من القارة، إمّا مباشرةً من خلال الشركات المتعددة الجنسيات

---

[138] محمد بشير جوب: الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية. قراءات افريقية دراسات وبحوث. 2019-01-29

[139] Karen McVEIGH, World is plundering Africa's wealth of 'billions of dollars a year, https://www.theguardian.com, 25/05/2017.

التي تعيد أرباحها وتحوّل الأموال بشكلٍ غير قانوني إلى ملاذات ضريبية، أو التكاليف التي تفرضها الاتفاقيات الدولية من خلال التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، كما ذكر أنّ الحكومات الإفريقية استلمت قروضاً بقيمة 32 مليار دولار في عام 2015، ولكنها دفعت أكثر من نصف هذا المبلغ، تقريبا 18 مليار دولار كفوائد لهذا الدين[140].

وقد تطرق الاقتصادي البوروندي ليونيل ديكمانا مارتيل Léonce Ndikumana martèle إلى هذا الاستنزاف الذي تتعرض له الدول الافريقية جراء القروض والمساعدات، في كتابه "ديون إفريقيا البغيضة.. كيف استنزفت الديون وتهريب رؤوس الأموال القارة؟" وجاء على لسانه أن *"إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إلى حدٍّ كبيرٍ دائنٌ مقابل بقية العالم؛ ففي عام 2008م بلغ رصيد رأس المال الذي نُهب من 33 دولة– هي الدول التي شملتها الدراسة المذكورة– 944 مليار دولار، مقابل ديونٍ خارجية 177 مليار دولار؛ وبالتالي فإنّ هذه البلدان خرج منها نحو 767 مليار دولار من الأصول الأجنبية الصافية*". وكما جاء في الكتاب فإن خروج رؤوس الأموال بسبب الديون هي المسؤولة عن وفاة 77000 طفل رضيع في السنة، ولكلّ دولار تقدّمه المؤسسات والمنظمات الدولية إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ينتج منه نحو 60 سنت – وهو أكثر من نصف الدولار بقليل– وهو شكل مباشر بهروب رأس المال في العام نفسه[141]. وهذا ما يجعل الدول تقترض من

---

[140] المصدر السابق

[141] Léonce NDIKUMANA et James K. BOYCE, La dette odieuse de l’Afrique. Comment l’endettement et la fuite de capitaux ont saigné un continent, Dakar, éditions Amalion 2013

جديد من أجل سداد فوائد الدين القديم، إلى أن تتأزم ماليتها العمومية وينهار اقتصادها.

التغيرات المناخية

فشلت الجهود العالمية من الحد من ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وحسب ما جاء في تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019[142]، فإنه خلال الـ10 سنوات من إصدار تقرير فجوة الانبعاثات، فإن الفجوة بين ما يجب القيام به وما يتم فعليا واسعة كما كانت دائمًا. وهذا الفشل في للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئوية، جاء بسبب تعنت الدول الكبرى التي رفضت التخفيض من أنشطتها الصناعية والانتاجية من أجل المحافظة على البيئة والكرة الأرضية. وعنوان هذا التعنت، إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يونيو 2017، انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ والتي وقعت سنة 2015، بإشراف من الأمم المتحدة، ودخلت حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016، وقد وصل عدد الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية 194 دولة، وظلت فترة التوقيع متاحة أمام الدول من 22 أبريل 2016 حتى يوم 21 من أبريل 2017.

تهدف هذه الاتفاقية إلى وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال خفض انبعاثات الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري، وذلك بالحد من التدخلات البشرية الخطيرة في النظام المناخي والتي تشمل انبعاثات الغازات الدفيئة، وهي مجموعة

---

[142] Lessons from a decade of emissions gap assessments. United Nations 2019 Environment Programme.
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/30022/EGR10.pdf?sequence=1&isAllowed=y

من الغازات التي توجد في الغلاف الجوي، تقوم بامتصاص الاشعة تحت الحمراء التي تقوم الأرض بإشعاعها أو عكسها مما يقلل من كمية الطاقة الحراريّة المفقودة من الأرض وبالتالي زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي والأرض بشكل عام، وهي: غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان، غاز الأوزون، الكلوروفلوركربون..

وحسب الرئيس الامريكي ترامب، فإن اتفاقية باريس تهدف إلى إلحاق الضرر بالولايات المتحدة وإعاقتها وإفقارها، وأنها غير منصفة للشعب الأمريكي وليست في صالحه، وجاء في كلمة الانسحاب التي ألقاها الخميس الماضي في حديقة البيت الأبيض: "اعتبارا من اليوم، ستكف الولايات المتحدة عن تنفيذ مضمون اتفاق باريس، ولن تلتزم القيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق على بلادنا[143]". وقد وصف ترامب التغيرات المناخية بالخدعة التي ابتدعتها الصين، مشككا بذلك في الأساس العلمي لظاهرة الاحتباس الحراري، فضلاً عن وجود قناعة راسخة لديه بأن القيود البيئية على الشركات تجعلها أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية. ويرى رئيس الولايات المتحدة أن التزام الدول المتقدمة مثل أمريكا والصين بمساعدة الدول النامية للتحول نحو مصادر أنظف للطاقة، وتقديم 100 مليار دولار بحسب الاتفاقية، سيضر الاقتصاد الامريكي وسيكلفه 3 تريليون دولار في الناتج العام وسيقضي على 6 ملايين وظيفة صناعية[144].

لقد أثر هذا الانسحاب الأمريكي سلبا على اتفاقية باريس للمناخ، ودخل العالم في مرحلة رمادية قانونية امتدت من يونيو 2017، إلى حين عقد الانتخابات الأمريكية

---

[143] د. نوفل الناصري: انسحاب ترامب من اتفاقية باريس: من "أميركا أولاً" إلى "أمريكا منعزلة: !" العمق المغربي : https://al3omk.com/183478.html. 06 يونيو 2017 - 03:02.

[144] المصدر السابق

المقبلة في 2020. مما أثر سلبا على الاهداف التي سُطرت من قبيل خفض الانتاج في قطاعات الورق بنسبة 12% والإسمنت بنسبة 23%، والحديد والصلب بنسبة 38 % بحلول عام 2040، وسيجعلها في خبر كان، وبالتالي ازدياد نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وانتشار ظاهرة الاحتباس الحراري. هذا المعطى أكدته الامم المتحدة بعد القرار الامريكي، واعتبرت ان الانسحاب الاميركي من الاتفاق يمكن "في اسوأ السيناريوهات" ان يترجم ارتفاعا اضافيا ب0,3 درجة لحرارة الكوكب خلال القرن الحادي والعشرين[145].

نتيجة هذا الانسحاب الامريكي من هذه الاتفاقية المفصلية في تاريخ العالم والمحددة لمستقبل الكرة الأرضية، سار لزاما على دول العالم ابتداء من هذه السنة التي تتزامن مع جائحة كورونا ، خفض الانبعاثات بنسبة 7,6 في المائة كل سنة ابتداء من سنة 2020 من أجل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئوية في سنة 2030[146]. وإذا لم تلتزم دول العالم وتُغير نهجها الاستنزافي والمفرط في الانتاج والتصنيع الملوث[147]، فمن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة 3,2 درجات مئوية أعلى من مستويات ما قبل الصناعة. وبحلول سنة 2025 فقط، ستزداد نسبة التخفيض المطلوبة إلى 15.5 في المائة كل سنة. وفي كل يوم يتم فيه الرفع من

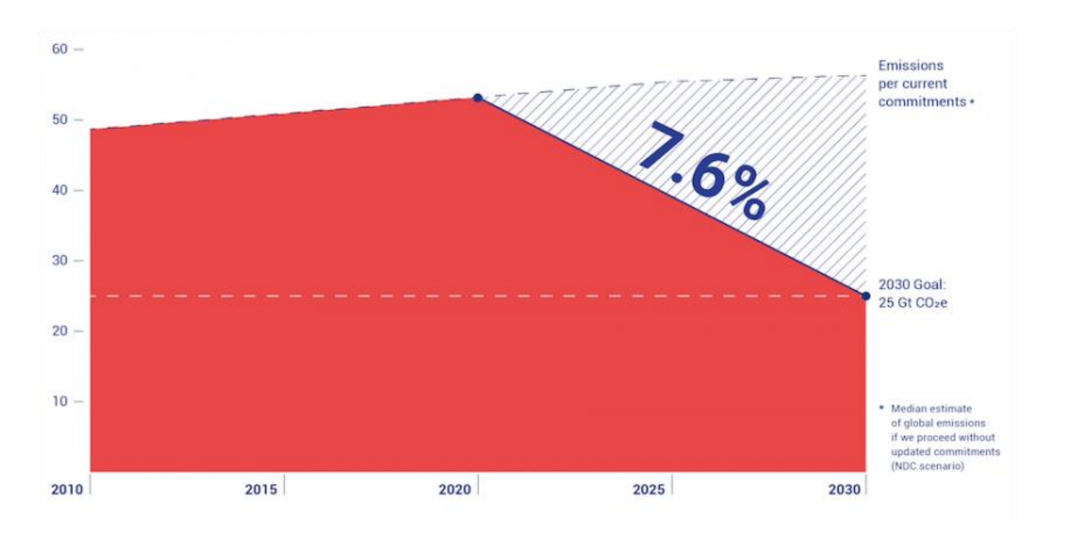
---

[145] المصدر السابق

[146] Lessons from a decade of emissions gap assessments. 2019 United Nations Environment Programme. https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/30022/EGR10.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[147] ويأتي الجزء الأكبر من الانبعاثات من قطاع الطاقة وانبعاثاته من الوقود الأحفوري. وتنتج الصناعة أكبر بصمة تلي قطاع الطاقة، تليها النقل والزراعة والمباني

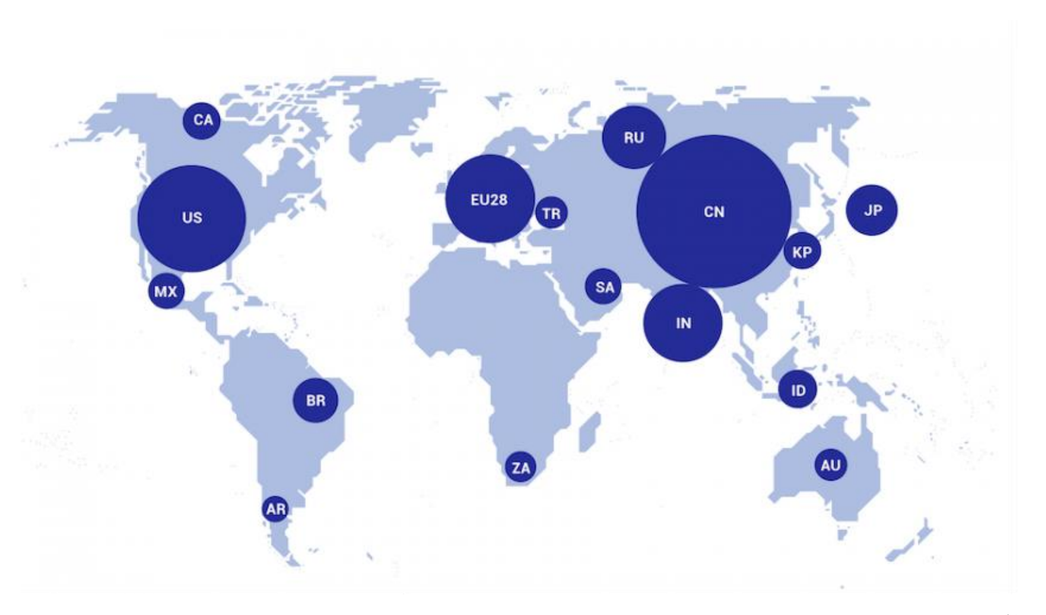
الانتاج والصناعة الملوثين، يتأخر العالم في خفض الانبعاثات، وتصبح التخفيضات أكثر حدة وصعوبة ومكلفة للعالم –المبيان أسفله–.



المصدر: Lessons from a decade of emissions gap assessments. 2019 United Nations Environment Programme

أظهرت قياسات فجوة الانبعاثات[148] أن دول مجموعة العشرين تمثل مجتمعة 78 في المائة من جميع الانبعاثات، وسبعة منها ليس لديها سياسات أو استراتيجيات حتى الآن لتحقيق تعهداتها بموجب اتفاق باريس. وتساهم أكبر أربعة دول من حيث الانبعاثات (الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 والهند) في أكثر من 55 في المائة من إجمالي الانبعاثات خلال العقد الماضي.

[148] يقيس تقرير فجوة الانبعاثات ثلاثة خطوط اتجاه رئيسية، كمية انبعاثات غازات الدفيئة كل عام حتى عام 2030؛ الالتزامات التي تعهدت بها الدول لخفض انبعاثاتها وتأثير هذه الالتزامات المحتمل على التخفيض الكلي للانبعاثات؛ السرعة التي يجب أن تقلل بها الانبعاثات للوصول إلى مستوى منخفض للانبعاثات من شأنه أن يحد من الزيادة في درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، بتكلفة معقولة؛ يحدد الفرص الرئيسية لكل بلد لزيادة وتيرة خفض الانبعاثات اللازمة لسد الفجوة.



المصدر: Lessons from a decade of emissions gap assessments. 2019 United Nations Environment Programme

ودون التفصيل، فهذه التغيرات المناخية أدت إلى حدوث موجات جفاف وتصحر لمساحات كبيرة من الأرض وما نتج عنه من كوارث زراعية وفقدان بعض المحاصيل، وتسبب في تغيير دورة الماء، وزيادة تعرية التربة والانهيارات الأرضية، وانخفاض التنوع الحيوي، بالإضافة لوقوع أحداث متطرفة في الطقس وارتفاع عدد العواصف وشدة الأعاصير، مع زيادة حرائق الغابات وازدياد الفيضانات بسبب ذوبان أجزاءً كبيرة من الجليد وأتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر وغرق الجزر المنخفضة والمدن الساحلية وانقراض العديد من الكائنات الحية. هذا علاوة على انتشار الأمراض المعدية في العالم.

وقد حذر تقرير أعده البنك الدولي[149] من أن التغيرات المناخية تهدد بغرق نحو 100 مليون شخص في الدول الفقيرة بحلول عام 2030، ويشدد التقرير على أن *"ارتفاع درجة الحرارة بين درجتين إلى 3 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية سيضع 150 مليون شخص آخرين في دائرة الإصابة بالملاريا وحدها في الهند، كما يمكن أن يؤدي إلى دخول 45 مليون شخص إلى دائرة الفقر بحلول عام 2030 من جَرّاء الصدمات الزراعية والأمراض الناجمة عن التغيرات المناخية*[150]". وتقدر المنظمة أنه خلال الفترة من عام 2030 إلى 2050 قد يتسبب تغير المناخ في 250 ألف حالة وفاة إضافية سنويا بسبب سوء التغذية والإسهال والملاريا والإجهاد الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة ، ووجدت الدراسة أنه خلال عام 2017 تعرض حوالي 157 مليون شخص من الفئات الضعيفة لموجات حارة، وأن نحو 153 مليار ساعة عمل لم تستغل جراء ارتفاع درجات الحرارة[151].

وحسب تقرير للبنك الدولي[152] حول زيادة النفايات في العالم، سوف يتزايد توليد النفايات العالمي بنسبة 70٪ بحلول عام 2050، ويؤكد التقرير أنه بسبب الانتاج والتصنيع المفرط والنمو السكاني السريع، فمن المتوقع أن ترتفع كمية النفايات المنتجة في جميع أنحاء العالم إلى 3,4 مليار طن على مدى العقود الثلاثة المقبلة، مقارنة بـ 2,01 مليار طن في عام 2016. وبالرغم أن البلدان ذات الدخل

---

[149] https://www.scientificamerican.com/article/climate-change-threatens-to-make-more-people-poor/

[150] المصدر السابق

[151] دراسة: تغير المناخ يزيد الأمراض والوفيات. 29.11.2018. https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2018/11/29/

[152] What a Waste 2.0 : A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30317

المرتفع لا تمثل سوى 16٪ من سكان العالم، إلا أنها تولد أكثر من ثلث (34٪) نفايات العالم. ويُعزى ما يقرب من ربع إنتاج النفايات في العالم (23٪) حاليًا إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد أكد التقرير أن معالجة النفايات والتخلص منها قد ولدت 1,6 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2016، أي حوالي 5٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

بدوره يتأثر الاقتصاد العالمي بالتغيرات المناخية، حيث من المتوقع أن يخسر ما مقداره 2400 مليار دولار، فحسب تقرير أعدته منظمة العمل الدولية[153]، فبالنسبة للسيناريو المتفائل المتمثل في ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1,5 درجة مئوية في عام 2030، سيفقد الاقتصاد العالمي 2,2 في المائة من إجمالي ساعات العمل في جميع أنحاء العالم بسبب درجات الحرارة المرتفعة، وهي خسارة تعادل 80 مليون وظيفة بدوام كامل. وهذا يعادل خسائر اقتصادية العالمية تقدر ب2400 مليار دولار. ووفقاً لذات التقرير فهناك أكثر من 940 مليون شخص حول العالم يعملون بالزراعة، ومن المتوقع أن يخسر قطاع الزراعة حوالي 60% من إجمالي ساعات العمل بسبب التغيرات المناخية بحلول عام 2030.

---

[153] Increase in heat stress predicted to bring productivity loss equivalent to 80 million jobs. International Labour Organization (ILO.). 1/7/2019
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_711917/lang--en/index.htm

ضرورة الاصلاح

يقوم الاقتصاد العالمي على مرتكزات تعتبر الاستهلاك المفرط والمصطنع والانتاج المستنزف للموارد المتاحة، أهم محركات النمو العالمي وأسرع وسائل تحقيق الربح والثروة، وقد ترتب عن هذا المنهج، ضرورة توفير موارد ما يعادل 1.7 كرة أرضية لتلبية احتياجات سكان العالم وأدى إلى استنزاف الموارد ونضوب بعض الثروات الطبيعية، وتسبب في ظهور كوارث طبيعية واجتماعية ومناخية تهدد الانسان والأرض ومستقبل الكون. تؤكد هذه الحقائق عدم قدرة الاقتصاد العالمي الحالي على مواكبة الأهداف الإنسانية التي طرحها منظروه الرأسماليون، والتي انطلقت من كونه –أي الإنسان– كائن عاقل ذو مسؤولية معنوية، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، فهو ضعيف ومسلوب الارادة أمام الدعاية الاستهلاكية، بل أصبح خاضعا للاقتصاد وآلات الانتاج العالمي.

العالم الآن أمام خيارين، إما مواصلة وتيرة هذه الاستهلاك البشري، ومعه ارتفاع الانتاج العالمي وتزايد استنزاف الموارد المتاحة على هذا الكوكب إلا أن نصل إلى هلاكه وفناءه، أو تغيير هذا النموذج القائم على الاستهلاك والانتاج، والعمل على تحقيق التوازن بين تلبية رغبات الانسان والمحافظة على الموارد المتاحة بما يتوافق مع خاصية الندرة Scarcity. وهذه من الأوراش الكبرى التي ينبغي على قادة العالم وقادة الفكر والاقتصاد الاشتغال عليها في عالم ما بعد كورونا.

الفصل الخامس
تجديد الفكر الاقتصادي والحاجة لنظام اقتصادي عالمي بديل

دواعي تجديد الفكر الاقتصادي

لقد كشفت الأزمات المالية المتكررة وجائحة كورونا عن اختلالات منظومة الاقتصاد العالمي وفضحت هشاشة مرتكزاتها النيوليبيرالية وأثبت أنها في غاية الاضطراب وعدم الاستقرار؛ وقد دفعت هذه الأسس الكثير من الاقتصاديين إلى التنبؤ بحدوث انهيارات في الاقتصاد الرأسمالي منذ عقدين مضت، وقد نبّه الاقتصادي الفرنسي موريس اليه Maurice Allais الحاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1988 إلى أن نظام الاقتصاد الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره. وفي نفس السياق، وبسبب جائحة كورونا صرَّحت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"[154] بأن الاعتقاد في سلامة الأسس الاقتصادية والاقتصاد العالمي الذي يصحح نفسه، أمران يعرقلان التفكير السياسي في الاقتصادات المتقدمة، وأكدت أن هذا الاعتقاد سيؤدي إلى إعاقة التدخلات السياسية الأكثر جرأة، واللازمة لمنع تهديد أزمة أكثر خطورة، ويزيد من فرص أن تتسبب الصدمات المتكررة في أضرار اقتصادية خطيرة في المستقبل.

---

[154] الأونكتاد: أزمة بقيمة تريليون دولار قد يتسبب بها فيروس كورونا، فهل يمكن تجنبها؟
https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

وحسب الاقتصادي الأمريكي الشهير مينسكي هايمان[155]، فقد استنفد الاقتصاد العالمي القائم على نموذج روزفلت المعروف ب "النموذج الرأسمالي الجديد" طاقته وتجاوز مرحلة أوج عطائه، وأنه يحتاج إلى فحص دقيق وتغيير وبحث عن نموذج جديد قادر على مجاراة التحديات التي يواجهها العالم، وينبغي ضرورة توجيه الجهود نحو هذا النموذج الجديد تنظيراً ببناء النظرية المناسبة التي تفسر ذلك، وممارسةً برسم السياسات الملائمة لاحتوائه، *"وهذه هي المهمة التاريخية للرئيس الأمريكي"*[156]، ومن ثم. يقول مينسكي *"إن المشاكل التي واجهها روزفلت قبل ستين عاما والمشاكل التي يواجهها الرئيس كلينتون الآن على قدر كبير من التشابه. لقد ورث روزفلت نموذجا رأسماليا فاشلاً مما استدعى إقامة نموذج رأسمالي جديد خلال النصف الأول من فترة عهدته (1933-1937م). إن نموذج روزفلت الجديد للرأسمالية خدم الولايات المتحدة والعالم ما يقارب نصف قرن، ولكن بدا خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية أن هذا النموذج قد استنفد طاقته، وتجاوز مرحلة أوج عطائه . إن هذا النموذج لم يتفكك بالكامل كما حصل لنموذج "دعه يعمل" خلال سنوات الكساد 1929-1933م، إلا أنه يتضح بشكل جلي أن نموذجنا الحالي يحتاج إلى فحص دقيق على أقل تقدير إن لم يكن تغييرا؛ وعى ذلك الرئيس كلينتون أم لا فإن المهمة التاريخية التي تنتظره تتمثل لتاريخية التي تنتظره تتمثل في اكتشاف ووضع النموذج الرأسمالي الجديد والمناسب"*

[155] Minsky, P.H. (1993) "Finance and Stability: The Limits of Capitalism", May 1993.P. 12

[156] عندما تولى بيل كلينتون الحكم في فترته الأولى في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت أمريكا تعاني ركودا حادا، وقد أشار مينسكي لذلك وحلل الوضع من كونه شبيها بما كان يواجهه روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضي ومن ثم وجه رسالة لكلينتون هي التي أشرت إليه

من جانبه يرى "ستجليتز" في كتابه المعنون ب"السقوط الحر: الولايات المتحدة والأسواق الحرة وهبوط الاقتصاد العالمي" الذي قام فيه بتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية أن السبب الرئيسي كان هو التخلص من الضوابط التي تحكم عمل السوق كافة، في ظل سيادة الاعتقاد بأن آخر الأزمات هي أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، واعتقاد الولايات المتحدة الراسخ أن النمو والسياسات الاقتصادية المبنية على عمل السوق هما سياسات سليمة ولا تقبل المساس[157]. ويتفق تحليل "ستجليتز" مع رأي الاقتصادي بول كروجمان الحائز أيضاً على جائزة نوبل، والذي يقر بأن نجاح الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات السابقة كان بفضل وجود قواعد فاعلة تم فرضها بقوة الدولة، كما يقر بأن انهيار النظام المالي هو انعكاس لانهيار النظام الاقتصادي بسبب وجود مشكلات أخرى هيكلية، تشمل تفاوت الثروة وعدم مساءلة ومحاسبة رجال الأعمال والسياسيين والتركيز على المكاسب قصيرة الأجل[158].

ما وصل إليه الاقتصاد العالمي من تناقضات راجع بالأساس للركائز الأربعة –وهي الخصخصة وإلغاء القيود والأسواق الحرة والنزعة الفردية– التي يعتبرها منظرو النيوليبرالية حلولا أبدية للإشكالات الاقتصادية وللأزمات المالية التي شهدها العالم سابقا وسيشهدها مستقبلا، على أساس أنها تشكل قطائع مع مصالح المجموعة أو المنحى الجماعي أو الاشتراكي. وقد أكد المنظِّر الليبرالي الكلاسيكي ميلتون

---

[157] J. Stiglitz, "Freefall, America and the Sinking of the World Economy". (U.S.: W.W. Norton & Company Ltd, 2008). P. 361.

[158] إناس عبد الله. مصدر سابق

فريدمان هذه الرغبة القوية [159] وقال "*من المرجح أن يثبت أن المنحى الجماعي أكثر صعوبة في عكس التيار أو تغييره بشكل أساسي مقارنة مع نظرية عدم التدخل، خاصة إذا كانت تذهب إلى حد يقوض أساسيات الديمقراطية السياسية. ومن المؤكد أن هذا الاتجاه، الذي سيكون موجودًا على أي حال، سيزداد تسارعه بسبب الحرب الباردة، ناهيك عن البديل الأكثر رعبًا وهو حرب واسعة النطاق. لكن إذا كان يمكن تجاوز هذه العقبات، فإن الليبرالية الجديدة تقدِّم أملًا حقيقيًّا بمستقبل أفضل، وهو أمل يمثِّل بالفعل تيارًا تتقاطع حوله الآراء وهو قادر على إثارة حماس الرجال ذوي النوايا الحسنة في كل مكان، وبالتالي يصبح التيار الرئيسي للرأي العام*"[160].

وقد عرفت النظريات الاقتصادية في بداية الستينات عدة دعوات تجديدية قادها مجموعة من كبار الاقتصاديين الرأسماليين كأمثال أرثور [161] ودورلوف ولان[162] وهولوند[163]، وكيرمان[164]، وحومص[165] ، لوموانی[166] الذين أكدوا على عدم حتمية توازن السوق وأن الاقتصاد ليس بالضرورة متوازن the economy is not necessarily in equilibrium، وأنه ليس شيئًا معينًا وشكلا محددًا ولكن له عدة

---

[159] ميلتون فريدمان مقال منشور عام 1951 بعنوان "الليبرالية الجديدة وآفاقها"(Neo-Liberalism and its Prospects)؛

[160] محمد الشرقاوي: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية. مركز الجزيرة للدراسات. 2020/03/30

[161] Brian Arthur: “Out-of Equilibrium Economics and Agent-Based Modeling,” dans Handbook of computational economics, ed. L. Tesfatsion, et K. L. Judd, vol. 2, p. 1551–1564

[162] B. Arthur, S. N. Durlauf, and D. A. Lane (eds.), “The Economy as an Evolving Complex System II”, Reading, 1997 .Mass.: Addison-Wesley, 15-44

[163] Holland, J. H. “Complex Adaptive Systems Daedalus”, MIT Press, 1992, Vol 121, pages 17-30

[164] A.P. Kirman, “Whom or what does the representative individual represent?” J. Econ. Perspect. 6(2), 117–36 (1992).

[165] ”Cars Hommes “Behavioral Rationality and Heterogeneous Expectations in Complex Economic Systems

[166] LE Moigne, 1995: Jean-Louis LE MOIGNE On theorizing the complexity of economic systems. The Journal of Socio-Economics

أشكال نتيجة تطور المؤسسات وكثرة التوافقات والابتكارات التكنولوجية. وقد تطرقت في دراسة مفصلة[167] لأبرز هذه الدعوات التي تحولت إلى تيار وحركة تجديدية تدعو إلى إعادة مراجعة بعض الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي وأكدت على ضرورة معالجة أسباب هذا الاضطراب وعدم الاستقرار.

ومن بين الاسباب التي دفعت هؤلاء الاقتصاديين إلى الدعوة لتجديد أسس الفكر الاقتصادي، التناقضات التي تستند عليها النظرية الكلاسيكية للاقتصاد العالمي والمُنتصبة على العناصر التالية [168]: (1) حالة التطابق بين سلوك الوحدات الاقتصادية بحيث يكون لديها نفس المعلومات وتعالجها بنفس الطريقة؛ (2) العقلانية المثالية للإنسان الاقتصادي التي تساعده في اتخاذ القرارات بشكل سليم وصحيح، (3) توافق التغيرات الكبيرة في الأسعار مع المعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق. (4) تساهم هذه المعلومات الجديدة في تعديل النسبة بين العرض والطلب ثم السعر أيضًا، بمعنى التوازن الميكانيكي للسوق mechanical equilibrium of the market.، (5) تنطوي هذه المفاهيم أيضًا على علاقة سببية Cause–Effect relation التي تحدث فيها تغييرات كبيرة في الأسعار بسبب رد فعل السوق على وصول أخبار مهمة خارجية، وعليه من المفترض أن يرتبط التغير الكبير في السعر بحدث خارجي كبير بنفس القدر.

---

[167] Naciri & Tkiouat 2016- « Economics Agent-Based Models: Survey”. International Journal of Applied Engineering Research (IJAER). Published: Volume 11, Number 8 (2016) pp 5492-5502

[168] Cristelli, 2014: Matthew Cristelli. Complexity in Financial Markets; Modeling Psychological Behavior in Agent-Based Models and Order Book Models / Springer Publishing International Switzerland 2014

ولقد أثبت الواقع والاحداث الاقتصادية المتتالية، عدم صوابية هذه الافتراضات بل ليس لها أي أساس على الإطلاق، واعتبرها الاقتصاديون أحد الأسباب التي تؤدي إلى الاستهانة بتحولات السوق والاشكالات المالية والازمات الاقتصادية المترتبة عنه. وقد حذر هربرت سيمون[169] ممّا يمكن أن يترتب عن فرضية العقلانية المثالية للإنسان الاقتصادي، ويؤكد أنها سبب عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي. وخلص سيمون إلى أن *"الاقتصاديين لا يمكنهم الاتفاق على حلول للمشاكل الاقتصادية، لأنه ليس لديهم هياكل نظرية تصف بدقة النظام الاقتصادي وكيف يتخذ الناس القرارات في حالة عدم اليقين*" وأوضح السبب الدقيق لهذا العجز: *"تفتقر إلى معلومات تجريبية خاصة حول كيفية تطوير توقعات المستقبل من قبل الجهات الفاعلة ذات القدرات المعرفية المحدودة، وكيف يستخدمون هذه التوقعات لبناء سلوكهم الخاص*"[170]

وحسب مينسكي فإن عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي هذا يرجع بالأساس إلى عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والتعاملات المالية، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بتركيبة الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار إلى عدمه *"فرضية عدم الاستقرار تمثل نظرية أثر الدين على سلوك الاقتصاد، كما أنها تأخذ في الحسبان الكيفية التي تسوى بها هذه الديون.*[171]" ويؤكد أن طول فترة الرخاء والازدهار يؤدي

---

[169] Simon 1955:"A behavioral model of rational choice," The Quaterly Journal of Economics, 69, p 99–118

[170] Simon,1984: Herbert Simon: The New Science: Understanding the science of the artificial

[171] L.R. Wray (2007) "Lessons from the Subprime meltdown",The Levy Economics Institute of Bard College,.

بالاقتصاد إلى أن ينتقل من العلاقات الاقتصادية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرةStability is destabilizing .

مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي

عرفت المنظومة الاقتصادية عدة محاولات ومقاربات لتجديد المنطلقات الفكرية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، وهي التي ساهمت في تغيير ملامح النظام الاقتصادي الدولي وعدَّلت بعض المرتكزات والمفاهيم التي تطرقنا إليها أعلاه، وذلك استجابةً للتطورات التاريخية ومحاولةً لتصحيح الاختلالات والمعوقات التي عرفها الفكر الرأسمالي والاقتصاد النيوليبرالي. وقد قام المفكر الاقتصادي العربي الدكتور إبراهيم العيسوي، بمدارسة هذه المقاربات وتجميعها في كتاب "*تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية للفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره*" الصادر في نهاية 2019 والمنشور من طرف معهد التخطيط القومي والهيئة المصرية العامة للكتاب. ويعتبر هذا الكتاب مرجع اقتصادي فتح مساحة كبيرة لإعادة التفكير فيما درج عليه معشر الاقتصاديين – خصوصا في الوطن العربي– على قبوله كمسلمات ومقولات ونظريات اقتصادية وتنموية. وهو محاولة قيمة لتصحيح أسس الاقتصاد العالمي وإخراجه من النطاق الضيق للنيوكلاسيكية والنيوليبرالية إلى الآفاق الواسعة التي يستفيد فيها التنظير الاقتصادي من إنجازات العلوم الاجتماعية والطبيعية والانسانية. وقد جمع الدكتور العيسوي هذه المقاربات في 12 مقاربة قسَّمها إلى 3 مجموعة، الأولى تقوم على مزج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والاخلاق؛ وترتكز المجموعة الثانية على مقاربات تمزج الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب؛ ومجموعة ثالثة للمقاربات

التي تقوم على افتراضات وتصورات أكثر تعقدا للسلوك الاقتصادي. ويمكن تلخيص هذه المقاربات كالتالي[172]:

المقاربة التاريخية: تُركز على أهمية السياق التاريخي لفهم الظواهر الاقتصادية، وتشدد على نسبية القوانين أو النظريات الاقتصادية في الزمان والمكان، وتؤكد على أهمية النظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد. وركزت على علاقة الاقتصاد بالاجتماع وتأسيس ماكس فيبر لعلم الاقتصاد الاجتماعي، فضلا عن كشفها لتناقضات اقتصاد السوق الحر واقتراحها لبدائل أفضل مثل اقتصاد السوق الاجتماعي ودولة الرعاية الاجتماعية.

المقاربة التطورية: تعتبر النظام الاقتصادي نظام مركب قابل للتكيف Complex adaptive system كما أنها توسع موضوع علم الإقتصاد ليشمل إلى جانب تخصيص الموارد النادرة، البحث في كيفية تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد، كما تستهدف هذه المقاربة استكمال اقتصاديات التوازن باقتصاديات التطور التي تركز على تحليل اتجاهات تطور الرأسمالية. ويمكن الرجوع لبحث لي مفصل حول تطور نظرية التركيب والأنظمة المركبة Complex system theory development منذ 1940 إلى عام 2015، واعتمدت فيه على أزيد من 240 مرجع في هذا المجال[173].

[172] الدكتور إبراهيم العيسوي، "تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية للفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره" معهد التخطيط القومي والهيئة المصرية العامة للكتاب. 2019 القاهرة

[173] Naciri & Tkiouat 2015 (1), Complex system theory development. International Journal of Latest Research in Science and Technology. Volume 4, Issue 6: Page No93-103, November-December 2015. (ISI)

المقاربة المؤسسية: وقد ظهرت كرد فعل على ما تتسم به الكلاسيكية والنيوكلاسكية من اختزال لقواعد السلوك الاقتصادي وتجاهل للبيئة الاجتماعية وما أنتجه البشر من قواعد تحكم سلوكهم الإقتصادي. هذه المقاربة لم تتخلص كليا من الافتراضات المعيبة للنيوكالسيكية، وحافظت على التحيز التقليدي للملكية الخاصة والحكومة الصغيرة.

المقاربة الاجتماعية. وجهت هذه المقاربة النظر إلى أن السلوك الإقتصادي لا يقع في فراغ اجتماعي، وأن الأسواق هي في الحقيقة كيانات اجتماعية وأن ما يدور فيها وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي. ولهذه المقاربة فرعان: الإقتصاد الاجتماعي Social economics المرتبط بماكس فيبر ورونالد ستانفيلد. والاجتصاد "Socionomics" المرتبط بروبرت بريتشر الذي ركز على مفهوم المزاج الاجتماعي Social mood كمحدد رئيسي للفكر والسلوك الإقتصادي والسياسي والثقافي، واقترح مفهوم الانسان الإقتصادي الاجتماعيHomo Socioeconomicus كبديل للإنسان الإقتصادي.

المقاربة الماركسية: وهي مقاربة تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات متشابكة لمنظومة مجتمعية ذات سياق تاريخي محدد. وهي تركز على فهم مراحل تطور النظم الاجتماعية والكشف عن قوانين حركة التاريخ، مع اهتمام خاص بفهم قوانين سير النظام الرأسمالي. ومن أبرز مفاهيمها مفهوم الطبقات ومفهوم الصراع الطبقي ومفهوم الاستغلال وفائض القيمة ومفهوم الفائض الإقتصادي ومفهوم الإمبريالية. وأساس المقاربة الماركسية هو المادية التاريخية، ومن أبرز قوانينها: قانون التطور المطرد لقوى الإنتاج، وقانون التوافق /التناقض

بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقانون التوافق /التعارض بين الأساس الإقتصادي للمجتمع وبنيته الفوقية.

المقاربة الأخلاقية : تدعو إلى تبني نظم بديلة كالاشتراكية الأخلاقية أو الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية وفق ميثاق أخلاقي أو اقتصاد يقوم على مبادئ أخلاقية كما يؤسس له الاقتصاد الاسلامي. لتملك هذه المنظومة، يجب الحرص على السلوك الأخلاقي من خلال وسائل التربية والعالم، والترويج لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات، واعتماد الوصايا والقواعد المطابقة للشريعة.

المقاربة التجريبية. تقوم على إمكانية دراسة النظريات الإقتصادية وفهم السلوك الإقتصادي بأسلوب التجارب المعملية المحكمة. ومن أشهر روادها فيرنون سميث ودانيال كانيمان. ومن أبرز نتائجها انه على خلاف افتراضات النظرية النيوكلاسيكية لا يمتلك الأفراد تفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقا، وأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، ولذا فهم يتصرفون في معظم الأحوال وفق الحدس والسليقة، كما أن للسياق الإقتصادي والاجتماعي والثقافي تأثيًرا ملحوظً على ما يتخذه الناس من قرارات. وقد أثبت التجارب عدم صحة افتراض الرشد التقليدي للإنسان الاقتصادي.

المقاربة النفسية: أو علم النفس الإقتصادي Psychology Economic وهي تقوم على المزج بين علم الإقتصاد وعلم النفس في دراسة قضايا الاختيار وصنع القرار، وفي فهم الآليات والآثار النفسية للأحداث والتصرفات الإقتصادية. ومن رواد هذه المقاربة هيربير سيمون صاحب افتراض الرشد المحدود أو المقيد

وأن غاية السلوك الإقتصادي ابتغاء الرضا لا تعظيم bounded rationality المنفعة. ومنهم كذلك جورج أكرلوف وروبرت شيللر الذين طوروا فكرة كيينز عن النوازع والغرائز الحيوانية spirits Animal أي تغليب الأفراد للميول والمشاعر والعواطف التلقائية في سلوكهم الإقتصادي، واعتمادهم على الثقة المتبادلة فيما بينهم، والتأثر بالقصص والروايات التي يتداولها الناس. والميل للعدالة في معاملاتهم في بعض الأحيان والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعيًا في البعض الآخر.

المقاربة السلوكية: تقوم هذه المقاربة على تحليل سلوك البشر الحقيقيين لا سلوك الانسان الإقتصادي المتمتع بذكاء خارق والمجرد من العواطف. وهي تعتمد على التجارب والاستبيانات والمسوح ودراسات الحالات وتحليل السلاسل الزمنية. وحسب دانيال كانيمان فإن للإنسان نظامين إدراكيين: نظام عقلاني يتميز بالبطء ويتطلب جهًدا ذهنيًا لفهم القرارات، ونظام حدسي يتميز بالسرعة والتلقائية ولا يحتاج إلى جهد ذهني كبير في اتخاذ القرارات. والنظام الثاني هو الأكثر استخداما في الحياة العملية. وهكذا فإن المقاربة السلوكية لا تستبعد الرشادة تماما – وهي تميل إلى فرض الرشادة المقيدة– ولكنها تعتبر الرشادة حالة خاصة جًدا. ولا تقتصر المقاربة السلوكية على تفسير السلوك، بل إنها تعمل على تصحيحه في الاتجاه المرغوب فيه من طرف صانع السياسة، وذلك بأسلوب الترغيب أو التحفيز.

المقاربة العصبية Neuroeconomics : هي نتاج تضافر علوم الإقتصاد والنفس والأعصاب. وهي تستهدف فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي بالمخ إلى اتخاذ قرار معين. ومن أعالمها بول جليمشر أول رئيس لجمعية الإقتصاد

العصبي 2003 . وتستخدم هذه المقاربة تقنية مسح المخ للإجابة على أسئلة مثل: ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين؟ وما هي أدوار المناطق المختلفة في المخ في هذه المواجهة؟ ومن ثم المساهمة في صنع القرار الإقتصادي. واستنادا إلى نتائج تجارب يجرى معظمها على الحيوان وفي بعض الحالات على البشر، تبنى نماذج رياضية للتنبؤ بالسلوك الإقتصادي. وتؤكد نتائج المقاربة العصبية بعض ما توصلت المقاربتين التجريبية والسلوكية.

المقاربات المعلوماتية: تقوم هذه المقاربات على رفض فرضية العلم الكامل لدى المتعاملين في الأسواق، وتفترض عوضا عنه أن الظاهرة العامة هي نقص المعلومات، وعدم تماثل المعلومات التي يحوزها المتعاملون. كما يفترض أن البحث عن المعلومات له كلفة، وخلافا للافتراض النيوكلاسيكي بأن الأسعار تلخص كل ما يهم المتعاملون من معلومات، فقد بيَّنت هذه المقاربات أن ثمة معلومات إضافية تؤثر في القرار مثل الجودة والضمانات وخدمات ما بعد البيع وغيرها. كما انتهت هذه المقاربة إلى أن الاعتراف بنقص المعلومات وبكلفة الحصول عليها يجرِّد السوق من خاصية الكفاءة، ويخلق مبرًرا للتدخل الحكومي تحقيقا للصالح العام.

مقاربات النظم المعقدة Complexity Economics تقوم هذه المقاربة على أن السلوك الإقتصادي يتم في إطار نظام اقتصادي مركب من أبرز خصائصه اللاخطية، والتفاعلية، وسطوة الماضي path dependence، والتغذية الرجعية الموجبة feedback positive ، ومن ثم التراكمية، وغياب التوازن، وأن فهم وتقييم آثار السياسات الاقتصادية في هذا الإطار يتم باستخدام محاكاة الكومبيوتر القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي كالمحاكاة على مستوى الوحدة– agent based

simulation، وقد فصّلتُ هذه المقاربة في دراستين يمكن الرجوع إليهما، حيث تطرقت الاولى لكيفية فهم التركيب في الاقتصاد[174]، بينما عرضت الدراسة الثانية أهم النماذج الاقتصادية التي اعتمدت على هذه المقاربة على مدى السنوات الـ 25 الماضية –23 نموذجا–[175].

يُظهر العدد المرتفع لهذه الاجتهادات التي تحاول إيجاد بديل للاقتصاد الرأسمالي الحالي مدى اقتناع الغالبية الكبيرة من المفكرين والعلماء والاقتصاديين بضرورة تصحيح المسلمات التي تطرقنا إليها في المحور السابق وضرورة بناء مقاربة تكاملية شاملة تنجح في صياغة علم اقتصاد بديل.. ولحد الأن لم تنجح بعد هذه المحاولات والمقاربات في بلورة تصور ومنظومة متكاملة لاقتصاد عالمي كفؤ وعادل يتمحور حول الأنسان.

أدوار الدولة وآليات السوق

رغم ارتكاز أسس الاقتصاد النيوليبرالي على عدم تدخل الدولة ووصف ذلك بالخطيئة الكبيرة، غير أنه وفي حالة الأزمات تلتجأ المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الدولة وتضطر الحكومات إلى تحمُّل الخسائر وتدفع ثمن المجازفات وحدها، ولكن في المقابل إذا صعدت الأسواق المالية والبورصات وبدأت الشركات تربح أضعاف ما تستثمره، يتم منع الحكومات من

---

[174] Naciri & Tkiouat 2015 (3)- Understanding complexity in economic systems with agent based modeling. International Journal of Latest Research in Science and (Technology. Volume 4, Issue 3: Page No.28-31, May-June 2015.(ISI

[175] Naciri & Tkiouat 2016- « Economics Agent-Based Models: Survey”. International Journal of Applied Engineering Research (IJAER). Published: Volume 11, Number 8 ((2016) pp 5492-5502. (SCOPUS

التدخل مراقبة السوق ويعتبرون ذلك ممارسة مخلة بالمنافسة، ويؤكدون على أن كفاءة السوق تجعلها قادرة على تنظيم نفسها بنفسها؛ وإذا ما تهاوت السوق من جديد تطالب هذه المؤسسات الحكومات والتدخل مرة أخرى وتحمل الخسائر، وهذا عكس منطق الرأسمالية ذاته التي يقول بقدرة آلية السوق على تصحيح هذه الأخطاء، فكما للسوق حوافز، ففيه كذلك عقوبات ومنها معاقبة المجازفين في البورصات والاسواق المالية[176]. وهذه من أعجب غرائب الاقتصاد العالمي، لأن الدولة حينما تتدخل وتضخ أموالها لإنقاذ الأسواق المالية والشركات، فذلك يكون على حساب الناس دافعي الضرائب، ولذلك صار الوضع "خصخصة للأرباح وتأميم للخسائر" أي الخسائر تعمم والأرباح تخصص، وكما يقول الدكتور سامي السويلم[177]. "*فهذه لا رأسمالية حقيقية ولا اشتراكية حقيقية، فالاشتراكية هي تأميم كل شيء، والرأسمالية هي تخصيص كل شيء، هؤلاء خصصوا الأرباح وأمموا الخسائر، فهم أخذوا أسوأ ما في النظامين*".

هذا التدخل وإن كان المنهج الكينزي يجيزه من أجل الحفاظ على أداء اقتصاد السوق بطريقة مرضية أو لمنع الكوارث وارتفاع الاسعار ولتحقيق التوازن والحماية الاجتماعية، فإنه يمكن أن يلحق أضرارا كبيرة بمنظومة الاقتصاد إذا لم يكن –أي تدخل الدولة– مؤطرا ومقننا بنظريات وقواعد تساعدنا على تحديد كيفية التدخل لتصحيح أخطاء السوق[178]. ويعني ذلك ضرورة ترشيد تدخل الدول وتحقيق التوازن

---

[176] د. سامي السويلم: السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية. جريدة الاقتصادية. 11 يناير 2009

[177] المصدر السابق

[178] Minsky, P.H., 1991, "Financial Crises: Systemic or Idiosyncratic", WP#51, April 1991, prepared for presentation at “The Crisis in Finance,” a Conference of The Levy Economics Institute of Bard College, p.7. Ibid, p.2: "The sophisticated Keynesian view accepts that while there is a need to intervene to keep a market economy performing

والتكامل بين أدوارها وبين قوى السوق بما يحافظ على العوامل المحفزة لتنشيط الدورة الاقتصادية.

وقد نجحت الدول شرق أسيوية من تحقيق توازن نسبي بين أدوارها الاقتصادية وبين حرية السوق، وقد اعتبر هذا التوازن من أهم الأسباب التي ساهمت في مستويات التنمية في هذه البلدان، فحسب دراسة "الأعجوبة الشرق آسيوية" التي قام بها البنك الدولي وعملت على تحليل العوامل التي دفعت الأداء الاقتصادي في 9 بلدان شرق أسيوية[179] طيلة ثلاث عقود منذ ستينات القرن الماضي وحتى أوائل التسعينات، فإن هذا الأداء العالي راجع للعناصر التالية[180]:

أولا، الاستثمار الكبير في البنية التحتية الاجتماعية في منظومة التربية والتكوين والتعليم والبحث العلمي، والعمل على إيصال هذه الخدمات إلى جميع المواطنين من مختلف الفئات المجتمعية "بدون استثناء".

ثانيا، الحفاظ المستمر على التوازنات الماكرو–اقتصادية، وبالخصوص ضبط نسبة التضخم، وتعزيز متانة النظام البنكي وتنافسية سعر صرف العملات الأجنبية، مع تشجيع و"ضبط" الاستثمارات الخارجية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها؛ الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين ومستويات الاستثمار الخاص.

---

in a satisfactory manner or to prevent disasters, actual systems of intervention, especially when they are not enlightened by a theory which helps us understand why there is a positive value to intervention, can do substantial harm."

[179] تعرف ب" اقتصادات الأداء العالي الآسيوية" وهي : اليابان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الصين.

[180] Albert Fishlow, Catherine Gwin, Stephan Haggard: “Miracle or Design?: Lessons from the East Asian Experience” (Overseas Development Council) Paperback – 15 May 1996

ثالثا، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتركيزها على تمويل وحماية "صناعات المستقبل الواعدة" و دعمها بقروض مُيسرة، وتوفير الشروط الضرورية والمناسبة للتغلب على معوقات قوى السوق. وقد عرف هذا النهج بالسياسة الصناعية التي صارت بعد ذلك قاطرات لاقتصاد الدول شرق آسيا.

رابعا، اعتماد تنمية موجهة للخارج تعتمد على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية واتخاذ إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي وتطوير مهارات قوة العمل والرفع من انتاجيتها وتمكينها من القدرات التقنية والمعرفية والتجريبية بأحدث التكنولوجيات المتقدمة.

لقد اعتبرت دراسة البنك الدولي[181] أن سياسات التدخل الحكومي كانت ناجحة وساهمت في تحقيق نمو مرتفع ومستدام واستيعاب البطالة، خلافا للسياسات التي اعتاد البنك الدولي التوصية بها، والتي تمنع اللجوء إلى تدخل الدول في السوق. ومن جانبه، اعتبر ستيجليتز[182] أن الدروس المستفادة من تجربة الدول شرق آسيوية والخاصية المشتركة بينها، تكمن في قدرتها على حشد المدخرات واستثمارها في تكوين الرأسمال المادي "المشروعات المنتجة" والرأسمال البشري بالتربية والتعليم واخراج أعداد كبيرة من المهندسين ذوي تكوين عال ومؤهلين لفهم التكنولوجيا المتطورة وقادرين على استعمالها وملائمتها مع الحاجيات الوطنية. وعليه، فإن دور الدولة ضروري في تنشيط الاقتصاد وإصلاح الاسواق بسن تشريعات ناظمة للعمل واعتماد قوانين تُمكن من الحصول على المعلومة بشكل منصف لجميع

---

[181] المرجع السابق

[182] Joseph Stiglitz : “some lessons from the East Asian Miracle” World Bank Research Observer, vol. 11, no, 2 “Ahgust 1996”

الفاعلين، وتبني اجراءات صارمة للحد من العمليات المنافية للمنافسة كالاحتكار والمضاربات. كما أن دور الدولة أساسي في مراقبة الاسواق وتقويمها وضبط انزلاقاتها وتنسيق عملها، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية للأسواق بمكافحة الفقر والهشاشة ودعم الاسر المحتاجة والتقليل من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية.

اقتصاد إنساني

حسب ما بيناه في الفصول السابقة، فإن غياب العدالة والانسانية هي السمة البارزة في الاقتصاد العالمي الحالي، فالفاعلون الكبار وأسياد المال الذين يملكون "الواجهات المالية" ويتحكمون في مسارات الحكومات وتوجيهات السياسات المالية يستخدمون المواطن الضعيف كأداة لإنتاج وتضخيم ثروتهم، ويُوجهون العالم لخدمة مصالحهم في تناقض تام حتى مع النظرية الرأسمالية التي ينطلقون منها، فقد جاء في كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" الصادر عام 1776 أن "إيذاء مصالح أي من المواطنين من أي فئة كانوا بأي حال من الأحوال دون غرض آخر سوى تعزيز مصالح البعض الآخر، يتعارض بوضوح مع تلك العدالة والمساواة في المعاملة" وربط وتوقَّع "حدوث الكثير من الفساد والاستغلال الملحوظ حاليًا في النظام الرأسمالي" بتجاهل فضيلة العدالة .

يقول المفكر الاقتصادي جوزيف ستيجليتز "إنه لا ينبغي أن تؤدي الرأسمالية إلى عدم المساواة، بل إن عدم المساواة هي نتيجة الخيارات التي ينبغي أن تتخذها الدول الرأسمالية". وقال هنري جورج في كتابه "التقدم والفقر: بحث في أسباب الكساد الصناعي وفي ازدياد الطلب مع ازدياد الثروة: العلاج" والذي نشر في العام

1879: "مادامت زيادة الثروة الناجمة عن التقدم في العصر الحديث تذهب لتكوين ثروات طائلة وزيادة الترف والتناقض بين المالكين والمعدمين فإن التقدم لا يمكن أن يكون حقيقيا ودائما" وفي تحليله للاقتصاد الراكد والفجوة بين الأغنياء والفقراء بعد أزمة مالية مدمرة استمرت لعدة سنوات وغرفت بحقبة الذعر سنة 1873 توصل إلى أن مسبب أسباب الأزمة كان "فساد القلة المحظوظة صاحبة الامتيازات"، واقترح هنري جورج سن ضريبة واحدة على هؤلاء القلة لمحاولة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية باعتبارهما الاساس التي تقوم عليهما البنية الاجتماعية، "لا يكفي أن الرجال والنساء يجب أن يصوتوا بل يجب أن تكون لهم الحرية في الاستفادة من الفرص ووسائل الحياة؛ يجب أن يقفوا على قدم المساواة عندما يتعلق الأمر بهبات الطبيعة.... هذا هو الدرس المستفاد من القرون، فما لم تكن أسسها قائمة على العدالة، فإن البنية الاجتماعية في الولايات المتحدة أو أي بلد آخر لا يمكن أن تصمد".

ما وصل إليه الاقتصاد من مظاهر الظلم والتغول واللاإنسانية يَفرض ضرورة تصحيح الأمر وتبنّي مقاربات واجراءات من الأعلى إلى الأسفل Top down تؤسس للطابع الاجتماعي والإنساني في ديناميكية السوق من خلال تدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاجتماعي والتقليل من تفاوت الثروة والدخل في المجتمع ومكافحة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المالية الدورية، حيث تمتلك الدولة القوة القانونية والتنفيذية للتدخل لتصحيح اختلالات نظام السوق الحر الظالم للطبقات الفقيرة والهشة والضعيفة، من خلال اعتماد نظام الضرائب التصاعدي، وإحداث صناديق التعويض عن فقدان الشغل، وتقوية دور هيئات المجتمع المدني

المساعدة لهؤلاء الفئات المحتاجة، مع تعميم نظام التغطية الصحية وتعزيز نظام المعاشات، وتوفير الخدمات العامة بجودة أكبر وبتكلفة أقل أو مجانيا في مجالات كالتعليم والصحة والسكن ومرافق البنى التحتية. إضافة إلى إحداث آليات التوازن والاستقرار ما بين حركة الأسعار والأجور بما يضمن المحافظة على الاستقرار النسبي للأسواق.

يقتضي الأمر كذلك "أنسنة نظام الاقتصاد العالمي" والتحول نحو "علم اقتصاد إنساني"، والاستفادة من ينطلق من حاجيات ومتطلبات الانسان وهم ما سيمكن الاقتصاديين من فهم أعمق لسلوك الانسان بدل النماذج الرياضية والمناهج الاحصائية التي جعلت من الاقتصاد علم جاف لا يعكس حقيقة الواقع ويفشل في تفسير سبب تصرف الناس بنفس الطريقة التي يتصرفون بها في علاقاتهم الشخصية مع العائلة والجيران والأصدقاء. تتوافقت هذه الدعوة لأنسنة نظام الاقتصاد العالمي مع أفكار ومنهج العالم الاقتصادي والفيلسوف الهندي " أمارتيا كومار سن"[183] الذي اقترح على المنتظم الدولي والمؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية

---

[183] هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام لعمله عن اقتصاد الرفاه.

والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال[184].

وقد دفع هذا الامر المفكر الاقتصادي وأستاذ القانون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2002 فيرنون سميث[185] وأستاذ الاقتصاد التجريبي ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي بارت ويلسون[186]، إلى صياغة مقاربة متكاملة لعلم الاقتصاد الإنساني Humanomics، في كتاب مرجعي قيّم صادر في 2019 [187]، حاولوا فيه الاستفادة من مختلف العلوم الاجتماعية، لا سيما في المجالات التي يرتبط فيها التحليل الاقتصادي بتخصصات أخرى مثل الاقتصاد السياسي المقارن والاقتصاديات المؤسسية الجديدة والاقتصاد السلوكي، بالإضافة إلى الاعتماد على توليفات تكاملية تتضمن روابط بين الاختيار الفردي والمؤسسات والنتائج الاجتماعية. واستلهم المؤلفين أفكار ادم سميث بشأن المشاعر الأخلاقية، وذلك في محاولة للنظر إلى الإقتصاد على أنه نظام من صنع بشر يفكرون ويشعرون ويتفاعلون مع بعضهم البعض، وليس مجرد إطار لعلاقات بين كميات أو متغيرات اقتصادية. ويؤكد سميث وويلسون أنه خلال الـ 250 عامًا الماضية، فقد الاقتصاديون الرؤية لمجموعة كاملة من المشاعر والتفكير والمعرفة البشرية في

---

[184] أمارتيا سن، ترجمة شوقي جلال، "التنمية حريّة"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ماي 2004

[185] حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام 2002 عن "وضع التجارب المعملية كأداة في التحليل الاقتصادي التجريبي ، وخاصة في دراسة آليات السوق البديلة". وهو عضو مؤسس في معهد العلوم الاقتصادية بجامعة تشابمان ومعهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة

[186] هو عضو مؤسس في معهد العلوم الاقتصادية وعضو مؤسس ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة. شارك في تدريس دورات العلوم الإنسانية لما يقرب من عقد من الزمن

[187] Vernon L. Smith, Bart J. Wilson. "Humanomics: Moral Sentiments And The Wealth Of Nations For The Twenty-First Century". Publisher: Cambridge University Press, Year: 2019. ISBN: 1107199379, 9781107199378, 1316648818, 9781316648810

الحياة اليومية. ويعتقد المؤلفين أنه يمكن لنموذج آدم سميث للاشتراكية أن يعيد إضفاء الطابع الإنساني على اقتصاديات القرن الحادي والعشرين من خلال تحريكه بالمشاعر والشعور بالأشياء التي بنيت عليها العلاقات البشرية، وذلك عن طريق دمج رؤى من نظرية المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم في التحليل التجريبي المعاصر، ويعتبران أن هذه التوليفة ستساهم في تحسين أسس الاقتصاد كعلم نافع وضروري للبشر.

يقتضي هذا الأمر هجر الكثير من الأفكار التقليدية بشأن أهداف وسلوك الأفراد والمنشآت وبشأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أنه يستوجب تبني الأفكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة للنيوليبرالية، وإدماجها في نماذج تمثيل ومحاكاة السلوك الاقتصادي. فالسلوك الاقتصادي للفرد محصلة عوامل ودوافع كثيرة ليس فقط حساب التكلفة والعائد بل تتنافس فيه العادات والتقاليد والمؤثرات الاجتماعية وتأثير الاعلانات والمعلومات علاوة على البواعث العاطفية والأخلاقية والدينية؛ ولذا *"من الخطأ التمسك بأنه يمكن صياغة نمط وحيد للسلوك الاقتصادي، ومن الواجب الاعتراف بوجود أنماط متعددة، والسعي للكشف عنها، كما أنه ثمة حاجة لمراعاة أن المتعاملين في الإقتصاد يتفاعلون سوياً وأن ثمة عالقات تأثير وتأثر بين تصرفاتهم وقراراتهم، ومن ثم يجب أن تترجم هذه التفاعلات في التحليلات الاقتصادية بصورة أقرب إلى الواقعية"*[188]

تحقيق الواقعية ينطلق كذلك من ضرورة محاكاة النماذج الاقتصادية باستخدام أساليب النمذجة غير الخطية الديناميكية التي تمنح تحليلا شموليا ودقيقا

[188] إبراهيم العيسوي، "تجديد الفكر الاقتصادي. مرجع سابق

للاقتصاد[189]، ومن أبرزها المحاكاة على مستوى الوحدة agent based simulation والمستخدمة على نطاق واسع من العلوم وخاصة علوم الإحصاء والفيزياء والكيمياء والطب والهندسة والتمويل والعلوم السياسية والتعليم والإدارة، وسائر العلوم الاجتماعية. وتم اعتماد هذه الاليات بالموازاة مع تطور نظرية التركيب Complexity، والتي تعتبر نقلة نوعية في نمذجة الظواهر المركبة والمعقدة بشكل أقرب للواقع. وتعد هذه التقنية مفيدة جدا لفهم وبناء نماذج للظواهر الاقتصادية محل الدراسة، وكذلك لصياغة السياسات واتخاذ القرارات[190]. والوحدة هو عبارة عن كائن ينفذ قواعد معينة يحددها الباحث أو المستخدم[191]، ويمكن للوحدات المختلفة أن تنفذ قواعد مختلفة، وتتفاعل مع بعضها البعض ويمكن حينئذ متابعة السلوك الكلي وقياسه بسهولة.

وتتفوق المحاكاة على مستوى الوحدة على نماذج الاستنتاج الرياضي من جهتين[192]: (1) إنها أكثر مرونة وأكثر واقعية، بينما تحقق النماذج الرياضية التعميم على حساب المرونة لكونها تشترط افتراضات صارمة للإبقاء على تماسك النموذج، ما يجعل النموذج أقل واقعية وبالتالي أقل فائدة. (2) والميزة الثانية للمحاكاة هي أنها أسهل من ناحية الفهم والاستخدام.

---

[189] Naciri and Tkiouat 2015 (5): Complex system theory development. International Journal of Latest Research in Science and Technology. Volume 4, Issue 6: Nov-Dec 2015.

[190] Naciri and Tkiouat 2015 (3): “Multi Agent Systems: Theory and Applications, Survey”. International Journal of Intelligent Systems Technologies and Applications (IJISTA). 2015 Vol. 14 No. 2- p145-167

[191] يمكن أن تمثل الوحدات أفرادا كالمستهلكين والمنتجين؛ أو مؤسسات كالمصارف والمصانع والمزارع أو أسواق أومدن أو دول وغيرها، وهو ما يجعل نطاق التحليل غير محدود أو مقيد.

[192] Wilensky, U. (2001) “Modeling Nature’s Emergent Patterns with Multi-agent Languages,” Proceedings of EuroLogo, Linz, Austria.

وينبغي ضرورة أن تأخذ هذه النمذجة والمحاكاة بعين الاعتبار التعديلات الهيكلية التي اقترحتها بعض المقاربات التي تطرقنا إليها سابقا كالمقاربة الاجتماعية والتطورية والسلوكية.

المهمة التاريخية

لم يعد مقبولا في عالم ما بعد حقبة كورونا استمرار ارتكاز الاقتصاد العالمي على المفاهيم والقواعد النيوليبرالية التي وضحنا في محاور الكتاب كيف تسببت في تدمير استقرار المنظومة العالمية وتهديد البشرية والكرة الأرضية، وكيف عمقت المفارقات الاجتماعية والتفاوتات المجالية وجعلت العالم يتخبط في أزمات اقتصادية ومالية دورية. حان الوقت لينطلق المفكرين باختلاف تخصصاتهم والخبراء وقادة الدول في مهمتهم التاريخية التي تروم تحرير الفكر العالمي من بعض المسلمات والمرتكزات غير الواقعية للفكر الرأسمالي والنمط النيوليبرالي والعمل على تصحيحهما وتجديدهما، وصياغة منهج شامل تكاملي يحقق الكفاءة والعدالة والانسانية والاستدامة، ويستجيب للتحديات العالمية وينهل من المدارس والنماذج والمقاربات الأخرى، بما يسمح بتصحيح وتلقيح أسس المنهج الاقتصادي الحالي للمرة الثالثة على غرار مرحلة التلقيح الأولى بعد الكساد العظيم سنة 1929 حينما تم تلقيح الرأسمالية بمبادئ الاشتراكية ومرحلة التلقيح الثانية حينما تم باعتماد الافكار والقواعد الكنيزية وأسس الاقتصاد الاجتماعي. **وأقترح أن تكون هذه المرحلة الثالثة من التجديد الفكري والهيكلي والعملي للنظام الاقتصادي ثلاثية**

المشارب، تقوم على التوليف بين مبادئ الاقتصاد الاسلامي، ومرتكزات التنمية البشرية وأسس التنمية المستدامة [193].

مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي

أبانت مبادئ الاقتصاد الإسلامي على صلابتها ونجاعتها أمام الأزمات المالية، وذلك لجمعها بين الاستقرار وبين الإنتاجية وبين الحماية الاجتماعية –المتمثلة في الصدقات والنفقات ومؤسسات الوقف والزكاة–[194]، ويعتمد الاقتصاد الاسلامي مبادئ السوق وفق ضوابط وأصول تشريعية وأخلاقية محكمة توجهه نحو الإبداع والنمو بدل الاضطراب والانفلات والمجازفة؛ *"فالاقتصاد الإسلامي من حيث المبدأ قادر على الإسهام في إعادة بناء النظام الاقتصادي لتحقيق الاستقرار من خلال ارتباط المديونية بالثروة. فلا يوجد عقد تمويل إسلامي إلا والمديونية مرتبطة فيه بالنشاط الحقيقي وتنشأ من خلاله قيمة مضافة تسهم في بناء الاقتصاد. ولا يوجد دَين ربحي منفصل عن نشاط حقيقي"،* [195] ومن ثم وبفضل هذه المبادئ لا يمكن أن ينشأ في الاقتصاد الإسلامي هرم مقلوب للاقتصاد وكثرة الأزمات المالية على غرار ما شهده العالم. يقوم الاقتصاد الاسلامي كذلك على "رُكن عدالة التوزيع" حيث يتم توزيع ناتج المجتمع على أفراده وفقا لمعايير توزيع عادلة تتناسب مع الجهد

---

[193] هناك تقاطعات عدة بين هذه المدارس الثلاث، وسنفصل أكثر هذا التوليف فيما بينها في دراسة علمية قادمة

[194] تمنع الزكاة الكنز مما يساعد على تخفف الآثار السلبية للهبوط الاقتصادي، حيث إن المال إذا مر عليه حول كامل يجب دفع 2.5 في المائة منه للفقراء. فمن يريد أن يبقي ماله ولا ينفقه أو يستثمره عليه أن يدفع نسبة منه للفقراء والمحتاجين. أي أن الزكاة تخفف من مشكلة تكديس المال وعدم إنفاقه التي أدت إلى استفحال الكارثة وامتداد أثرها على الاقتصاد الحقيقي.

[195] د. سامى بن إبراهيم السويلم: مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الناشر مركز نماء للبحوث والدراسات – بيروت. الطبعة الأولى - عام 2013م

المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود[196]. ومن مبادئ العدالة في الاقتصاد الاسلامي، مبدأ المشاركة في المخاطر وهو الصفة المميزة له عن غيره من المدارس الاقتصادية الاخرى، وهذه المشاركة في الربح والخسارة هي "قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع"[197]. أما الحرية الاقتصادية فهي مكفولة فيه ومن حق الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي حينما تتعدى حرية الافراد الاقتصادية السلوك الانساني المطلوب. ومن حق الدولة مراقبة السوق ووضع كافة الضوابط التي تمنع انحراف السوق عن حالة المنافسة الصافية سواء بالضرب على أيدي المحتكرين، أو بالتدخل المباشر في النشاط التجاري[198]. وبخصوص نظرته للمال، فيعتبرها أداة للقياس ووسيلة للتبادل التجاري وليست سلعة تباع وتشتري. بينما يخضع السلوك الاقتصادي للإنسان فيه لمبدأ الاستقامة والمراقبة الذاتية.

مرتكزات التنمية البشرية

تقوم مرتكزات التنمية البشرية على الانسان والانصاف والعدالة والاستدامة والكفاءة، وليس صحيحا الادعاء القائل بتبعية هذه التنمية للنموذج الليبرالي، وقد فنّد الاقتصادي آرثر ريتشارد جولي هذا الامر في دراسة تفصيلية[199] وضح فيها أهم

---

[196] القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي، سلسلة الندوات والمؤتمرات، القاهرة جامعة الازهر مركز صالح كمال للاقتصاد الاسلامي.

[197] المرجع السابق

[198] المرجع السابق

[199] Richard Jolly."Employment, Basic Needs and Human Development: Elements for a New International Paradigm in Response to Crisis" Journal of Human Development and Capabilities A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development Volume 11, 2010 - Issue 1

سمات نموذج التنمية البشرية من خلال المقارنة بين مرتكزاته وبين مرتكزات النموذج النيوليبرالي، وقد أكد هذا المفكر [200]الذي تم اختياره كواحد من المفكرين الرئيسيين الخمسين عالميًا في الاقتصاد إلى حاجة النظام الاقتصادي إلى نهج جديد يكون كتحول في النموذج بمرونة أكبر وتعقيد أقل وبتخصصات متعددة وأن يوجه نحو الأهداف الدولية طويلة المدى: الاستدامة والاستقرار والإنصاف وحقوق الإنسان. ويتمثل الفرق بين نموذج التنمية البشرية والنموذج الليبرالي كما وضحه ريتشارد جولي على النحول التالي[201]:

أولا، يرتكز نموذج التنمية البشرية على حقوق الانسان ويولي اهتماما كبيرا لقضايا الانصاف والعدالة الاجتماعية، بينما يرتكز النموذج الليبرالي على الحقوق السياسية والمدنية. ثانيا، يعتبر نموذج التنمية البشرية التعليم والصحة والتغذية وسائل ضرورية وأساسية لتمكين البشر وهي حقوق للإنسان، بينما يعتبرها النموذج الليبرالي استثمارا في العنصر البشري يُمكّن من الزيادة في الانتاج والانتاجية. ثالثا، يقوم نموذج التنمية البشرية على الإنسان والمواطنين وعلى تنمية قدراتهم وتوسيع خياراتهم، لهذا فإن قضايا العدالة والتوزيع والتشغيل تحظى بمكانة رئيسية باعتبارها أهدافا يتوخى هذا النموذج تضمينها وتحقيقها من خلال عملية صنع السياسات التنموية من البداية، في المقابل ينصب اهتمام النموذج الليبرالي على الكفاءة في تخصيص الموارد وعلى النمو الاقتصادي، وتأتي عدالة التوزيع والتشغيل كتوابع

[200] يشغل حاليًا منصب أستاذ فخري وباحث بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس مع التركيز على قضايا التنمية العالمية ودور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. من عام 1982 إلى عام 2000 كان الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ، أولاً كنائب للمدير التنفيذي لليونيسف ومن عام 1996 كمنسق لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. شارك في تأليف كتاب التأثير ذو الوجه الإنساني: حماية الضعفاء وتعزيز النمو.

[201] د. إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أبريل 2014

وملحقات لهذين الهدفين. رابعا، يعتبر نموذج التنمية البشرية الحكم والحكامة قضية مفصلية، ويتعامل معها بمفهوم واسع للحكم الديمقراطي الذي تعم منافعه على الناس، بينما يرتكز النموذج الليبرالي على الديمقراطية السياسية، ولا يُوجه اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي الديمقراطية. خامسا، يؤسس تعامل نموذج التنمية البشرية مع الحكومة على أن لها وظائف أساسية وضرورية يتعين القيام بها بغض النظر عن مسألة حجمها، بينما يقوم النموذج الليبرالي على ضرورة تقزيم حجم الحكومة.

قواعد التنمية المستدامة

لقد فرضت التنمية المستدامة نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية وكإحدى المقاربات القوية البديلة للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها النيوليبراليّة في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار. وقد أكد تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك"، سنة 1987[202]، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون اهتمام متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[203]. وانطلاقا من هذه الاعتبارات حدد التقرير سبع مداخل ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة: (1) نظام سياسي

---

[202] تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النروج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

[203] Our common future . By World commission on environment and development. (London, Oxford University Press, 1987
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

يؤمّن المشاركة الفاعلة للمواطنين في اتخاذ القرارات؛ (2) نظام اقتصادي قادر على توليد فوائض ومعرفة تكنولوجية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مستدام؛ (3) نظام اجتماعي يوفر حلولا للصراعات الناشئة عن اختلالات التنمية؛ (4) نظام إنتاج يلتزم بالحفاظ على القاعدة الإيكولوجية للتنمية؛ (5) نظام تكنولوجي قادر على البحث باستمرار عن حلول جديدة؛ (6) نظام إداري يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي؛ (7) نظام دولي داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة[204].

وقد تبلورت مرتكزات التنمية المستدامة وأصبحت أكثر شمولية مباشرة بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26 غشت و4 شتنبر من سنة 2002، وضّم رؤساء الدول والحكومات والمنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية، وقد شدّد "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة" على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا

[204] المصدر السابق

سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة[205].

للتنمية المستدامة 6 أبعاد قام بتصنيفها وتجميعها الاقتصادي العربي د. إبراهيم العيسوي في كتابه العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية وهي مركزة في النقاط التالية:

البعد الاقتصادي للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال المصنوع، أي رأس المال المنتوج بوساطة الانسان. وهو يتمحور حول أولوية تعظيم دور المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي، وحول الانطلاق من مبدأ "الاقتصاد الدوار" الذي يرتكز على الاصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، وحول عدم التوسع في الاقتراض من الداخل أو الخارج لما يلقيه من أعباء على أجيال المستقبل.

البعد البيئي للاستدامة، يتصل هذا البعد برأس المال الطبيعي الذي يشتمل على البيئة والموارد الطبيعية، ويدور حول حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما غير المتجدد منها، من أجل الحفاظ على حقوق الاجيال المقبلة في نصيب عادل من هذه الموارد.

البعد البشري للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال البشري ويشمل القدرات والطاقات البشرية وما يتصل بها من أمور مثل التعليم والتدريب والبحث والتطوير

---

[205] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب - 4 أيلول 2002، نيويورك، 2002، ص. 10-15.

والثقافة. ويدور حول العناية بالإنسان وتنمية قدراته وتلبية احتياجاته الأساسية؛ الأمر الذي يزيد من مساهمته في التنمية، فضلا على إطلاق طاقاته وتحقيق ذاته.

البعد الاجتماعي للاستدامة، يتصل برأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشبكات التي تنشأ بين الناس ومدى شيوع الثقة بينهم وما يتفرع عن ذلك من قضايا التمييز والاقصاء والتهميش وما إليها. ويدور حول تهيئة مناخ اجتماعي صديق للتنمية من حيث تأكيده العدالة في توزيع الدخل والثروة، والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص مع التمكين، ومن حيث توفيره المقومات الاخرى للاندماج والتماسك الاجتماعي.

البعد السياسي والمؤسسي للاستدامة، وهو البعد المتصل برأس المال السياسي والمؤسسي ويشمل الأمور المتعلقة بشؤون الإدارة العامة والنظام السياسي وما يتفرع عنها من قضايا خاصة بالمشاركة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. ويدور حول إقامة نظام للحكم الرشيد يحترم حقوق الانسان وحرياته، ويستجيب لاحتياجات الناس، وينشئ من المؤسسات ما هو كفيل باشتراك المواطنين بصورة فاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات.

البعد الخارجي والعالمي للاستدامة، ويرجع هذا الأمر إلى كون قضايا التنمية المستدامة ذات أبعاد عالمية، فضلا عن ذلك فإنه في زمن العولمة ازداد تأثير المتغيرات الدولية في سياسات الدول من خلال نظام تقسيم العمل الدولي الذي تتحكم بتشكيله دول المركز في النظام الدولي عن طريق الاتفاقيات الدولية المنظمة للتجارة وحقوق الملكية الفكرية ومن خلال نظام النقد الدولي وغير ذلك.

الظروف مواتية للإصلاح

كما تمت الاشارة إليه، فإن نجاح عمليات تجديد وتلقيح أسس النظام الاقتصادي العالمي مرهون بالإجماع والتوافق الدولي ومشروط بتوفير بيئة خارجية مواتية، والوضعية الحالية سانحة لهذا الإصلاح نظرا للتداعيات الخطيرة المترتبة عن جائحة كورونا وآثارها المدمرة للمكتسبات الاجتماعية والتنموية التي حققها العالم.

وهناك شبه إجماع عالمي على ضرورة معالجة انزلاقات النظام الرأسمالي ووجوب اقتلاع جذور بعض المرتكزات النيوليبرالية المسمومة التي أوصلت النظام العالمي إلى عكس ما أراده واضعوها، وهو الان أمام تحديات أكبر من التي واجهته في السابق، حيث فقد المصداقية مجتمعيا ومن الآباء والمدافعين. ولم تنتصر الديمقراطية الليبرالية التمثيلية على كافة أشكال الحُكم الأخرى، وهو في صراع عالمي محتدم مع قوى صاعدة كالصين وروسيا استفادت من آلياته وقواعده وطورت قدرات ومؤهلات من نفس جنس الاقتصاد الرأسمالي وتنافسه على الصدارة العالمية. هذا بالإضافة لتراجع ركيزتاه الرئيسيتان، فلا السوق يعمل بكفاءة ويصحح أخطاءه ولا التجارة الحرة استطاعت تحقيق العدالة الاجتماعية.

تجديد أسس الفكر الاقتصادي مهمة تاريخية ضرورية، ومستقبل العالم مرهون بمدى قدرة الحكمة والذكاء العالمين على إيجاد بديل يحقق التوازن والتكامل المفقود بين أدوار الدولة الاقتصادية وآليات السوق (توازن يعزز كفاءة وتنافسية الاسواق، وتكامل يُمكن الدولة من القيام بدورها الرقابي والتنظيمي). هناك حاجة ملحة لإبداع واعتماد علم وتنظيم اقتصادي يقوم على مبدأ التضامن المجتمعي والتوازن

الاجتماعي، اقتصاد عالمي يلتزم بالصالح العام الدولي وبالمسؤولية الجماعية، اقتصاد إنساني يحقق العدالة والإنصاف في توزيع الدخول والثروات واستدامة التنمية، ويحافظ على كرامة الانسان وعلى حقوقه وعلى موارد الكرة الارضية ومستقبل الكون.

خاتمة

لقد اتضح كيف تأثر الاقتصاد العالمي بطبيعة الصراعات والنزاعات التي كانت محتدمة بين دعاة تعزيز دور الدولة في الاقتصاد، ودعاة تحرير الاقتصاد والاسواق والتجارة، وكيف أحدثت التوافقات بينهما إلى إحداث تشوهات مفاهيمية وتغيرات هيكلية غير منسجمة مع المنطلقات والاصول التي تقوم عليها منظومة الاقتصاد العالمي. وكما أشرنا إليه في محاور الكتاب، تعزَّز توسع دور الدولة في الاقتصاد بعد أزمة الكساد العظيم 1929، بسبب تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي الذي تبنى مفهوم تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية معتمدة في ذلك على الإنفاق الحكومي كأداة ناجعة لرفع الاستهلاك ومنه مستوى الطلب، مع إنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، والعمل على تخفيض العبء الضريبي على الفئات الضعيفة والمتوسطة وزيادتها على الطبقة الغنية، والرفع من المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام ..

كان سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي ومعها المنظومة الاشتراكية، بداية لبروز منظومة اقتصادية عالمية تقوم على الاسس النيوليبرالية التي دعا إليها في وقت سابق النمساويان لودفيغ فون ميزس وفريدريك هايك في عام 1938، حيث تبنت وقتها إدارة "جيمي كارتر" في الولايات المتحدة وحكومة "جيم كالاهان" في بريطانيا ذلك النهج الرأسمالي الليبرالي الجديد، وقد تم تفعيل أدوات هذه الأيديولوجية الجديدة في سياسة كل من مارجيت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية، وسياسة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان – ريغانوميكس .Reaganomics في

سنة 1989، تمت مأسسة هذا المنهج، وترسيخ آلياته في "توافق واشنطن" الذي كان بمثابة نهاية حقبة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضبط حُرية السوق وللتعويض عن فشله في استعادة التوازن الاجتماعي، واستبدال أدوار الدولة هاته بثلاث أفكار رئيسية هي اقتصاد السوق، الانفتاح على العالم، الانضباط في سياسة الاقتصاد الكلي

وكما تم التدليل عليه، تسببت هذه المرتكزات النيوليبرالية القائمة على الخصخصة والعولمة المالية وتحرير التجارة الخارجية وإقامة مناطق حرة وتشجيع الإنتاج وتحفيز حركية رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية وخفض الحواجز الجمركية وتحرير آليات السوق وإبعاد تدخل الدولة وتخليها عن دورها الرقابي والتنظيمي إلى بروز عدة اختلالات وتناقضات في الاقتصاد العالمي، تسببت في عدة أزمات مالية واقتصادية متتابعة جعلت من هذه المرتكزات أدوات للتدمير الذاتي للنظام الرأسمالي نفسه.

لا أحد ينكر أن الاقتصاد العالمي أدى في فترات سابقة من التاريخ إلى التنمية والازدهار في الاقتصادات الكبرى والدول الغربية تُرجمت بتطوير الانتاج وبارتفاع مستويات الاستهلاك ومعدلات النمو وحجم الثروة، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى ازدياد ثراء الأغنياء وتعمق هشاشة الفقراء واتساع الفجوة الطبقية وارتفاع معدلات الفقر وتصاعد التفاوتات المجالية وغياب العدالة الاجتماعية وارتفاع البطالة في غالبية الدول النامية والفقيرة وحتى المتقدمة منها، علاوة على انتشار المضاربات المالية والمجازفات الاقتصادية، وتسارع وثيرة الصدمات المالية، وارتفاع الديون الثقيلة والتهامها للإنتاج والاقتصاد الحقيقي.

ما وصل إليه الاقتصاد العالمي يتطلب –وجوبا– مساءلة مرتكزاته وأسسه التي يقوم عليها، وضرورة تصحيحها وتلقيحها وتنقيحها من أجل تدارك ما يمكن تداركه .. فلا معنى للربح وللثروة والتنمية إذا لم يستفد منها الانسان ولم تصل ثمارهما ومنافعهما للفئات المحتاجة بشكل عادل اجتماعيا وجغرافيا.. وقد علمنا التاريخ باستحالة استمرار هذه المظاهر المزيفة، والبقاء للأنفع، وكما يقول العلامة بن خلدون في مقدمته "يقع الخراب بالظُّلم دفعةً واحدةً عند أَخْذ أموال النَّاس مجَّانًا، والعدْوان عليْهم في الحُرم والدماء، ويقع الخراب بالتدريج"، بإحْدى الوسائل الثَّلاثة الآتية: (1) بذرائع باطلة يتوسَّل بها كالمكوس "الضَّرائب" المحرَّمة والوظائف الباطلة. (2) تكْليف الأعمال وتسخير الرعايا بها حيثُ يغتصبون قيمة عملهم. (3) التَّسلُّط على النَّاس في شراء ما بأيديهم بأبْخس الأثمان.

الانهيارات التدريجية الحاصلة في نظام الاقتصاد العالمي والتي تطرقنا إليها بإسهاب في الفصول السابقة هي علامات " الخراب التدريجي" وهي نذير حقيقي لبداية تفكك القواعد المؤطرة والضابطة للنظام المالي الحالي القائم على الأسس النيوليبرالية التي فشلت –كما بيناه– في تعزيز الكفاءة الاقتصادية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة، والمحافظة على الموارد الموجودة، وحسب قول الاقتصادي جامس بوكانان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد: "إذا أخفقت كل من الأسواق والحكومات في تحقيق العدالة والكفاءة معاً، فما هو البديل التنظيمي؟"، وأعتقد أن هذا السؤال المصيري الذي ينبغي أن يحكم الحقبة المستقبلية، وطبيعة الجواب عليه هي التي ستحدد مصير الانسان والارض ومستقبل الكون.

وكما أشرنا إليه، فإن بقاء وصمود الفكر الاقتصادي القائم على الرأسمالية راجع في جزء كبير إلى غياب فكر بديل مكتمل المنطق والبناء، المقاربات الفكرية والمدارس الاقتصادية البيلة كثيرة، ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة تشكيل علم اقتصاد جديد. وقد لخص بول كروغمان الحاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 2008 والملقب ب "أستاذ المئويّة" في الاقتصاد، هذه الإشكالية بقوله "عندما يقع الصدام بين أيديولوجية تسندها ثروة عظيمة ونفوذ قوي، وبين أفكار غير مريحة للرأس مال، تنهزم الأفكار". وقد خلصنا إلى ضرورة تلقيح أسس نظام الاقتصاد العالمي وتعديل منهجه على غرار ما تم إبان أزمة الكساد العظيم –الصفقة الجديدة الأولى– باعتماد بعض المفاهيم الاشتراكية، وكما تم بعد ذلك في مرحلة التلقيح الثانية– الصفقة الجديدة الثانية– باعتماد الحلول الكنيزية وتعزيز أدوار الدولة في الاقتصاد. وبنفس المقاربة، دعونا إلى مرحلة جديدة من التلقيح لنظام الاقتصاد العالمي تقوم على التوليف بين مبادئ الاقتصاد الاسلامي ومرتكزات التنمية البشرية وقواعد التنمية المستدامة؛ على اعتبار أن الاقتصاد الاسلامي ينطلق من أصول فكرية نظرية ذات مصداقية ستساهم في تخليق الاقتصاد وترشيد الانتاج والاستهلاك وتعزيز عدالته وكفاءته، ومن جانبها ستُؤسس مرتكزات التنمية البشرية لأنسنة الاقتصاد العالمي وتقوية حقوق الانسان والتمكين لمحورية الديمقراطية التشاركية والحكامة المؤسساتية؛ في نفس الصدد، ستساعد أسس التنمية المستدامة في ضمان حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمنسقة مع تأمين استمرارية الحياة فوق الكرة الأرضية وتحقيق الاجماع الدولي حول الاهداف العالمية الموحدة.

تأسيسا على ما سبق، فإن الرهان على تجديد "الفكر الاقتصادي" وإصلاح مفاهيمه، ومعالجة أسس "منظومة الاقتصاد العالمي" وتلقيح منهجها، هو رهان على حماية العالم والبشرية والأرض، وهو المدخل الأساسي لتجاوز الأزمات العالمية، والضامن الحقيقي للاستمرارية في المستقبل. ولا بد لنا من نقطة بدء وقاعدة للانطلاقة وهي في حالتنا هذه الإنسان (فكرا، وسلوكا، وحاجيات، ومجتمعيا) ومنه يمكن الانتقال لمواجهة مجالات أخرى والنجاح في تصحيحها.